الجمهورية التونسية
مهمة التجهيز والإسكان
وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف

المشروع السنوي لأداء مهمة التجهيز والإسكان
لسنة 2025

أكتوبر 2024

الفـــهـــــــرس

المحور الأول: تقديم المهمة

1- إستراتيجية المهمة
2- برامج المهمة
3- الميزانية وإطار النفقات متوسط المدى

المحور الثاني: تقديم برامج المهمة

البرنامج 1: البنية الأساسية للطرقات

1 تقديم البرنامج
2 أهداف ومؤشرات الأداء
3 الميزانية وإطار النفقات متوسط المدى

البرنامج 2: حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشآت

1 تقديم البرنامج
2 أهداف ومؤشرات الأداء
3 الميزانية وإطار النفقات متوسط المدى

البرنامج 3: التهيئة الترابية والتعمير والإسكان

1 تقديم البرنامج
2 أهداف ومؤشرات الأداء
3 الميزانية وإطار النفقات متوسط المدى

البرنامج 4: القيادة والمساندة

1 تقديم البرنامج:
2 أهداف ومؤشرات الأداء
3 الميزانية وإطار النفقات متوسط المدى

الملاحق :

1 بطاقات المؤشرات
2 بطاقات الفاعلين العموميين
3 بطاقات النوع الاجتماعي

المـــحـــور الأول تقديم المـهمة

1- استراتيجية المهمة

تتمثل غاية مهمة التجهيز والإسكان في تنفيذ سياسة الدولة في مجالات البنية التحتية وحماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي وتوفير السكن اللائق بهدف التأقلم مع متطلبات الحياة الاقتصادية والاجتماعية وتيسير نفاذ الجميع إلى مختلف المرافق العمومية من تعليم وصحة وعملل تحسين مستوى عيش المواطنين وتحقيق رفاه هم إلى جانب تعزيز الاستثمارات في جميع المناطق دون تمييز وإشعاع البلاد على المستويين الإقليمي و العالمي حيث أنّ ربط مختلف جهات البلاد بالطرقات، يضمن سيولة واستدامة لحركة المرور و السلامة و الأمن للمستخدمين، هذا مع الحرص على الاعتناء بالجوانب الجمالية والبيئية للمدن وحماية الأشخاص والممتلكات والمحيط الطبيعي عامة والشريط الساحلي خاصة من التغيرات المناخية والكوارث الطبيعية، هذا إلى جانب إحكام توزيع السكان والأنشطة الاقتصادية على كامل تراب البلاد التونسية وتوخّي البعد الاستشرافي الذي يعد شرطا أساسيّا لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة وعادلة ومتوازنة بين مختلف جهات البلاد . إلى جانب تنمية وتطوير البناء المستدام في مجال البنايات المدنية باعتبار العنصر البيئي والتطور التكنولوجي في المجال من خلال انجاز مشاريع بنايات مدنية مقتصدة للطاقة ومحافظة على البيئة بما يعزز البناء المستدام وتعزيز التشريعات والقوانين في مجال البناء والمساهمة في التنمية المستدامة والمندمجة،ولا يمكن بلوغ هذه الغاية دون الارتقاء بجودة الخدمات وتعصير وسائل العمل الإداري ومواكبة التطور التكنولو جي والانخراط في الرقمنة والذكاء الاصطناعي.

وترتكز هذه الغاية على عدّة محاور منها:

- ضمان تخطيط ترابي وعمراني متأقلم وصامد أمام التغيرات المناخية ويأخذ بعين الاعتبار احتياجات السكان المتباينة على أساس النوع الاجتماعي وعوامل أخرى على غرار العمر والجهة واحتياجات الأطفال وحاملي الإعاقة ومختلف الفئات التي تعيش في وضعية هشاشة
- تطوير بنية أساسية من طرقات (الطرقات السيارة والطرقات المرقمة والمسالك الريفية) على كامل تراب البلاد مما يمكن وصول كافة فئات المجتمع إلى المرافق الأساسية وتقليل التفاوت بين الجهات مع صيانة الرصيد المنجز من البنية الأساسية للطرقات والمسالك الريفية للمحافظة على وظيفيته.
- توفير منشآت ومساكن وبنايات مدنية تأخذ بعين الاعتبار تباين الاحتياجات الخاصة لمستعمليها، مراعية للنوع الاجتماعي ولمتطلبات الصمود أمام التغيرات المناخية ولأهداف الدولة في المجال من إحكام للطاقة واستعمال الأساليب المتجددة والصديقة للبيئة.
- حماية الشريط الساحلي والتحكم في الملك العمومي البحري وحماية المدن من الفيضانات ومن الكوارث الطبيعية ذلك أنّ مهمّة التجهيز عهدت لها رئاسة اللّجنة الوزارية لقيادة البرنامج الوطني المندمج للصمود ضد الكوارث الطبيعية

والذي يعدّ أحد أهمّ مكوّنات الاستراتيجية الوطنية للحد من الكوارث إلى أفق سنة 2030، والمتكون من أربع محاور أساسية وهي الحدّ من مخاطر الفيضاناتوتعزيز التأهّب للكوارث والحماية المائيّةوالتنسيق المؤسّساتي.

- حوكمة المهمة وضمان تسيير ناجع لمواردهاوذلك باعتماد نظام رقابة داخلية (بصدد التركيز) قوي لضمان الشفافية والنزاهة وانشاء أدوات مراقبة وتقييم للأداء المالي والإداري لضمان الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والمالية ، وكذلك بإرساء مبدأ المساءلةمن خلال تحديد واضح للمسؤوليات والمهام على جميع المستويات الإدارية وتطبيق آليات مراجعة وتقييم دوري لأداء رؤساء البرامج والمسؤولين لضمان تحقيق الأهداف المرجوة، إضافة لاعتماد نظام لإدارة الموارد البشرية يرتكز على تطوير القدرات والكفاءات وتعزيز الابتكار ، مع السعي لتطبيق استراتيجيات التحول الرقمي لتحسين العمليات الإدارية وتبسيط الإجراءات ، بالإضافة لا عتماد حلول تقنية لإدار ة البيانات والمعلومات لتعزيز اتخاذ القرار المبني على البيانات الدقيقة.

أما رؤية المهمة فيمكن تحديدها من خلال تفعيل مخططات التنمية الخماسية لجميع السياسات العمومية التي تشرف على انجازها عبر استكمال البنية الأساسية من طرقات وجسور وجعلها حديثة وآمنة ومطابقة للمواصفات العالمية و حماية المدن من الفيضانات وحماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري لتعزيز المردودية الاقتصادية إلى جانب إحكام إنجاز مشاريع البنايات المدنية كصاحب منشأة مفوض عبر بناي ات مقتصدة للطاقة وصديقة للبيئة و حسن توزيع السكان والأنشطة الاقتصادية على كامل التراب الوطني وذلك عبر تخطيط حضري مستدام للمدن والتجمعات الريفية والنهوض بالسكن الاجتماعي والميسّر مع ضمان تحقيق تكافؤ الفرص ، و بخصوص مجابهة خطر الفيضانات فقد تم الانطلاق في إنجاز دراسة استراتيجية إلى غاية سنة 2050 وذلك في إطار "المشروع الوطني للحماية من الفيضانات" إلى جانب تحيين الدراسات الفنيّة خاصة على مستوى المدن التي تشهد توسعا عمرانيا كبيرا، وحماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري و حسن تهيئة الموانئ البحرية بالإضافة إلى إدراج النوع الاجتماعي صلب دراسات التخطيط الترابي والعمرانيأما في مجال توفير السكن الاجتماعي لفائدة الفئات محدودة الدخل سيتم في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي التدخل لفائدة 3567 منتفعا ببرنامج إزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها أو توسعتها وإنجاز حوالي 3980 مسكنا ومقسما اجتماعيا.

ولتمكين الفئات الاجتماعية متوسطة الدخل من الحصول على مسكن اجتماعي أو اقتصادي لائق تقدّر تدخلات الصندوق بالمسكن لفائدة الأجراء للفترة (2023-2025) ما يقارب 130مليون دينار.

.

من ناحية أخرى، ترتكز استراتيجية مهمة التجهيز والإسكان على المستوى الدولي على جملة من الالتزامات على غرار أهداف التنمية المستدامة خاصة منها الأهداف 5 و10 و11 و12 و13 و14والتعهداتالمضمّنة بالمساهمة المحددة على المستوى الوطني مع المنظمات العالمية عبر الانخراط في العديد من البرامج على غرار برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية الذي يتطابق مع تطلعات المهمة حيث يشجع على بناء مدن محكمة التخطيط، مستدامة، تدار بإحكام

وذات كفاءة عالية. يعزز مشروع الطريق العابرة للصحراء اندماج البلاد التونسية في محيطها المغاربي والإفريقي عبر عضويتها الدائمة في لجنة قيادة المشروع والذي يتمثل في انجاز شبكة من الطرقات يبلغ طولها 9022 كلم، تتكون من المحور الرئيسي الجزائر العاصمة – لاڤوس (جنوب غرب نيجيريا) وثلاثة فروع ربط نحو تونس، مالي والتشاد، هذا بالإضافة إلى انخراطها في المركز العربي للوقاية من أخطار الزلازل والكوارث الطبيعية الأخرى والذي تتمثل مهامه أساسا في البحث العلمي المطبّق من خلال تشخيص وتحديد المواقع المعرّضة للزلازل والسيول والانزلاقات الأرضية والكوارث الطبيعية الأخرى واقتراح حلول تقنية للحد من هذه المخاطر. وانخرطت المهمة في مشروع الاقتصاد الأزرق ذو البعد المتوسطي والذي يهدف إلى تعميق الحوار حول فرص الشراكة بين دول المتوسط في مجال الاقتصاد الأزرق المستدام وآفاق تطويره عبر إيجاد مصادر تنموية جديدة ومتجددة وتغطية عدة قطاعات مثل صناعة مختلف أنماط الهياكل العائمة والجزر الاصطناعية والتنقيب عن النفط والغاز والمعادن والسلامة والمراقبة البحرية والسياحة، والنقل، والتجارة البحرية، وغيرها.

البنى التحتية العصرية التي تتميز بها تونس مكنتها من التمركز على مستوى الدولي إلى جانب وضوح إستراتيجية المخططات في كل مجالات تدخل المهمة والانخراط في إجراءات العصرنة ومتابع تها وإشرافها على جميع هياكلها المركزية منها والجهوية وتمتع المؤسسات تحت الإشراف بحسن التسيير والتصرف والاستقلالية وتوفر الخبرات والتجارب في صفوف موظفيها والتفاعل الناجح مع المؤسسات المالية الوطنية والدولية.

تتمثل نقاط قوة القطاع في وعي المهمة بضرورة اعتماد إستراتيجية شاملة هي الآن بصدد اعدادها وكذلك الشأن فيما يخص النوع الاجتماعي حيثتضمن إطار أداء المهمة أهدافا ومؤشرات تضمن المساواة وتكافئ الفرص بين النساء والرجال وبين كافة فئات المجتمع بصفة عامة، وانجاز دراسة تشخيص وتحليل النوع الاجتماعي بقطاع التجهيز أفضت إلى دعموبلورة إطار أداء يعتمد على النوع الاجتماعي ويبرز مساهمة برامج المهمة في ضمان تكافؤ الفرصوساهمت الدراسة في تعزيز القدرات وتنمية مهاراتالأعوان في المجال،كما أن انفتاح المهمّة بطبيعة مجال تدخلها على عديد المتعاملين من مانحين وداعمين عزز فرص التعاون والشراكة ، هذا وتتوفر للمهمة إستراتيجيات قطاعية على غرار إستراتيجية التعمير بما يسّر تحديد التوجهات المستقبلية للسياسات العمومية المناطة بعهدة المهمة ولضمان التحسين المستمر وتقييمه، انخرطت المهمةفي نظام الجودة ومحرزة منذ 2021 على شهادة المطابقة ISO9001.

على الرغم من الوعي بأهمية إدراج المسائل الأفقية بالسياسات العمومية وبالميزانية فإنّ المهمة مازالت تشكو من نقص في التكوين بغاية التمكن من الأدوات العملية لتطبيق ذلك خاصة على مستوى الدراسات الخاصة بجل المشاريع وتدهور الوضعية المالية لبعض المؤسسات تحت الإشراف وهو ما ينعكس سلبا على أدائها بصفة عامة وبصفة خاصة على مساهمتها في بلوغ أهداف السياسة العمومية التي تساهم في تحقيقها،كما أن انخراط المهمة ببرامج تعصير الإدارة كاستعمال الأساليب الحديثة وحوكمة الموارد البشرية والرقمنةيبقى دون المأمول على الرغم من الجهود المبذولة إضافة إلى صعوبة التنسيق مع الوزارات الأخرى والجماعات المحلية حيث أنّ المهمة تجد صعوبة في إلزام الأطراف الأخرى

على إتباع التوجهات التقنية التي تراها المهمة على غرار التخطيط الترابي والبنايات المدنية وفي ذ لك ضرورة لمراجعة الإطار الترتيبي ذي العلاقة.

2- برامج المهمة

تتضمن مهمة التجهيز والإسكان لسنة 2025 ثلاثة برامج عملياتية وبرنامج قيادة ومساندة موزعة كمايلي.

- البنية الأساسية للطرقات
- حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشآت
- التهيئة الترابية والتعمير والإسكان
- القيادة والمساندة

3- الميزانية وإطار النفقات متوسط المدى

أ- ميزانية المهمة:

جدول عدد 1:

تطور تقديرات ميزانية المهمة لسنة 2025:

حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة

(الوحدة: ألف دينار)

بيان النفقات		إنجازات 2023	ق م 2024	تقديرات 2025	التطور	
			ق.م التعديلي (1)		المبلغ (2)-(1)	نسبة الإنجاز % (1)/(2)
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	112374	124000	123300	-700	-1%
	اعتمادات الدفع	112401	124000	123300	-700	-1%
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	60173	61970	64400	2430	4%
	اعتمادات الدفع	59357	61970	64400	2430	4%
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	213438	273980	215800	-58180	-21%
	اعتمادات الدفع	213438	273980	215800	-58180	-21%
نفقات الإستثمار	اعتمادات التعهد	1800202	2323248	1656491	-666757	-29%
	اعتمادات الدفع	1223677	1507300	1616900	109600	7%
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد	1310	2750	1600	-1150	-42%
	اعتمادات الدفع	1310	2750	1600	-1150	-42%
المجموع	اعتمادات التعهد	**2187497**	**2785948**	**2061591**	**-724357**	-26%
	اعتمادات الدفع	**1610183**	**1970000**	**2022000**	**52000**	3%

* دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات العمومية.

جدول عدد 2:

تطور تقديرات ميزانية المهمة لسنة2025

حسب البرامج

(الوحدة: ألف دينار)

بيان النفقات		إنجازات 2023	ق م 2024	تقديرات 2025	التطور	
			ق.م التعديلي (1)		المبلغ (2)-(1)	نسبة الإنجاز % (2)/(1)
البرنامج 1	اعتمادات التعهد	1773683	2506748	1565150	-941598	-38%
	اعتمادات الدفع	1225538	1455048	1436970	-18078	-1%
البرنامج 2	اعتمادات التعهد	275315	109074	144619	35545	33%
	اعتمادات الدفع	165942	207474	226919	19445	9%
البرنامج 3	اعتمادات التعهد	99558	122377	300829	178452	146%
	اعتمادات الدفع	177243	258229	307608	49379	19%
البرنامج 9	اعتمادات التعهد	38941	47749	50993	3244	7%
	اعتمادات الدفع	41460	49249	50503	1254	3%
المجموع	**اعتمادات التعهد**	**2187497**	**2785948**	**2061591**	**-724357**	-26%
	اعتمادات الدفع	**1610183**	**1970000**	**2022000**	**52000**	3%

* دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات العمومية

تقدرميزانية مهمة التجهيز والإسكان لسنة 2025 بـ 2022000أ.د ، دفعا، مقابل 1970000 أ.د لسنة 2024 أي بزيادة قدرها 52000أ.د (3%) وتتوزع هذه الاعتمادات على النحو التالي : - تبلغ تقديرات نفقات التأجير لسنة: 123300،2025 أد مقابل 124000 أد سنة 2024 أي بنقصان قدره 700 أد (-1%) أما نفقات التسيير فتبلغ 64400 أد سنة 2025 مقابل 61970 أد سنة 2024 أي بزيادة قدرها 2430 أد (4%) وتبلغ نفقات التدخلات 215800 أد سنة 2025 مقابل 273980 أد سنة 2024 أي بتراجع قدره 58180 أد (21 %).

– أما نفقات الاستثمار فقد قدرت بـ 1616900 أ.د بعنوان سنة 2025 مقابل 1507300 أ.د بالنسبة إلى سنة 2024 أي بزيادة قدرها 109600 أ.د بنسبة (7%) وستخصص لمواصلة المشاريع في طور الإنجاز وتأجيل برمجة المشاريع الجديدة إلى السنوات القادمة وفق التوجهات ال عامة للبلاد والظروف المالية العمومية الصعبة وتعتبر هذه الإجراءات نسبيا عائق في مستوى تحقيق أداء البرامج وتنفيذ مخططات التنمية.

وتتفرع هذه الاعتمادات بين البرامج على النحو التالي:

البرنامج الأول: 1436970 أد أي بنسبة 71% من ميزانية المهمة

البرنامج الثاني: 226919 أد أي بنسبة % 11 من ميزانية المهمة

البرنامج الثالث: 307608 أد أي بنسبة 15% من ميزانية المهمة

البرنامج التاسع: 50503 أد أي بنسبة % 2,4 من ميزانية المهمة.

ب- إطار النفقات متوسط المدى (2025-2027)

جدول عدد3:

إطار النفقات متوسط المدى (2025 – 2027)

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

البيان	إنجازات 2023	ق م 2024	تقديرات		
			2025	2026	2027
نفقات التأجير	112401,2	124000	123300	127142	133300
نفقات التسيير	59356,5	61970	64400	66407	69623
نفقات التدخلات	213438	273980	215800	222524	233303
نفقات الإستثمار	1223677,3	1507300	1616900	1667278	1748044
نفقات العمليات المالية	1310	2750	1600	1650	1730
المجموع	**1610183**	**1970000**	**2022000**	**2085000**	**2186000**

جدول عدد4:

إطار النفقات متوسط المدى (2025 – 2027)

التوزيع حسب البرامج (اعتمادات الدفع)

(الوحدة : ألف دينار)

البيان	إنجازات 2023	ق م 2024	تقديرات		
			2025	2026	2027
البرنامج 1	1225538	1455048	1436970	1481742	1555077
البرنامج 2	165942	207474	226919	233989	219250
البرنامج 3	177243	258229	307608	317192	354975
البرنامج 9	41460	49249	50503	52077	56698
المجموع	**1610183**	**1970000**	**2022000**	**2085000**	**2186000**

يبين الجدول 4 تطور اعتمادات الدفع للمهمة بالنسبة لسنوات 2025 و2026 و2027.

حيث قدرت هذه اعتمادات سنة 2025 بـ 2022000 أد مسجلة بذلك ارتفاعا بنسبة 2,6% مقارنة بتقديرات سنة 2024 (1970000 ألف دينار). أما سنة 2026 فتقـدر بـ2085000ألف دينار بزيادة قدرها3,11% مقارنة باعتمادات سنة 2025. أما سنة 2027 فستبـلغ 2186000 ألف دينار وهي بذلك تسجل ارتفاعا بـ 4,8% مقارنة بتقديرات سنة 2026.

أما تطور اعتمادات الدفع للمهمة حسب طبيعة النفقة بالنسبة لسنوات 2025 و2026 و2027 توزع على النحو التالي:

- نفقات التأجير:

– تم سنة 2025 تسجيل تراجع بقيمة 1%مقارنة بسنة 2024 أما خلال سنة 2026 فستشهد اعتمادات التأجير زيادة بنسبة3,11%مقارنة بسنة 2025 وزيادة ب 4,8% سنة 2027.

– نفقات التسيير:

تم اعتماد زيادة بنسبة 4% لسنة 2025 مقارنة بسنة 2024 وزيادة بنسبة 3 % و 4عل %لسنتي 2026 و2027.

– نفقات التدخلات:

تم ترسيم اعتمادات بقيمة 215,8 مليون دينارا بالنسبة لسنة 2025 وبقيمة222,52مليون دينارا لسنة 2026 و233,30مليون دينارا لسنة 2027

– نفقات الاستثمار:

شهدت 2025 ارتفاعا طفيفا بنسبة 6% مقارنة بسنة 2024 أما سنة 2026 فستجل ارتفاعا بـ 3,11% مقارنة بسنة 2025. وكذلك سنة 2027 فستسجل ارتفاعا بـ 4% مقارنة بتقديرات سنة 2026. وذلك نظرا لضخامة حجم المشاريعالمتواصلة وحتى يتم الحفاظ على نسق تقدم انجاز مشاريع مختلف البرامج.

– نفقات العمليات المالية:

تم ترسيم اعتمادات بقيمة 1600 أد بالنسبة لسنة 2025 أي بتراجع بنسبة 41% مقارنة بسنة 2024 وستبلغ هذه الإعتمادات 1650أد سنة 2026 مسجلة ارتفاعا طفيفا ب بنسبة 3% أما في سنة 2027 فسيتم ترسيم اعتمادات ب 1730 أد أي بزيادةتناهز 4,8%.

المـــحـــور الـثـانـي:تـقـديـم بـرامـج الـمـهـمـة

البرنامج عدد 1: البنية الأساسية للطرقات

اسم رئيس البرنامج: السيد صلاح الزواري

تاريخ توليه مهمة قيادة البرنامج : 07 فيفري 2020

وتم تجديها بمقتضى قرار من وزيرة التجهيز والإسكان مؤرخ في 20 فيفري 2023.

1- تقديم البرنامج:

1-1 الإستراتيجية

يسهر البرنامج 1 على توفير بنية أساسية للطرقات متأقلمة مع متطلبات الحياة الاقتصادية والاجتماعية وصامدة أمام التغيرات المناخية بهدف ربط مختلف جهات البلاد بطريقة تضمن سيولة واستدامة حركة المرور وسلامة مستخدميها (مواطنين ومواطنات وقطاع خاص وقطاع عام) مع مراعاة الجوانب الجمالية والبيئية وتطور الأسطول الوطني للسيارات . وعلى إعتبار دور البنية الأساسية للطرقات في تنقل مختلف مستعمليها فهذه السياسة العمومية تعدّ على غاية الأهمية في تعزيز نفاذهم إلى مختلف المرافق والخدمات العمومية بما يضمن تمكينهم وتحقيق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي المأمول وذلك بالعمل على:

–أولا ضمان استدامة وانسيابية حركة المرور بما يتيح سهولة وأمن الحركة تلبية لمطالب المواطنين والنسيج الاقتصادي (رواد الأعمال، رجال الأعمال، التخفيض من الوقت المخصص للمرور ...) باختلاف احتياجاتهم فمن أولويات الاستثمار هو استكمال شبكة الطرقات السيارة وربط الولايات الداخلية بالولايات الساحلية عبر الشروع في انجاز الطريق السيارة تونس جلمة ومضاعفة الطرقات (وصلة تطاوين بالطريق السيارة) وانجاز المنعرجات (منعرج تالة بالقصرين). والانطلاقفي برنامج الأروقة الاستراتيجية الاقتصادية : مضاعفة الطريق الوطنية 13 الرابطة بين صفاقس والقصرين عبر القيروان وسيدي بوزيد، الذي سيمكن من تعزيز جاذبية الولايات الداخلية لاستقطاب الاستثمار وخلق المزيد من فرص التشغيل وكذلك تنشيط حركة التبادل التجاري بين الولايات الداخلية والأقطاب الساحلية على المستوى الوطني وبين البلدان المغاربية تونس، الجزائر وليبيا على المستوى المغاربي.

– ثانيا ضمان سلامة مستعملي الطريق حيث يعمل البرنامج 1 على امتلاك شبكة من الطرقات المهيكلة والمجهزة بمرافق حديثة وتهيئة شبكة الطرقات المرقمة لجع لها متوافقة مع المعايير الدولية (العرض يساوي أو يفوق 7 أمتار) ويقوم

بالصيانة الدورية للطرقات مما يساهم في تقليل مخاطر حوادث المرور وكذلك الصيانة الدورية للمسالك الريفية التي لها تأثير على الفئات التي تعيش في وضعيات الهشاشة؛

– ثالثا مراعاة الجوانب الجماليۃ والبيئية وتطور الأسطول الوطني لوسائل النقل لذلك يعمل البرنامج 1 على تطوير البحث العلمي في مجال المواد المستخدمة لإنجاز الطرقات أو صيانتها. حيث تم توقيع اتفاقية شراكة بين وزارة التجهيز والإسكان والمركز الفرنسي (AMEREC) لتنفيذ برنامج التصرف في نفايات البناء والهدم وتحويلها إلى مواد لإنجاز الطرقات وذلك في إطار مشروع تطبيق الابتكار لتطوير الاقتصاد الدائري للبناء المستدام بالبحر المتوسط '\DEM ER\'. ومن ناحية أخرى، أبرم مركز التجارب وتقنيات البناء اتفاقية مع المدرسة الوطنية للمهندسين بتونس والغرفة الوطنية لمنتجي الاسمنت تتمحور حول البحث في تطوير استعمال مادة الاسمنت في مجال بناء الطرقات وصيانتها اعتمادا على معالجة المادة الموجودة على عين المكان.

وعلى هذا الأساس فإن البرنامج 1 يراعي الالتزامات الدولية التي حثت عليها الوثيقة التوجيهية تونس 2035 (نسخة أولية) المتعلقۃ بتحقيق الأهداف الإنمائية الـ17 للتنمية المستدامة، والافريقية المتعلقة بتحقيق الأجندة الافريقية 2063. حيث يقدم البرنامج مساهمة كبيرة في تحقيق الهدف التاسع للتنمية المستدامــة وعلى وجه الخصوص الهدف 9 "الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية" من خلال المؤشر 9–5–1 "إنشاء بنية تحتية عالية الجودة ومستدامة ومرنة"؛ وكذلك الهدف 10 "الحد من عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها " من خلال الغاية 10–2 "تعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للجميع"

كما يقدم البرنامج مساهمة في تحقيق الهدف 5 "تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات" بإدماج مقاربة النوع الاجتماعي في التخطيط والبرمجة والموازنة من أجل القضاء على جميع أشكال التمييز وتحقيق المساواة في التنمية والحقوق والواجبات بين المواطنين والمواطنات سواء كانوا في الحضر أو في الريف . فيعتبر البرنامج 1 أن المرأة الريفية هي من الفئات الهشة في المجتمع رغم أن لها دور ريادي في تنمية المناطق الريفية وتوفير الأمن الغذائي بها فهي تشكل 58% من اليد العاملة الفلاحية منها 15% قارة وبالتالي إيلاء هذه الفئة من المجتمع العناية اللازمة سوف يساهم في

مساعدة المرأة الريفية ال حصول على فرص متكافئة بينها وبين الرجل في مختلف المجالات فيسهل للمرأة في الريف الوصول إلى الخدمات الصحية والتعليمية وكذلك سوق الشغل. فإن المرأة والفتاة تظلان الأكثر تأثرا في غياب بنية أساسية ملاءمة. فتم التركيز على الهدف 1-2 " تحسين نفاذ النساء والرجال من ا لمناطق الريفية المعزولة إلى شبكة الطرقات المرقمة" والنشاط 8 "تهيئة المسالك الريفية" والنشاط D "صيانة المسالك الريفية" وايلائهما الأهمية اللازمة من حيث رصد الاعتماداتوذلك مساهمة من البرنامج 1 في الخطة الوطنية لإدماج مقاربة النوع ا لاجتماعي وخاصة الأثر الثالث المتعلق بسياسات تضمن التمكين الاقتصادي والمالي للنساء والحق في العمل اللائق والأجر العادل.

ويتميز واقع قطاع الجسور والطرقات بـ:

- شبكة من الطرقات تمتد على زهاء 20 ألف كلم من الطرقات المرقمة منهـــا 84,1% معبدة وشبكة من المسالك الريفية بطول 58,8 ألف كلم من منها 46,7 % معبدة وفق بيانات إدارة استغلال وصيانة الطرقات إلى حد 31 ديسمبر 2023.

- يوجد حاليا 743 كلم من الطرقات السيارة المستغلة بكامل البلاد منها قرابة 571 كلم (تونس رأس جدير) تتواجد على الشريط الساحلي (70%) و172 كلم بالمناطق الداخلية (تونس بنزرت 51 كلم وتونس بوسالم 121 كلم).

- تقلص اعتمادات الدفع السنوات الأخير مقارنة باحتياجات القطاع

- تقاعد عدد من الاعوان او مغادرة بعض الإطارات الفنية من المهندسين البلاد في إطار التعاون الفرني.

ولكن يطمح البرنامج 1 إلى تحقيق المؤشرات والأهداف الكميّة في آفاق سنة2035 على النحو التالي:

- بلوغ 1300كلم من الطرقات السيارة
- انجاز 2000 كلم من الطرقات السريعة
- بلوغ 33000 كلم من المسالك الريفية المهيئة والمعبدة
- انجاز الوصلة الدائمة لمدينة بنزرت وجسر جربة
- بلوغ 20000 كلم من الطرقات المهيئة
- بلوغ 14000 كلم من الطرقات المدعمة بالخرسانة الاسفلتية

ولتحقيق ذلك يعتمد البرنامج 1 استراتيجية ترتكز على محورين أساسيين : يتمثل الأول في توفير بنية أساسية للطرقات مستدامة وآمنة من خلال تطور شبكة الطرقات السيارة والطرقات السريعة حيث يقع العمل على تمكين جميع المواطنين في جميع الأقاليم، وعلى مسافة أقل من 60 كم، من الوصول إلى طريق سيارة أو طريق سريعة وكذلك من خلال الحرص على الصيانة الدورية للحفاظ على وظيفية شبكة الطرقات ضمانا لراحة مستعمليها. أما المحور الثاني لإستراتيجية البرنامج يتمثل في ضمان ربط كافة مناطق البلاد وخاصّة منها المناطق الريفية والداخلية الأكثر عزلة عبر تهيئة شبكة المسالك الريفية وكذلك ربط المناطق الداخلية بالموانئ وإنشاء طرقات سريعة تربط الجهات الداخلية بالأقطاب الاقتصادية الهامة على الشريط الساحلي.

2.1 الهياكل المتدخلة:

تساهم الهياكل التالية في تحقيق أهداف ومؤشرات البرنامج 1 وهي على التوالي:

- الإدارة العامة للجسور والطرقات ومختلف الوحدات حسب الأهداف التابعة لها
- الإدارات الجهوية للتجهيز والإسكان
- شركة تونس للطرقات
- مركز التجارب وتقنيات البناء

2-أهداف ومؤشرات الأداء :

2-1 تقديم الأهداف ومؤشرات الأداء

- الهدف 1.1: تطوير شبكة الطرقات السيارة والطرقات المرقمة على الصعيد الوطني والمغاربي

يساهم هذا الهدف في تحقيق المحور الاستراتيجي الأول باعتبار أن تطور شبكة الطرقات والطرقات السيارة يجعلها تواكب تزايد حركة النقل الطرقي للبضائع وتنقل الأشخاص بين مختلف جهات البلاد وكذلك الدول المجاورة . لذلك تم اعتماد مؤشرين الأول يعنى بتقدم انجاز المخطط المعتمد للطرقات السيارة والثاني يعنى بنسبة الطرقات التي عرضها يستجيب للمواصفات الفنية (عرض يساوي أو يفوق 7 أمتار).

المؤشرات:

✓ المؤشر 1.1.1: النسبة التراكمية لتقدم انجاز المخطط المعتمد للطرقات السيارة

يبرز هذا المؤشر طول الطرقات السيارة في طور الاستغلال والمنجزة باعتبار دورها في تعزيز ربط مختلف جهات البلاد وربط البلاد التونسية بالحدود الليبية و / أو الجزائرية، وما يوفره ذلك من ربح للوقت وسلامة لمستعمليه وتنشيط للتبادلات التجارية مع البلدان المجاورة.

تقديرات المؤشر 1.1.1

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
المؤشر 1.1.1: النسبة التراكمية لتقدم انجاز المخطط المعتمد للطرقات السيارة	نسبة مئوية	58	62	66	70	72

انتهت أشغال الجزء الرابط بين قابس – مدنين على طول 84 كلم حيث تم تدشينه بصفة رسمية في 3 فيفري 2023 وكان له تأثير على نتائج المؤشر . لسنة أما 2023 أشغال الطريق السيارة تونس جلمة التي انطلقت بصفة رسمية في أكتوبر2022، وهي ممولة من قبل الصندوق العربي للأنماء الاقتصادي والاجتماعي والبنك الأوروبي للاستثمار، فتتراوح نسبة تقدم الإنجاز إلى حد ديسمبر 2023 بين 2% (القسط 7) و13% (القسط 4). ونأمل أن تحقق تقدما هاما في الإنجاز خلال سنوات الثلاث المقبلة.

✓ المؤشر 2.1.1: نسبة الطرقات التي عرضها يستجيب للمواصفات الفنية (عرض يساوي أو يفوق 7 أمتار)

يبرز هذا المؤشر طول الطرقات المرقمة التي عرضها يساوي أو يفوق 7 أمتار وكذلك طول الطرقات المضاعفة باعتبار دورها في تعزيز ربط مختلف جهات البلاد وما يوفره ذلك من ربح للوقت وسلامة لمستعمليه وتنشيط للتبادلات التجارية بين الجهات وبين الولايات الساحلية والولايات الداخلية ومع الدول المجاورة.

تقديرات المؤشر 2.1.1

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
المؤشر 2.1.1: نسبة الطرقات التي عرضها يستجيب للمواصفات الفنية (عرض يساوي أو يفوق 7 أمتار)	%	71.2	73.1	73.9	73.1	75.4

العديد من الأنشطة تساهم في تحقيق القيمة المنشودة لهذا المؤشر خاصة النشاط 4 الطرقات المهيكلة (مضاعفة طرقات، المنعرجات، المحولات) والنشاط 5 تهيئة وتطوير الطرقات المرقمة.

ومن أهم المشاريع التي ستساهم في تطور المؤشر مضاعفة الطريق الوطنية 13 الرابطة بين صفاقس – سيدي بوزيد والقصرين (GP 13) والتي تمتد على مسافة 200 كلم تقريبا، مع مشاريع مرتبطة بها، خاصة الروابط مع مناطق الإنتاج الفلاحي. وكذلك مضاعفة الطريق الوطنية 2 بين مدينة النفيضة والقيروان بولايتي سوسة والقيروان.

الهدف 2.1: تحسين نفاذ النساء والرجال في المناطق الريفية المعزولة إلى شبكة الطرقات وضمان سلامتهم

يساهم هذا الهدف في تحقيق المحور الاستراتيجي الأول باعتبار التأثير الهام لنشاطي تهيئة المسالك الريفية وصيانة المسالك الريفية على تنقل المرأة الريفية للحصول على الخدمات الصحية والتعليمية وكذلك سوق الشغل؛ مما يساهم في تحسين ظروفها المادية والصحية والتعليمية ويعزز مساهمتها في النمو الاقتصادي لمنطقتها بدرجة أولى وللبلاد بدرجة ثانية.

✓ المؤشر 1.2.1 النسبة التراكمية لتهيئة المسالك الريفية لفائدة النساء والرجال على حد السواء

يبرز هذا المؤشر تطور كول شبكة المسالك الريفية المهيئة

تقديرات المؤشر 1.2.1

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
المؤشر 1.2.1: النسبة التراكمية لتهيئة المسالك الريفية لفائدة النساء والرجال على حد السواء	%	48,4	49,1	49.5	49.6	49.7

تم اعتماد المؤشر "النسبة التراكمية لتهيئة المسالك الريفية لفائدة النساء والرجال على حد السواء " كمؤشر قائم على النوع الاجتماعي يهدف إلى تحسين نفاذ المرأة الريفية إلى الخدمات الصحية والتعليمية والأسواق للتعزيز من تمكينها الاقتصادي. وقد تم تغيير في قيمة المؤشر للسنوات 2024 و2025 حيث انطلقت أشغال الجزء الثاني من تهيئة 912 كلم من المسالك الريفية موزعة على 22 ولاية بتمويل من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية بداية سنة 2023 وسيكون لها تأثير على نتائج المؤشر لسنتي 2024 و2025. وقد بلغت نسبة الإنجاز إلى حد ديسمبر 2023 بالنسبة للدفعة الأولى 63% والدفعة الثانية 47.%

وقد تم تعديل نتائج المؤشر لسنة 2024 وما بعدها حسب نتائج إنجازات سنة 2023 كما يلاحظ أن تطور المؤشر في السنوات اللاحقة محتشم فهو مرتبط بالبحث عن تمويل لترسيم وانجاز مشاريع أخرى لتهيئة المسالك.

الهدف 3.1: المحافظة على جودة شبكة الطرقات

يساهم هذا الهدف في تحقيق المحور الاستراتيجي الثاني للبرنامج 1 ومن خلال انجاز النشاط C صيانة واستغلال الطرقات المرقمة والنشاط E تهيئة السلامة المرورية وإصلاح أضرار الفيضانات.

المؤشرات:

✓ المؤشر 1.3.1 مؤشر جودة شبكة الطرقات المرقمة

صيانة الطرقات للحفاظ على هيكل الطريق وتوابعها في حالة تسمح بسهولة ويسر حركة المستخدمين وتوفر السلامة اللازمة لهم من أولويات البرنامج 1. وذلك من خلال مجهودات الإدارة السنوية المتمثلة في القيام بأعمال الصيانة الاعتيادية (على حساب نفقات التسيير) والصيانة الدورية (على حساب نفقات الاستثمار).

تقديرات المؤشر 1.3.1

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
المؤشر 1.3.1: مؤشر جودة شبكة الطرقات المرقمة	%	67,6	70.4	71,3	73,2	75

تحقيق القيمة المنشودة للمؤشر يستوجب استكمال انجاز برنامج سنة 2021 و2022 فيما يتعلق بالتغليف السطحي بالخرسانة الاسفلتية والانطلاق في برنامج سنة 2023 الذي يحتوي على تغليف بالخرسانة الاسفلتية، تغليف سطحي بطبقتين، تثبيت الحواشي، شحن الحواشي، ولإضفاء جمالية على محيط الطرقات خصصت اعتمادات للقيام برفع الأتربة المتراكمة بجوانب الأرصفة والحواجز الإسمنتية وإزالة الأعشاب الطفيلية والعناية بالغرسات المحاذية للطرقات والمفترقات . ولتوفير سلامة أكبر لمستعملي الطريق يحتوي البرنامج على أعمال التشوير الأفقي والعمودي. وقد تم تعديل نتائج المؤشر لسنة 2024 وما بعدها حسب نتائج إنجازات سنة 2023.ويتوقع أن يتطور مؤشر جودة شبكة الطرقات المرقمة أيجابيا في السنوات اللاحقة باعتبار أن عملية الصيانة الدورية للجسور والطرقات هي مشاريع تنج ز بصفة دورية وسنوية لضمان استمرار كفاءة شبكة الطرقات.

2-2 تقديم الأنشطة وعلاقتها بالأهداف ومؤشرات الأداء

جدول عدد1:

الأنشطة ودعائم الأنشطة

(الوحدة: ألف دينار)

الأهداف	المؤشرات	تقديرات سنة 2025	الأنشطة	التقديرات المالية 2025	دعائم الأنشطة (*)
الهدف 1-1: تطوير شبكة الطرقات السيارة والطرقات المرقمة على الصعيد الوطني والمغاربي	المؤشر 1-1-1 النسبة التراكمية لتقدم انجاز المخطط المعتمد لطرقات السيارة	%66	1- تطوير شبكة الطرقات السيارة	13 000	التنسيق مع وزارة الاقتصاد والتخطيط للبحث عن تمويل لإنجاز المشاريع القيام بالاستشارة العمومية لفائدة مشاريع الطرقات السيارة في مرحلة الدراسات
			2- الطريق السيارة تونس جلمة	187 300	نشر مستجدات الوزارة (الزيارات الميدانية، المشاريع...) عبر وسائل التواصل الاجتماعي
	المؤشر 1-1-2 نسبة الطرقات التي عرضها يستجيب للمواصفات	%73,9	3- قنطرة بنزرت	204 100	نشر مستجدات الوزارة (الزيارات الميدانية، المشاريع...) عبر وسائل التواصل الاجتماعي
			4- الطرقات المهيكلة	206 200	التنسيق مع وزارة الاقتصاد والتخطيط للبحث عن تمويل لإنجاز المشاريع نشر مستجدات الوزارة (الزيارات الميدانية، المشاريع...) عبر وسائل التواصل الاجتماعي
			5- تهيئة وتطوير الطرقات المرقمة	78 700	التنسيق مع وزارة الاقتصاد والتخطيط للبحث عن تمويل لإنجاز المشاريع نشر مستجدات الوزارة (الزيارات الميدانية، المشاريع...) عبر وسائل التواصل الاجتماعي
			6- تدعيم الطرقات المرقمة	38 000	التنسيق مع وزارة الاقتصاد والتخطيط للبحث عن تمويل لإنجاز المشاريع نشر مستجدات الوزارة (الزيارات الميدانية، المشاريع...) عبر وسائل التواصل الاجتماعي
			7- بناء الجسور	44 300	التنسيق مع وزارة الاقتصاد والتخطيط للبحث عن تمويل لإنجاز المشاريع نشر مستجدات الوزارة (الزيارات الميدانية، المشاريع...) عبر وسائل التواصل الاجتماعي
			9- دراسات طرقية واتقان	4 500	القيام بالاستشارة العمومية لفائدة المشاريع

			فني		الممولة
			A- طرقات بمداخل المدن		تقديم المساعدة الفنية للجماعات المحلية
			B- متابعة تقارير التحاليل المخبرية والبحث العلمي	2 700	القيام بسلسلة من الأيام التقنية لفائدة الإطارات الفنية بالوزارة
الهدف 1-2: تحسين نفاذ النساء والرجال من المناطق الريفية المعزولة الى شبكة طرقات المرقمة	المؤشر 1-2-1 النسبة التراكمية لتهيئة المسالك الريفية	%49,5	8- تهيئة المسالك الريفية	57 500	التنسيق مع وزارة الاقتصاد والتخطيط للبحث عن تمويل لإنجاز المشاريع نشر مستجدات الوزارة (الزيارات الميدانية، المشاريع...) عبر وسائل التواصل الاجتماعي
			F- تعبيد المسالك الريفية	2 000	تقديم المساعدة الفنية للجماعات المحلية
الهدف 1-3: المحافظة على جودة شبكة الطرقات	المؤشر 1-3-1 مؤشر جودة شبكة الطرقات المرقمة	%71,3	C- استغلال وصيانة الطرقات المرقمة	231 514	القيام بزيارات ميدانية لمعاينة الأشغال
			D- صيانة المسالك الريفية	95 750	القيام بزيارات ميدانية لمعاينة الأشغال
			E- تهيئة السلامة المرورية وإصلاح أضرار الفيضانات	19 900	القيام بزيارات ميدانية لمعاينة الأشغال وحضور فعاليات تتعلق بالسلامة المرورية
			Z- نشاط المساندة	251 506,0	لا توجد

(*) دعائم الأنشطة: يتعين أن تكون ذات طابع استراتيجي ولا يترتب عنها انعكاسات مالية

2-3 مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج

تساهم شركة تونس الطرقات السيارة في تحقيق الهدف الإستراتيجي الأول للبرنامج " تطوير شبكة الطرقات السيارة والطرقات المرقمة على الصعيد الوطني والمغاربي " من خلال السهر على انجاز الطريق السيارةقابس – مدنين. فبانتهاء هذا الجزء يصبح الط ول الجملي للطرقات السيارة المنجزة والمستغلة 743 كلم مما يسهل عملية تنقل الأشخاص والبضائع من أقصى الشمال (بنزرت) ومن الشمال الغربي (بوسالم من ولاية جندوبة) إلى أقصى الجنوب (الحدود الليبية برأس الجدير) وبالتالي تنشيط الحياة الاقتصادية بين أنحاء البلاد التونسية ومع البلدان المجاورة . أما عن حجم الاعتمادات المحالة لفائدة الشركة ستبلغ حوالي 190 مليون دينار خلال سنة المالية 2025 وذلك لمساعدة الشركة في تسديد أقساط القروض الخارجية

التي تمّ توظيفها لإنجاز طرقات سيارة وذلك قصد الإيفاء بتعهدات الدولة الضامنة لهذه القرو ض تجاه المقرضين الأجانب.

جدول عدد2:
مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج
وحجم الاعتمادات المحالة

(الوحدة: ألف دينار)

الفاعل العمومي	أهداف البرنامج (التي يساهم الفاعل العمومي في تحقيقها)	أهم الأنشطة والمشاريع التي سيتولى انجازها في إطار المساهمة في تحقيق أهداف البرنامج	الاعتمادات المحالة إليه من ميزانية الدولة بعنوان سنة 2025) إن وجدت)
شركة تونس للطرقات السيارة	الهدف 1 – 1: تطوير شبكة الطرقات السيارة والطرقات المرقمة على الصعيد الوطني والمغاربي	النشاط 1 –تطوير شبكة الطرقات السيارة. بناء مقرات الاستخلاص بالطريق السيارة قابس – مدنين – رأس الجدير	190 000

وفي نطاق مساندة شركة تونس الطرقات السيارة من الناحية المالية تقرر رصد مبلغ قدره 190 م د خلال سنة 2025 للمساهمة في مساعدة الشركة في تسديد أقساط القروض الخارجية التي تمّ توظيفها لإنجاز طرقات سيارة وذلك قصد الإيفاء بتعهدات الدولة الضامنة لهذه القروض تجاه المقرضين الأجانب.

3- الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى (2025-2027)

جدول عدد 3

تقديرات ميزانية البرنامج

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

بيان النفقات		إنجازات 2023	قم ـ ق م تعديلي 2024(1)	تقديرات 2025 (2)	التطور	
					المبلغ (2)-(1)	النسبة % (2)/(1)
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	51673	54 500,0	54 500,0	0	0,00%
	اعتمادات الدفع	51482	54 500,0	54 500,0	0	0,00%
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	50542	50 548,0	52 570,0	2022	4,00%
	اعتمادات الدفع	49838	50 548,0	52 570,0	2022	4,00%
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	200000	250 000,0	191 900,0	-58100	-23,24%
	اعتمادات الدفع	200000	250 000,0	191 900,0	-58100	-23,24%
نفقات الإستثمار	اعتمادات التعهد	1471468	2 151 700,0	1 266 180	-885520	-41,15%
	اعتمادات الدفع	924217	1 100 000,0	1 138 000,0	38000	3,45%
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد	0	0	0,0	0	0,00%
	اعتمادات الدفع	0	0	0,0	0	0,00%
المجموع	**اعتمادات التعهد**	**1773683**	**2506748**	**1565150**	**-941598**	**-37,56%**
	اعتمادات الدفع	**1225537**	**1455048**	**1436970**	**-18078**	**-1,24%**

يبين الجدول 3 اعتمادات الدفع للبرنامج 1 "البنية الأساسية للطرقات " المقترحة لسنة 2025 قيمة 1436970 أد وهي موزعة حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة كما يلي:

- اعتمادات نفقات التأجير: تبلغ 500 54 ألف دينار وهي ذات الاعتمادات التي تم ترسيمها بميزانية سنة 2024. ومن ضمنها 800 ألف دينار لفائدة مركز التجارب وتقنيات البناء.

- اعتمادات نفقات التسيير: تبلغ 570 52 ألف دينار وتسجل ارتفاعا بنسبة 4 % مقارنة باعتمادات سنة 2024. وهي تقديرات تأخذ بعين الاعتبار التوجهات الحكومية المجسدة ضمن منشور رئاسة الحكومة أي زياة بـ 4%.

- اعتمادات نفقات التدخلات تبلغ 900 191 ألف دينار وتسجل انخفاضا بنسبة 23,2- % مقارنة باعتمادات سنة 2024. وتتوزع إلى اعتمادات المخصصة لفائدة شركة تونس للطرقات السيارة بقيمة 190 م د لخلاص آجال القروض واعتمادات بقيمة 1,9 م د لفائدة مركز التجارب وتقنيات البناء لمساعدته على نيل الاعتماد L'acréditation وصيانة شبكة الكهرباء بالمركز واقتناء تجهيزات للتجارب

- اعتمادات نفقات الاستثمار : تبلغ 000 138 1 ألف دينار منها 000 560 ألف دينار على موارد قروض خارجية موظفة وتسجل ارتفاعا بنسبة 3,5 % مقارنة باعتمادات سنة 2024.

- اعتمادات نفقات العمليات المالية: لا شيء

نلاحظ تسجيل انخفاض جملي في ميزا نية البرنامج 1 بنسبة -1,2% مقارنة بالاعتمادات المرخص فيها بقانون المالية لسنة 2024 (048 455 1أد). هذا الانخفاض متأتي من تقليص في نفقات التدخلات . أما الاستثمار وهو الأهم فقد حافظ على نفس القيمة تقريبا مما يمكن من نسق انجاز مقبول للمشاريع.

جدول عدد 4:

إطار النفقات متوسط المدى (2025-2027)

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

البيان	إنجازات 2023	ق م 2024 (1)	تقديرات 2025	تقديرات 2026	تقديرات 2027
نفقات التأجير	51 483,2	54 500	54500	56198	58979
نفقات التسيير	49 837,5	50 548	52570	54208	56891
نفقات التدخلات	200 000,0	250 000,0	191900	197879	207673
نفقات الإستثمار	924 217,3	1 100 000	1138000	1173457	1231534
نفقات العمليات المالية		0	0	0	0
المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**1 225 537,9**	**1 455 048,0**	**1436970**	**1481742**	**1555077**
المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات					

يبين الجدول 4 تطور اعتمادات الدفع حسب طبيعة النفقة للبرنـامج 1 "البنية الأساسية للطرقات" بالنسبة إلى السنوات 2025 و2026 و2027.

حيث قدرت اعتمادات سنة 2025 بـ 970 436 1 ألف دينار مسجلة بذلك انخفاضا بنسبة - 1,2% مقارنة بتقديرات سنة 2024 (048 455 1 ألف دينار). أما سنة 2026 فتقـدر بـ 742 481 1 ألف دينار بزيادة قدرها 3,1 % مقارنة باعتمادات سنة 2025. أما سنة 2027 فستبـلغ 077 555 1 ألف دينار وهي بذلك تسجل ارتفاعا بـ 4,9% مقارنة بتقديرات سنة 2026. وذلك حتى نتمكن من المحافظة على نسق انجاز مقبول للمشاريع. كما يبين الجدول:

-نفقات التأجير:

-تم إعتماد بسنة 2025 ذات اعتمادات سنة 2024 أما سنة 2026 فتم اعتماد زيادة بنسبة 3,1 %مقارنة بسنة 2025 و تم اعتماد سنة 2027 زيادة بنسبة 4,9 % مقارنة بسنة 2026

-نفقات التسيير:

تم إعتماد زيادة بنسبة 4% في نفقات التسيير لسنة 2025 أما سنة 2026 فزيادة بـ 3,1% وسنة 2027 فزيادة بنسبة 4,9%. وهي تهم ثلاث أنشطة استغلال وصيانة الطرقات المرقمة، صيانة المسالك الريفية ونشاط المساندة.

- نفقات التدخلات:

تم ترسيم اعتمادات بقيمة 191,9 مليون دينار لسنة 2025 و تتوزع بين شركة تونس للطرقات السيارة (190م د) ومركز التجارب وتقنيات البناء (1,9 م د) . أما سنة 2026 فاعتمادات بقيمة 197,879 مليون دينار لسنة و سنة 2027 فاعتمادات بقيمة 207,673 م د وذلك لخلاص التزامات شرك ة تونس للطرقات السيارة تجاه الممولين الأجانب والمتعاملين معها.

- نفقات الاستثمار:

شهدت 2025 ارتفاعا بنسبة 3,5 % مقارنة بسنة 2024 أما سنة 2026 فستجل ارتفاعا بـ 3,1% مقارنة بسنة 2025. وكذلك سنة 2027 فستسجل ارتفاعا بـ 4,9% مقارنة بتقديرات سنة 2026. وذلك نظرا لضخامة حجم المشاريعالمتواصلة خاصة فيما يتعلق بالنشاط 2 والنشاط 3 والنشاط 4 خاصة مشروع مضاعفة الطريق الوطنية 13 والوطنية 2 وحتى نحافظ على نسق انجاز مقبول للمشاريع في بقية الأنشطة.

- نفقات العمليات المالية: لا شيء

برنامج 2: حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشآت

اسم رئيس البرنامج: نادية قويدر الطرابلسي

تاريخ توليه1 مهمة قيادة البرنامج:08 أفريل2023

1- تقديم البرنامج:

1-1 الإستراتيجية:

يسعى البرنامج عدد2 إلى احترام التزام الدولة التونسية بمخرجات مؤتمر الأطراف الحادي والعشرين من خلال التوقيع على اتفاق باريس وبمشاركتها في مؤتمر الأطراف السادس والعشرين في غلاسكو الذي يؤكد التزامها بالبناء المستدام . الى جانب احترام تقرير المساهمة المحددة وطنيا لشهر أكتوبر 2021 الذي خطط لرفع طم وحات تونس في مجال التخفيف من انبعاثات الغاز، من خلال زيادة هدف خفض كثافة الكربون الوطنية إلى 45% بحلول سنة 2030، مقارنة بمستواها في عام 2010والمتابعة من خلال التحالف العالمي للمباني والتشييد "Global ABC" (شراكة بين الحكومات الوطنية والمحلية والمنظمات الحكومية الدولية والشركات والجمعيات) في مجال البناء للوصول إلى صافي الانبعاثات الصفري، في أفق سنة 2050.

ويعنى البرنامج عدد2 بحماية مستدامة ومندمجة للمناطق العمرانية من الفيضانات وللشريط الساحلي من الانجراف البحري والتحكم في المنشآت مع ادراج النوع الاجتماعي من خلال الأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وتأثيرات التغيرات المناخية ويبرز ذلك من خلال:

- ✓ ضمان حماية مستدامة ومندمجة للمدن من الفيضانات مع الاخذ بعين الاعتبار التغيرات المناخية . حيث تمثل إدارة المياه العمرانية الوحدة العملياتية الأولى للبرنامج عدد2 والتي تعنى بالمحور الخاص بالصمود ضد الكوارث الطبيعية كأحد مكوّنات الاستراتيجية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث إلى أفق سنة 2030، كما تتعهد بتنفيذ مشاريع للحدّ من مخاطر الفيضانات في الوسط الحضري بالتنسيق مع مختلف الأطراف المتدخلة الى جانب اعداد استراتيجية للتصرف في مخاطر الفيضانات،
- ✓ ضمان حماية مستدامة ومندمجة للشريط الساحلي من الانجراف البحري مع الاخذ بعين الاعتبار التغيرات المناخية. حيث تمثل الإدارة العامة للمصالح الجوية والبحرية الوحدة العملياتية الثانية للبرنامج عدد 2 والتي تعنى بالمحافظة على الشريط الساحلي من خلال التعهد بتنفيذ مشاريع للحدّ من مخاطر الانجراف البحري بالتنسيق مع مختلف الأطراف المتدخلة، رقمنة حدود الملك العمومي البحري وارتفاقاته واعداد ا استراتيجية لحماية الشريط

الساحلي من الانجراف البحري في أفق 2050 تأخذ بعين الاعتبار التحديات المتعلقة بالتغيرات المناخية مع ادراج البعد الاجتماعي.

- ✓ ضمان احكام انجاز المشاريع المفوضة بما يستجيب لتطلعات صاحب المنشأ مع احترام الجودة المطلوبة،
- ✓ توفير بنايات مدنية إيكولوجية ومقتصدة للطاقة تتطلّع لاحتياجات مختلف مستعمليها، حيث تمثل الإدارة العامة للبنايات المدنية الوحدة العملياتية الثالثة للبر نامج عدد2 والتي تعنى بتطوير الإطار القانوني الخاص بالتصنيف والتقنين الحراري وببناء خزانات لتجميع مياه الامطار . وكذلك من خلال تطوير البناء المستدام (استعمال وسائل وأساليب مبتكرة، التحكّم في الطاقة، في المياه، حماية المحيط وحفظ الصحة) ...

ونظرا لحرص البرنام ج على التطوير والتحسين من الأداء والدفع نحو مواكبة المستجدات المعاصرة، وجب القيام بالتشخيص الموضوعي والبحث عن سبل النجاعة وعليه فقد تم ضبط أهم نقاط القوة وعرضها كالآتي:

- توفّر الخبرات المختصة في المجال وتنوع الاختصاصات المساعدة على متابعة انجاز المشاريع،
- توفّر الأطر القانونية والهياكل المؤسساتية لتحقيق الأهداف الاستراتيجية،
- القبول الاجتماعي للهدف الاستراتيجي، وتوفّر الخبرات المختصة في المجال وتنوع الاختصاصات المساعدة على متابعة انجاز المشاريع،
- انخراط الدولة في المعاهدات الدولية والتزاماتها تجاه دعم أهداف التنمية المستدامة،
- التوجه نحو التكنولوجيات الحديثة واعتماد النمذجة والرقمنة لاختزال الآجال وتحقيق النجاعة.

وفيما يخص نقاط الضعف فتتمثل في:

- الصعوبات في تحرير حوزة المشاريع ومواجهة التعدي على حرمة الملك العمومي البحري وارتفاقاته
- غياب منظومة معلوماتية بمصالح الدراسات والأشغال وتشتت المعطيات الأساسية
- غياب استراتيجية لحماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري،
- قلة المقاولات ومكاتب الدراسات المختصة في ميدان الدراسات والأشغال البحرية،

- محدودية الإطار القانوني الذي ينظم العلاقة بين صاحب المنشأ وصاحب المنشأ المفوض بخصوص المشاريع المينائية والتداخل في أدوار كل من وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي والإدارة العامة للمصالح الجوية والبحرية...
- نقص في قدرات التدخل للإدارة العامة للبنايات المدنية في مجال البناء المستدام،
- نقص في ادراج النوع الاجتماعي في البرنامج الوظيفي للمشاريع،
- خروج الكفاءات والمراجع المهنية إما بالإحالة على التقاعد أو الترقيات لمناصب عليا،

وعليه تم ضبط المحاور الإستراتيجية البرنامج طبقا لما يلي:

- حماية مستدامة ومندمجة للمناطق العمرانية وللشريط الساحلي،
- إحكام إنجاز منشآت مفوضة مستدامةتساهم في التقليص في الفوارق المبنية على النوع الاجتماعي.

وتتمثل أولويات كل محور استراتيجي فيما يلي:

حماية مستدامة ومندمجة للمناطق العمرانية وللشريط الساحلي:

تتمثل أولويات هذا المحور في تمكين الافراد والممتلكات العامة والخاصة من الحماية المستدامة اللازمة لتجنب مخاطر الفيضانات والتوقي من التغيرات المناخية وذلك من خلال:

–حماية المناطق ذات الأولوية والتي هي عرضة أكثر من غيرها لخطر الفيضانات وذلك من خلال تحيين الدراسة الاستراتيجية للتحكم في خطر الفيضانات إلى غاية سنة 2050 أخذا بعين الاعتبار للتغيرات المناخية التي يشهدها العالم،

–ضمان مواصلة تعهد جميع منشآت الحماية المنجزة بالتنظيف والصيانة والتدعيم وذلك بصفة دورية وكلما استلزم الأمر.

بالإضافة الى الحماية المستدامة للشريط الساحلي من خلال:

*تحديد وإعادة تحديد الملك العمومي البحري والمينائي

*حماية المناطق المهددة بالانجراف البحري،

*إعداد استراتيجية ومخطط مديري لحماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري والتوقي من التغيرات المناخية الى أفق سنة 2050.

إحكام إنجاز المنشآت المفوضة المستدامة والمراعية للنوع الاجتماعي:

– تتمثل أولويات صاحب المنشأ المفوض في ميدان البنايات المدنية في وضع خطة وطنية كفيلة بتنمية وتطوير البناء المستدام في إطار سياسة متكاملة تأخذ بعين الاعتبار العنصر البيئي والتطور التكنولوجي في المجال عبر:

- انجاز مشاريع بنايات مدنية مقتصدة للطاقة ومحافظة على البيئة بما يعزز البناء المستدام،
- تقديم المساندة الفنية لعديد الوزارات لإنجاز مشاريع البنايات في القطاعات المعنية،
- تعزيز التشريعات والقوانين في مجال البناء في إطار تعزيز القطاع والمساهمة في التنمية المستدامة والمندمجة.

– أما فيما يخص المنشآت المينائية المفوضة فتسعى الادارة العامة للمصالح الجوية والبحرية الى أفق سنة 2030 لإحكام انجاز جميع المشاريع المفوضة للموانئ البحرية بصفة مندمجة ومستدامة تأخذ بعين الاعتبار التغيرات المناخية استعمال الطاقة المتجددة عند التصميم وتستجيب لمتطلبات أصحاب المنشآت وجميع الفئات المستغلة للموانئ.

2.1 الهياكل المتدخلة:

يتكون البرنامج 2 "حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشآت " من برنامجين فرعيين مركزيين و 24 برنامج فرعي جهوي. ويتضمن البرنامج الفرعي 1 "حماية المناطق العمرانية من الفيضانات" من وحدة عملياتية واحدة وهي "إدارة المياه العمرانية" بينما ينقسم البرنامج الفرعي 2"حماية الشريط الساحلي وإحكام إنجاز المنشآت" إلى وحدتين عمليتين وهما "الإدارة العامة للمصالح الجوية والبحرية " و"الإدارة العامة للبنايات المدنية " حيث يشتركان في خصوصية كونهما صاحب منشأة مفوض. ويمثل كل برنامج فرعي جهوي وحدة عملياتية وهي "الإدارة الجهوية للتجهيز والإسكان".

كما يتضمن البرنامج مساهمة ثلاثة فاعلين عموميين في تحقيق أحد أهداف البرنامج الفرعي الثاني والمتعلق بـ"المحافظة على الملك العمومي البحري وحماية الشريط الساحلي والتحكم في انجاز المشاريع البحرية المفوضة" وهم:

شركة الدراسات وتهيئة السواحل الشمالية لمدينة صفاقس،

شركة الدراسات والنهوض بتونس الجنوبية،

شركة الدراسات واستصلاح سبخة بن غياضة.

وهي شركات تم احداثها لمتابعة مشاريع وطنية هامة بعلاقة بالشريط الساحلي وتساهم في تحقيق أحد أهداف البرنامج الفرعي الثاني وهو المتعلق بـ"حماية مستدامة ومندمجة للشريط الساحلي".

2-أهداف ومؤشرات الأداء :

2-1 تقديم الأهداف ومؤشرات الأداء

- الهدف 1.1.2: ضمان حماية المدن من الفيضانات في ظل التغيرات المناخية

تقوم إدارة المياه العمرانية سنويا بإعداد دراسات تمكننا من إنجاز عديد المشاريع بمختلف المدن والتجمعات السكنية المعرضة للفيضانات وذلك للتخفيف من حدتها وتأثيراتها المحتملة على الأرواح البشرية والممتلكات. وللحفاظ على مردودية المنشآت المنجزة في هذا الإطار وحتى تؤدي وظيفتها على أحسن وجه ودون عوائق، تقوم الإدارة بإعداد برامج لصيانة وتعهد هذه المنشآت مع تحديد نوعية التدخل الواجب القيام به.

- مرجع الهدف: تنفيذ مخطط استراتيجي لحماية المدن من الفيضانات بالاعتماد على مؤشرين لقيس الأداء وهما :

مؤشر عدد 1: النسبة التراكمية لإنجاز مشاريع المخطط الإستراتيجي

مؤشر عدد 2: النسبة السنوية لجهر المنشآت المنجزة للحماية من الفيضانات

- مبررات اعتماد المؤشرات الخاصة بالهدف: من أهم الأنشطة التي تقوم بها إدارة المياه العمرانية هي إنجاز مشاريع لحماية المدن من الفيضانات وتنظيف وجهر المنشآت ذات الصلة. ولتقييم هذه الإنجازات يقع احتساب النسبة التراكمية لإنجاز هذه المشاريع سنويا وكذلك النسبة السنوية لجهر المنشآت أخذا بعين الاعتبار طول المنشآت المنجزة.

المؤشرات:

-المؤشر 2.1.1: نسبة إنجاز مشاريع المخطط الاستراتيجي

النسبة التراكمية لإنجاز مشاريع المخطط الإستراتيجي لحماية المدن والتجمعات السكنية من الفيضانات التي تم قبولها وقتيا.

تقديرات المؤشر 2.1.1.1

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
نسبة إنجاز مشاريع المخطط الإستراتيجي	%	98	97	99	100	-

نظرا لنسب تقدم الأشغال في الوقت الحالي بالنسبة لبعض المشاريع فإنه من المتوقع أن يعرف المؤشر تقدما متناسقا خلال سنتي 2024 و2025 لتبلغ قيمته 100 % سنة 2026.

أما بالنسبة لسنة 2027 سيتم إعادة النظر في المؤشر أخذا بعين الإعتبار لمخرجات الدراسة الإستراتيجية التي بصدد الإنجاز من طرف مصالح الإدارة.

-المؤشر 2.1.2: النسبة السنوية لجهر المنشآت المنجزة للحماية من الفيضانات

يمثل هذا المؤشر طول المنشآت التي يتم جهرها وتنظيفها سنويا بمختلف الولايات مقارنة بالطول الجملي لمنشآت الحماية المنجزة إلى تاريخ تحيين المؤشر. ويتم احتساب قيمة هذا المؤشر في إطار تقييم الإنجازات التي تقوم بها إدارة المياه العمرانية لضمان بلوغ هدف " ضمان حماية المدن من الفيضانات في ضل التغيرات المناخية إلى أفق 2050 " ولتأمين وظيفية هذه المنشآت وديمومتها تقوم مصالح الإدارة بوضع برنامج سنوي لصيانتها وتعهدها بالتنظيف بمعدل ثلاث تدخلات في السنة نتيجة الإلقاء المتواصل للفضلات بأنواعها بالمنشآت بالإضافة إلى السكب المتواصل للمياه المستعملة بها وكذلك التعدي على حرمة الأودية ومنشآت الحماية من الفيضانات

تقديرات المؤشر2.1.1.2

مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
المؤشر 2.1.2: النسبة السنوية لجهر المنشآت المنجزة للحماية من الفيضانات	%	99	55	66	77	89

ترتبط تقديرات هذا المؤشر بعدد المشاريع المنجزة خلال السنة المنقضية حيث يتم إدراج جهر وتنظيف المنشآت المنجزة ضمن برنامج التدخل السنوي لجهر وتنظيف منشآت الحماية ذات الصلة.

وتجدر الإشارة إلى أنه انطلاقا من سنة 2024 تم تغيير طريقة إحتساب المؤشر وذلك بالأخذ بعين الإعتبار التدخل المتكرر لجهر وتنظيف المنشآت خلال السنة الذي يبلغ حاليا 3 مرات في السنة والذي سيتواصل بنفس التواتر إلى حدود سنة 2025 ومن المتوقع ان يصل إلى 6 مرات في السنة على الأقل خلال سنة 2028 وهو ما يفسر الفارق في النسب بين ما هو منجز خلال سنة 2023 أي 98 % وما هو متوقع خلال السنوات التالية.

- الهدف 1.2.2: ضمان حماية مستدامة ومندمجة للشريط الساحلي

في إطار حماية مستدامة ومندمجة للمناطق العمرانية وللشريط الساحلي ضبط البرنامج عدد 2 الهدف الثاني والمتعلق بضمان حماية مستدامة ومندمجة للشريط الساحلي حيث يسعى البرنامج الفرعي عدد 2 إلى المحافظة على الملك العمومي البحري والتوقي من مخاطر التغيرات المناخية التي تساهم في الانجراف البحري، وفي اعداد مخطط مديري لحماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري.

ولتحقيق هذا الهدف الاستراتيجي تم اعتماد مؤشر يتمثل في: "**نسبة حماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري**".

المؤشرات:

-المؤشر 1.2.2: نسبة حماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري

يمثل هذا مؤشر النتائج النهائية السنوية المتعلقة بحماية الشريط الساحلي من الانجراف البحريمقارنة بما تم برمجته خلال نفس السنة. ولاحتساب هذا المؤشر يتم اعتماد فترة زمنية معينةوبرمجة الطول المعني بالحماية من الشريط الساحلي خلال هذه الفترة.

تقديرات المؤشر1.2.2

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
المؤشر 1.2.2:نسبة حماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري	%	1	20	50	80	100

- لم يتم احتساب المؤشر سنة 2022 بالقيمة المستهدفة الجديدة باعتبارها تنطلق سنة 2023 حسب مخطط التنمية 2023-2025. ومن المتوقع تحقيق نسبة انجاز للمؤشر تقدر بـ 15% لسنة 2024 و40% لسنة 2025، حيث تم الانطلاق في مشروع حماية الشريط الساحلي برجيش- سلقطة (الجزء 1) سنة 2024 وسيتم الانطلاق في انجاز الجزء الثاني من نفس المشروع سنة 2025. واستكمال أشغال مشروع ترميم الحاجز الواقي بمنطقة الإبر بطبرقة واستكمال مشروع حماية جزء من الشريط الساحلي بكاب الزبيب . بالإضافة على مواصلة مشروعي اعادة حاجز الحماية الحجري بالرفراف وترميم واعادة بناء جزء من الرصيف بالحوض الخارجي للميناء الترفيهي بالمنستير.

الهدف 3.2: انشاء بنايات مدنية ومنشآت مينائية مفوضة مستدامة

في إطار إحكام إنجاز المنشآت المفوضة المستدامة ضبط البرنامج عدد 2 الهدف الثالث المتمثل في "انشاء بنايات مدنية ومنشآت مينائية مفوضة مستدامة" وذلك من خلال:

تعزيز البناء المستدام عبر الاعتماد على الدراسات القطاعية في مجال البناء وسياسة الدولة في مجالي التحكم في الطاقة وادراج مقاربة النوع الاجتماعي فيما يخص البنايات العمومية

الأخذ بعين الاعتبار أهداف التنمية المستدامة بما في ذلك الت وقي من التغيرات المناخية ومراعاة النوع الاجتماعي عند تصميم وانجاز المشاريع فيما يتعلق بالمنشآت المينائية المفوضة.

ويتم قيس الهدف من خلال ثلاثة مؤشرين متعلقين بـ:

- النجاعة الطاقية للبنايات،
- نسبة الآداء الفني للمشاريع المينائية المفوضة.

-المؤشر 1.3.2: النجاعة الطاقية للبناية

تسعى الإدارة إلى اعتماد تقنيات جديدة تمكن من تخفيض استهلاك الطاقة في البنايات لذلك فإنه كل ما انخفض هذا المؤشر كلما تم الترفيع في النجاعة الطاقية. تمّ اختيار هذا المؤشّر لما له من دلالة قيميّة في مستوى استهلاك الطاقة للبنايات ويقع إعتماد التقنين الحراري بالنسبة للمباني الخاضعة للقرار المشترك من وزيرة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابيّة ووزير الصناعة والطاقة والمؤسّسات الصغرى والمتوسّطة المؤرّخ في 2008/07/23، المتعلّق بضبط الخاصيّات الفنيّة الدنيا التي تهدف إلى الاقتصاد في الطاقة في م شاريع تشييد وتوسعة المباني المعدّة للمكاتب أو ما يماثلها، واعتماد نفس التمشّي كحدّ أدنى بالنسبة للمشاريع الغير خاضعة لهذا القرار.

تقديرات المؤشر 1.3.2

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
المؤشر 1.3.2: النجاعة الطاقية للبناية	%	68	60	60	55	50

خلال سنة 2023 لم تتجاوز الحاجيات الطاقية للبناية 68 kwh/م2/السنة "الصنف 1"، علما أنه طبقا للتصنيف الطاقي يجب ألا تتجاوز هذه الحاجيات 95 kwh/م2/السنة "الصنف 3".

يتوقّع أن تكون الحاجيات الطاقية للبنايات 60 kwh/م2/السنة بالنسبة لسنة 2024

وبالنسبة للسنوات 2025، 2026 و2027 فإنّه يتوقّع أن تكون الحاجيات الطاقية للبناية على التوالي 60، 55 و50 kwh/م2/السنة.

وبالتالي سجّل المؤشر نسبة إنجاز 100 % مقارنة بتقديرات سنة 2023 وهو ما جعلنا نعمل على مراجعة الإطار الترتيبي للتصنيف الطاقي للبنايات الذي يعود إلى أكثر من عشر سنوات وذلك من خلال مراجعته نحو الترفيع في سقف السلم الطاقي. وفي هذا المجال وقع تنقيح التقنين الحراري للمباني من خلال إصدار القرار المشترك من وزيرة التجهيز والإسكان ووزيرة الصناعة والمناجم والطاقة المؤرخ في 29 ماي 2024 المتعلق بضبط الخاصيات الفنية الدنيا التي تهدف إلى الاقتصاد في الطاقة في مشاريع تشييد وتوسعة المباني المعدة للمكاتب أو ما يماثلها.

وقد شمل التنقيح أساسا:

* الترفيع في الصنف الطاقي الأدنى المطلوب.

* مزيد ضبط احتساب الحاجيات الطاقية للمباني من خلال حذف المقاربة التوجيهية وتعميم مقاربة النجاعة

المؤشر2.3.2: مستوى الأداء الفني للمشاريع المينائية المفوضة

تم من خلال هذا المؤشر قياس نسبة نجاعة إحكام إنجاز المشاريع المينائية المفوضة مع احترام الآجال ومبالغ الصفقات وضمان جودة الأشغال وبما يستجيب لمتطلبات صاحب المشروع ومستغلي الميناء.

تقديرات المؤشر 2.3.2

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
المؤشر 2.3.2: مستوى الأداء الفني للمشاريع الميناائية المفوضة	kwh/م2/السنة	-	75	77	80	82

من المنتظر تحقيق نسبة 75% سنة 2024.

وعلى ضوء تقديرات 2023-2025 تسعى الإدارة العامة للمصالح الجوية والبحرية إلى تطوير مستوى الأداء الفني للمشاريع وذلك لتحقيق انجاز منشآت مينائية مفوضة تستجيب لمعايير الجودة.

2-2 تقديم الأنشطة وعلاقتها بالأهداف ومؤشرات الأداء

جدول عدد1:

الأنشطة ودعائم الأنشطة

الوحدة: ألف دينار

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2025	الأنشطة	التقديرات المالية 2025	دعائم الأنشطة
الهدف 1.2: ضمان حماية المدن من الفيضانات في ظل التغيرات المناخية	المؤشر 1.1.2:نسبة إنجاز مشاريع المخطط الإستراتيجي	%97	اعداد الدراسات وإنجاز الأشغال لحماية المناطق العمرانية المدن من الفيضانات	147400	لا توجد
	المؤشر 2.1.2:النسبة السنوية لجهر المنشآت المنجزة للحماية من الفيضانات	% 78	صيانة المنشآت	32600	لا توجد
			المساندة للبرنامج الفرعي 1	2880	
الهدف 2.2: حماية مستدامة ومندمجة للشريط الساحلي	المؤشر 1.2.2: نسبة انجاز مشاريع حماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري	%50	حماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري واحكام انجاز المنشآت الميناائية	20900	تحديد وإعادة تحديد الملك العمومي البحري والملك العمومي الميناائي
			متابعة مشاريع تبرورة وبحيرة تونس الجنوبية وسبخة بن غياضة	1600	تدخل الفاعلين العموميين المعنيين : إعداد استراتيجيات والبحث عن سبل تمويل للمشاريع : البحث عن ممولين خواص (أجانب أو محليين) أو شراكة

					بين القطاع العام والقطاع الخاص ....
الهدف 3.2: انشاء بنايات مدنية ومنشآت مينائية مفوضة مستدامة	المؤشر 1.3.2: النجاعة الطاقية للبنايات	60%	انجاز بنايات مقتصدة للطاقة والتحكم في جودة وتقنيات البناء متابعة انجاز الدراسات	4450	لا توجد
	المؤشر2.3.2: مستوى الأداء الفني للمشاريع المينائية المفوضة	77%		4450	
			المساندة	15496	
الهدف 4.2: احكام انجاز المشاريع المفوضة والمحافظة على منطقة الارتفاقات والملك العمومي البحري بالإدارات الجهوية	المؤشر: 1.4.2: النسبة السنوية للصيانة		مراقبة منطقة الارتفاقات وحماية الملك العمومي البحري	00	
			مساندة البرنامج الجهوي	1593	
مجموع البرنامج عدد 2				226919	

2-3 مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج

يضم البرنامج مساهمة ثلاثة فاعلين عموميين وهم شركات تم احداثها لمتباعة مشاريع وطنية هامة بعلاقة بالشريط الساحلي وتساهم في تحقيق أحد أهداف البرنامج الفرعي الثاني وهو المتعلق بـ "المحافظة على الملك العمومي البحري وحماية الشريط الساحلي والتحكم في انجاز المشاريع البحرية المفوضة" والمتمثلة في:

شركة الدراسات وتهيئة السواحل الشمالية لمدينة صفاقس

شركة الدراسات والنهوض بتونس الجنوبية

شركة الدراسات واستصلاح سبخة بن غياضة.

يقوم الفاعلون العموميون المرتبطون بالبرنامج بالسهر على تنفيذ مشاريعهم حيث تم إخراج حوزة هذه المشاريع من ملك عمومي بحري إلى ملك دولة خاص لفائدتها.

ويبين الجدول الموالي تدخلات الفاعلين العموميين المذكورين في علاقة بالبرنامج "2" ومدى مساهمتهم في تحقيق الأهداف الإستراتيجية الموكولة إليهم في الغرض وحجم الاعتمادات المحالة لهم بعنوان سنة 2025.

جدول عدد2:
مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج
وحجم الاعتمادات المحالة

(الوحدة : ألف دينار)

الفاعل العمومي	أهداف البرنامج (التي يساهم الفاعل العمومي في تحقيقها)	أهم الأنشطة والمشاريع التي سيتولى انجازها في إطار المساهمة في تحقيق أهداف البرنامج	الاعتمادات المحالة من ميزانية الدولة بعنوان سنة 2025 (إن وجدت)
شركة الدراسات وتهيئة السواحل الشمالية لمدينة صفاقس "تبرورة"	يسهر الفاعلون العموميون على تنفيذ مشاريعهم المتواجدة على الشريط الساحلي وبالتالي فان مهمتهم بعلاقة بحماية الشريط الساحلي والمحافظة عليه.	المتابعة البيئية وإزالة التلوث وتهذيب السواحل من خلال أشغال الصيانة والتعهد بكل المنطقة التي تمسح 420 هك على طول 4.5 كم من الشريط الساحلي لمدينة صفاقس.	**500**
شركة الدراسات والنهوض بتونس الجنوبية		متابعة تطور الوضع البيئي ومراقبة جودة مياه بحيرة تونس الجنوبية، الصيانة الدورية للبوابات المائية والقيام ببعض الأشغال للهندسة المدنية للمحافظة على البحيرة في انتظار تنفيذ مشروع استثماري بها.	**400**
شركة الدراسات وتهيئة سبخة بن غياضة بالمهدية		مواصلة التصفية العقارية لموقع المشروع الذي يمسح 142 هك على ساحل مدينة المهدية، مواصلة أشغال صيانة المنشآت المنجزة والقيام بالدراسات الاقتصادية لتسويق المشروع. مراقبة جودة المياه	**700**

* دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات العمومية.

3- الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى (2025-2027)

جدول عدد3:

تقديرات ميزانية برنامج حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشآت حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة

(الوحدة : ألف دينار)

بيـــــان النفقات		إنجازات 2023	ق م ـ ق م تعديلي 2024 (1)	تقديرات 2025(2)	المبلغ (1) - (2)	النسبة (%)
نفقات التأجير	اعتماداتالتعهد	15557	**17500**	17500	0	0%
	اعتماداتالدفع	15479	**17500**	17500	0	0%
نفقات التسيير	اعتماداتالتعهد	2195	**2374**	2469	95	4%
	اعتماداتالدفع	2132	**2374**	2469	95	4%
نفقات التدخلات	اعتماداتالتعهد	0	**0**	0	0	0%
	اعتماداتالدفع	0	**0**	0	0	0%
نفقات الاستثمار	اعتماداتالتعهد	256253	**86450**	123050	36600	42%
	اعتماداتالدفع	147021	**184850**	205350	20500	11%
نفقات العمليات المالية	اعتماداتالتعهد	1310	**2750**	1600	-1150	-42%
	اعتماداتالدفع	1310	**2750**	1600	-1150	-42%
* المجموع	اعتمادات التعهد	**275315**	**109074**	**144619**	**35545**	**32%**
	اعتماداتالدفع	**165942**	**207474**	**226919**	**19445**	**9%**

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية .

جدول عدد4:

إطار النفقات متوسط المدى (2025 – 2027): التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

البيان	إنجازات 2023	ق.م 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026	تقديرات 2027
نفقات التأجير	15479	17 500	17 500	18045	16909
نفقات التسيير	2132	2 374	2 469	2546	2386
نفقات التدخلات		0	0	0	0
نفقات الاستثمار	147021	184 850	205 350	211748	198411
نفقات العمليات المالية	1310	2 750	1 600	1650	1546
المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**165942**	**207 474**	**226 919**	**233989**	**219251**
المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**165942**	**207 474**	**226 919**	**233989**	**219251**

خصص **البرنامج عدد 2** ضمن ميزانية سنة 2025، اعتمادات دفع بقيمة **226919 ألف دينار** واعتمادات تعهد بقيمة 144619 ألف دينار.

✓ **البرنامج الفرعي 2-1 : حماية المناطق العمرانية من الفيضانات**

تقدر اعتمادات التعهد للبرنامج الفرعي 1 ضمن ميزانية التنمية لسنة 2025 بـ 96.9 مليون دينار وتقدر اعتمادات الدفع بـ 180 مليون دينار

- النشاط 1 إعداد الدراسات وإنجاز الأشغال لحماية المناطق العمرانية من الفيضانات:

تم رصد للنشاط عدد 1 إعداد الدراسات وإنجاز الأشغال لحماية المناطق العمرانية من الفيضانات 8.9 م.د اعتمادات تعهد للمشاريع المتواصلة و 52 مليون دينار اعتمادات تعهد للمشاريع الجديدة،

أما اعتمادات الدفع فقد تم رصد 147.4 مليون دينار مقسمة كما يلي : 40 مليون دينار على القروض الخارجية الموظفة و102 مليون دينار للمشاريع المتواصلة، و5.4 مليون دينار للمشاريع الجديدة.

- **النشاط 2 الصيانة:**

- تم رصد اعتمادات تعهد بقيمة 36 مليون دينار لتجديد الصفقات الإطارية الجارية، وخصص له 4.6 مليون دينار كاعتمادات دفع للمشاريع الجديدة و 28 مليون دينار اعتمادات الدفع للمشاريع التي بصدد الانجاز والمتواصلة.

- **نفقات التأجير العمومي:** تقدر الاعتمادات المرصودة للبرنامج الفرعي 1 تعهدا و دفعا ضمن ميزانية سنة 2025 بـ 2,270 مليون دينار.

- **نفقات التسيير:** تقدر الاعتمادات المرصودة للبرنامج الفرعي2- 1 تعهدا و دفعا ضمن ميزانية سنة 2025 ب 0,610 مليون دينار.

✓ **البرنامج الفرعي 2-2 حماية الشريط الساحلي واحكام انجاز المنشآت المينائية:**

- **النشاط عدد 3: حماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري واحكام انجازالمنشآت المينائية.**

- **تم رصد للوحدة العملياتية2: الإدارة العامة للمصالح الجوية و البحرية** ضمن ميزانية سنة 2025، اعتمادات تعهد تقدر بـ 24,700 مليون دينار، منها 9,5م.د للقسط عدد 4 لمشروع أشغال حماية الرجيش-سلقطة من الانجراف البحري و مبلغ 12 مليون دينار للتصفية العقارية لسبخة بن غياضة.

أمابالنسبة لاعتمادات الدفع فقد تم تخصيص 20,900 مليون دينار، اعتمادات دفع لسنة 2025، منها 19,1 مليون دينار للمشاريع المتواصلة وأهمها تحرير حوزة مشروع تبرورة والتصفية العقارية لسبخة بنغياضة بكلفة 13,6 مليون دينار

- **متابعة تنفيذ ميزانية المؤسسات ضمن قسم العمليات المالية:**

- وقع رصد ضمن ميزانية سنة 2025 اعتمادات تعهد ودفع بقيمة 1600 ألف دينار

- **النشاط عدد 07:انجاز بنايات مقتصدة للطاقة والتحكم في جودة تقنيات البناء**

وقع رصد 4450 ألف اعتمادات دفع لسنة 2025، منها 3000 ألف دينار إلى خلاص مشروع تهيئة المعابر الحدودية خاصة بعد فسخ الصفقة الأصلية واعادة طلب عروض وارتفاع كلفة المشروع.

- **النشاط Z: المساندة**

- **نفقات التأجير العمومي**تقدر الاعتمادات المرصودة للبرنامج الفرعي 2 تعهدا ودفعا ضمن ميزانية سنة 2025 بـ 15,230 مليون دينار.

- **نفقات التسيير**: تقدر الاعتمادات المرصودة للبرنامج الفرعي 1 تعهدا و دفعا ضمن ميزانية سنة 2025 ب 0,266 مليون دينار.

- **البرنامج الجهوي:**

- بالنسبة للاعتمادات المبرمجة للإدارة الجهوية، وقع برمجة اعتمادات تعهد ودفع تقدر بـ 1593 ألف دينار وهي اعتمادات لصيانة المنشآت البحرية وقد تم احترام نسبة الـ 4% التي نص عليها منشور رئيس الحكومة لإعداد ميزانية سنة2025(مصاريف التسيير).

تعتبر الاعتمادات المرصودة للبرنامج عدد 2 لسنة 2025، من جملة الاعتمادات المطلوبة، ممكنة لتسيير وتحقيق استراتيجية البرنامج .

البرنامج عدد 3 :التهيئة الترابية والتعمير والإسكان

إسم رئيس البرنامج : السيد نجيب السنوسي

تاريخ توليه مهمة قيادة البرنامج: 2023/11/06

1- تقديم البرنامج:

1-1 الإستراتيجية:

يسعى برنامج التهيئة الترابية والتعمير والإسكان إلى تحسين جودة الحياة للجميع عبرتمكين الأجيال الحالية والقادمة من السكن في مدن عادلة وآمنة ومتاحة للجميع وميسورة التكلفة ومرنة ومستدامة.

ولتحقيق هذه الغاية ولتجسيم رؤيته المستقبلية " تطوير مدن ذكية ومستدامة ودامجة تمكن من تحسين النفاذ العادل للسكن اللائق والمستدام بأسعار معقولة، والنفاذ للمساحات الخضراء وللفضاءات العامة الملائمة والآمنة ".

يرنو البرنامج إلى تطوير وملاءمة وسائل وآليات عمله مع المعايير والممارسات الفضلى المعتمدة على المستوى الدولي، لاسيما الخطة الحضرية الجديدة التي تم اعتمادها في مؤتمر الموؤل الثالث في 20 أكتوبر 2017، والتي تتضمن اعترافا بالارتباط بين التحضر الجيّد وخلق فرص ا لعمل وتحسين نوعية الحياة التي ينبغي أن تشمل في كل سياسة واستراتيجية للتجديد الحضري.

هذا الارتباط أيضا يبرز الصلة بين الخطة الحضرية الجديدة وخطة التنمية المستدامة لعام 2030،ولا سيما الأهداف 5 و10 و 11. حيث يساهم البرنامج في تحقيق الهدف 5 "تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات"

و الهدف 10: " الحدّ من أجه عدم المساواة " وذلك بإدماج مقاربة النوع الاجتماعي في التخطيط والبرمجة والميزانية من أجل القضاء على جميع أشكال التمييز وتحقيق المساواة في النفاذ للخدمات والمرافق العمومية وللسكن اللائق والمستدام،

بالإضافة إلى تحقيق الهدف 11 " مدن ومجتمعات محلية مستدامة " بجعل المدن شاملة وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة.

كما يساهم البرنامج في تحقيق أهداف وأولويات الأجندة الافريقية 2063 وتحديدا الهدف 2: مستوى معيشي مرتفع، حياة كريمة ورفاهية لجميع المواطنين عبر النفاذ لمساكن حديثة صالحة للإقامة وجودة الخدمات الأساسية، والهدف 17 بشأنالمساواة الكاملة بين الجنسين في كافة مناحي الحياة .

ويشكل التعاون بين الجمهورية التونسية وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية أولوية كبرى في توجهات الحكومة التونسية حيث أن مختلف مجالات التعاون تساعدنا على تحقيق الوصول العادل والمناسب للخدمات الأساسية والمستدامة في المناطق الحضرية التي تساهم في تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة.

كما تجسد التزام تونس بالقضايا والرهانات البيئية على المستوى الدولي، خاصة من خلال المصادقة على عديد الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماي ة البيئة منها بالخصوصاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس حول المناخ لسنة 2015 و قد تم تضمين الأهداف الاستراتيجية في مجال التغيرات المناخية في أفق سنة 2030 ضمن المساهمة المحددة وطنيا المحينة سنة 2021 وضمن استراتيجية التنمية المحايدة للكربون والصمود أمام التغيرات المناخية في أفق سنة 2050 والمؤرخة في أكتوبر 2022، وقد تمّ التأكيد على الطابع الأفقي للتهيئة الترابية والحضرية وعلى النجاعة الطاقية والطاقات المتجددة والبديلة في مجال البناء بما في ذلك المشاريع المعدّة للسكن.

وإذ بلغت نسبة التحضر ببلادنا 70% نظرا لتزايد رقعة التوسعات العمرانية بما فيها تنامي الطلب على المساكن والذي يؤثر على البيئة، لا سيما فيما يتعلق باستهلاك الطاقة وانبعاثات غازات الاحتباس الحراري. وبالرغم من أنه لا تزال غالبية المباني مبنية باستخدام مواد تقليدية مثل الخرسانة والآجر، والتي لها بصمة كربونية كبيرة، كما أن معظم المباني غير معزولة بشكل جيد، مما يزيد من استهلاك الطاقة للتدفئة في الشتاء والتبريد في الصيف، حيث يمثل استهلاك الطاقة في قطاع البناء ما يقرب من 40 ٪ من إجمالي استهلاك الطاقة في البلاد، فإننا نعمل على تطوير سكن لائق ومستدام في اطار القرار المشترك بين وزيرة التجهيز والإسكان ووزيرة الصناعة والمناجم والطاقة المؤرخ في 29 ماي 2024 المتعلق بضبط الخاصيات الفنية الدنيا التي تهدف الى الاقتصاد في الطاقة في مشاريع تشييد وتوسعة المباني المعدة للسكن والذي نصّ على أن تستجيب المباني المعدة للسكن للنجاعة الحرارية التي يتم تقييمها من خلال الحاجيات السنوية من الطاقة المرتبطة بالرفاهة الحرارية أي حاجياته للتدفئة والتبريد .حيث يجب أن تتضمن كراسات الشروط الفنية المتعلقة بتشييد هذه المباني الخاصيات الفنية المنصوص عليها بهذا القرار والتنصيص الصريح على إلزامية تطبيقها.

هذا بالإضافة إلى أنه يتم العمل على تعميم تركيز فوانيس مقتصدة للطاقة للمساكن الاجتماعية المندرجة في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي في إطار تنفيذ مشروع "بروموالد" الذي تشرف على تنفيذه الوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة وذلك لاستبدال الفوانيس المتوهجة بفوانيس مقتصدة للطاقة من نوع LED مجانا بحساب 3 فوانيس لكل مسكن إلى غاية سنة 2025.

وتتميز تونس بنسبة تحضر مرتفعة بلغت حوالي 70% سنة 2019 ومن المنتظر أن تبلغ نسبة 75% سنة 2030. كما يقطن ثلثي سكان البلاد على الشريط السا حلي والذي لا تتجاوز مساحته 10% من التراب الوطني أين تتركز 80% من الأنشطة الاقتصادية.

وتفرض هذه التطورات إعادة التفكير في احتياجات سكان الحضر والاستراتيجيات اللازمة لتلبيتها، وهو ما تبين من خلال إعداد السياسة الحضرية الوطنية سنة 2022 أن تونس بحاجة ماسة إلى سياسة تنمية جهوية جريئة وشاملةوطموحة وقادرة على تعديل الأبعاد التنموية بشكل عميق ويمثل تنفيذ السياسات الوطنية، وخاصة السياسة الحضرية الوطنية دور محفز ومسرع لتفعيل اللامركزية التي ترتكز بالأساس على التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

حيث تم استكمال السياسة الحضرية الوطنية التي تم اعدادها بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وفق مقاربة تشاركية مع كل المتدخلين في المجال من القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني، مع الاخذ بعين الاعتبار لأولويات واستراتيجيات التنمية الوطنية، بدمج القضايا الشاملة مثل الديمقراطية التشاركية وتعزيز حقوق الإنسان بما في ذلك الحق في السكن، والحق في المدينة، والمساواة بين الجنسين، والمشاركة مع الشباب، وحماية البيئة، والتنمية الاقتصادية المستدامة والاندماج الاجتماعي، وحقوق الطفل.

وتشمل حقوق الأطفال مجموعة واسعة من ال حريات والاستحقاقات الأساسية التي تعتبر حاسمة لنموهم الشامل. ومن بين هذه الحقوق، الحقوق البيئية والحق في اللعب في بيئة آمنة وحاضنة حيث لها أهمية كبيرة بسبب تأثيرها العميق على سلامة الطفل الجسدية والعاطفية والمعرفية.

فمن الضروري العمل على إنشاء مساحات شاملة وصديقة للأطفال تعطي الأولوية لرفاهيتهم . فالاستثمار في الملاعب والحدائق والمرافق الترفيهية التي يمكن لجميع الأطفال الوصول إليها، بغض النظر عن خلفياتهم أو قدراتهم، أمر ضروري لضمان قدرة كل طفل على ممارسة حقه في اللعب بحرية وأمان . إن تنفيذ السياسات التي تعزز ا لحفاظ على البيئة، والتخطيط الحضري المستدام، والممارسات الصديقة للبيئة لا يفيد الأطفال في الوقت الحاضر فحسب، بل يضمن أيضًا مستقبلًا أكثر صحة وازدهارًا للأجيال القادمة.

هذا بالإضافة إلى الوثيقة التوجيهية تونس 2035 التي ضبطت الاستراتيجيات والأهداف لتونس 2035 وتضمنت محاور أساسية لتحقيق تنمية شاملة من بينها المحور السادس المتعلق بالتنمية الجهوية والتهيئة الترابية. وتعد هذه الوثيقة الإطار المرجعي للمخطط التنموي للفترة (2023-2025) الذي حدد الأولويات وضبط السياسات والبرامج للفترة القادمة لقطاعات التهيئة الترابية وا لعمرانية والسكن.

لذلك سيتمّ خلال فترة مخطط التنمية (2023-2025) تحيين 400 مثال تهيئة عمرانية. وفي مجال توفير الأراضي الصالحة للبناء، ستتولى الوكالة العقارية للسكنى اقتناء حوالي 369 هك بمناطق تدخل عقاري وبيع 149 هك بكامل ولايات الجمهورية.

أما في مجال توفير السكن الاجتماعي لفائدة الفئات محدودة الدخل سيتم في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي التدخل لفائدة 3567 منتفعا ببرنامج إزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها أو توسعتها وإنجاز حوالي 3980 مسكنا ومقسما اجتماعيا.

ولتمكين الفئات الاجتماعية متوسطة الدخل من الحصول على مسكن اجتماعي أو اقتصادي لائق تقدّر تدخلات الصندوق بالمسكن لفائدة الأجراء للفترة (2023- 2025) ما يقارب 130 مليون دينار.

وتقدّر الاستثمارات في قطاع السكن بحوالي 12000 م د لإنجاز قرابة 100 ألف مسكنا منها 80 % عن طريق البناء الذاتي و 20% عن طريق الباعثين العقاريين الخواص . كما تقدر مساهمة الباعثين العقاريين العموميين بحوالي 4100 مسكنا باستثمارات جملية تقدر بحوالـي 490 م د منها حوالي 1920 مسكنا اجتماعيا.

هذا ويلاحظ الأثر الإيجابي للاستراتيجيات والأدوات العمليّة لإعادة تنظيم ا لمجال الترابي والعمراني التي تربط بين الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والبيئي.

حيث تمّ إعداد نصوص وقوانين بغاية تنظيم المجال الترابي وجاذبيته وتحسين جودة الحياة وتحقيق التنمية الاقتصاديّة العادلة بين الجهات وتقليص التفاوت الاجتماعي، ومن أبرزها مجلة التهيئة ا لترابيّة والتعمير لسنة 1994 وعدد من نصوصها التطبيقية . وفي إطار مزيد إحكام التصرف في المجال الترابي والعمراني تمّ إصدار مجلة الجماعات المحلية خلال سنة 2018.

فالتهيئة الترابية بصفة جزئية والتعمير يندرجان صلب صلاحيات الجماعات المحليّة لذا فإنّ مراجعة مجلّة التهيئة الترابيّة والتعمير باتت ضروريّة بما ينسجم مع ما نصّت عليه مجلّة الجماعات المحليّة.

ولئن تحيل المعطيات إلى أهمية النتائج المسجلة وتطور الإطار التشريعي في مادة التعمير والتهيئة، وفي تمويل السكن الاجتماعي وتحسينه وفي تسجيل العقارات وكذلك في فتح المجال ل لباعثين العقاريين الخواص لتوفير السكن، فإن قطاع السكن والسكن الاجتماعي بالتحديد في ارتباطه الكلي بقطاع التهيئة العمرانية والتخطيط الحضري، لا يزال يشكو العديد من الصعوبات من بينها :

- انعدام التناغم والانسجام بين سياسات الدولة القطاعية للتنمية الاقتصادية والاج تماعية وغياب آليات خصوصية من شأنها مساعدة الدولة على تركيز البنية التحتية والمشاريع الكبرى والتجهيزات المهيكلة لضمان تنمية شاملة ومستدامة للتراب الوطني والرفع من قدرته التنافسية.

- أن جل المدن التونسية تشهد توسعا عمرانيا أفقيا غير منظم نتيجة لاستفحال ظاهرة البناء الفوضوي وانتشار الاحياء العشوائية على حساب الأراضي الفلاحية الخصبة مما تسبب في اختلال الوظائف العمرانية للمدن ويقدر التوسع العمراني العشوائي خارج أمثلة التهيئة العمرانية ما بين 30% و40 %.

- عدم قدرة منظومة التخطيط العمراني على الاستباق ومواكبة التوسع العمراني السريع،
- غياب الربط بين مخططات التهيئة الترابية والعمرانية وأمثلة التنقلات الحضرية والأمثلة المرورية،
- ضعف الرقابة والمتابعة وتنفيذ قرارات الهدم في البنايات غير المرخص لها،
- ندرة الأراضي الصالحة للبناء وارتفاع أثمانها خاصة داخل التجمعات السكنية الك برى واحتداد المضاربات العقارية،
- ظاهرة احتكار الأراضي وخاصة منها القابلة للتعمير مع ارتفاع أسعارها،
- تراجع انتاج الباعثين العقاريين العموميين الراجع لصعوبة الاجراءات القانونية المعمول بها للحصول على التراخيص اللازمة من جل المصالح المتدخلة،
- ارتفاع أسعار المس اكن وعدم تلاؤمها مع القدرة الشرائية للمواطن خاصة الفئات ذات الدخل المحدود والمتوسط،
- جمود تقريبي لسوق السكن المعد للكراء وعدم إقبال المستثمرين على إنجاز هذا الصنف من المشاريع،

- طول إجراءات المصادقة على ملفات التقسيمات العمرانية ورخص البناء مما ساهم في الإخلال بالمشهد العمراني المتمثّل في إنشاء تقسيمات غير منظمة دون المصادقة عليها،
- غياب آليات خصوصيّة تساعد البلديّة على تمويل برامج التهيئة والتجهيز المدرجة بأمثلة التهيئة العمرانيّة.

وعلى هذا الأساس سيتم ببرنامج التهيئة الترابية والتعمير والإسكان العمل على **المحاور الاستراتيجية التالية:**

المحور الأول: المساهمة في تحقيق تنمية حضرية عادلة ودامجة ومستدامة

المحور الثاني: تحسين نفاذ الجميع لسكن لائق ومستدام

▪ المحور الأول: المساهمة في تحقيق تنمية حضرية عادلة ودامجة ومستدامة

تتمثل التوجهات الكبرى للتهيئة الترابية في:

–تهيئة المجال الترابي باعتماد المقاربة التشاركية و مراعاة لمقاربة النوع الاجتماعي ولتحديات التغيرات المناخية والتغييرات التكنولوجية وغيرها من المسائل الأفقية التي تأثر على الحوكمة و التصرف في المجال الترابي

– الرفع من القدرة التنافسية للتراب الوطني ودعم الانفتاح على الفضاء المغاربي والاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال:

* وضع سياسة جديدة للمدينة لمقاومة البناء الفوضوي وانتشار الأحياء العشوائية وتحسين جودة الحياة داخل المدن لتكون جاذبة للاستثمارات،

* اعتماد السياسة الحضرية الوطنية الجديدة و الارتقاء بمراكز الولايات إلى أقطاب عمرانية فاعلة وقادرة على جلب الاستثمارات الوطنية والخارجية والنهوض بالمدن الصغرى والمتوسطة.

* تطوير آليات المتابعة لاستعمالات المجال الترابي اعت مادا على التقنيات الحديثة في مجال الجغرفة الرقمية وبنوك المعطيات وتقنيات الاتصال.

* إحكام استغلال الموارد الطبيعية المتوفرة لتحقيق تنمية مستدامة.

* مرافقة مسار حوضرة المدن الكبرى على غرار تونس وصفاقس وسوسة لتصبح قاطرة للتنمية في هذه المناطق وذلك من خلال تطوير رؤية شاملة لتنميتها وتدعيم قدرتها التنافسية على المستوى المتوسطي.

– تدعيم التنمية الجهوية الشاملة والمتوازنة من أجل تقليص الفوارق بين الجه ات وتنويع القاعدة الاقتصادية بها والعمل على استكشاف الفرص التي تتيحها مختلف الجهات والأقطاب الاقتصادية:

*باعتماد التقسيم الترابي الجديد الذييتماشى والنظرة الداعية لدمج المناطق الأكثر حركية بالمناطق الأقلّ حظا.

* بإحداث وكالات تعمير وتهيئة داخل الجهات،

وتتمثل التوجهات الكبرى للتهيئة العمرانية في:

–الاسراع في استكمال مراجعة مجلة التهيئة الترابية والتعمير وإعداد النصوص التطبيقية الخاصة بها واعتبارها أولوية قصوى ولا تحتمل التأجيل نظرا لكونها آلية لدفع الاستثمار العام والخاص ولتطوير أساليب حوكمة المجال الترابي والعمراني بأكثر فاعلية واندماج،

–الرفع من نجاعة التخطيط العمراني ووضع مخططات للحماية من الفيضانات للتجمعات السكنية وذلك من خلال:

* إدراج النوع الاجتماعي صلب الدراسات المتعلقة بإعداد الاستراتيجيات المستدامة للتهيئة والتنمية العمرانيةوتيسير النفاذإلى الأما كن العامة والخدمات الحضرية لجميع الفئات لكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة.

*الرفع من جودة الدراسات العمرانية لتحسين الفضاءات العمرانية وللمحافظة على جمالية المدن وخصوصياتها العمرانية والمعمارية في إطار تهيئة عمرانية مستدامة،

*مراعاة التغيرات المناخية والبيئة في التنمية الحضرية وتعزيز الادماج الاجتماعي والترابي،

-الحد من التوسع العمراني العشوائي وإرساء آليات لمتابعة ومراقبة مشاريع التهيئة وذلك من خلال:

*رصد ومتابعة النمو العمراني وتركيز المنظومات المعلوماتية الجغرافية لمزيد التحكم في التمدد العمراني، وفي هذا المجال تم تصميم البوابة الجغرافية للمعطيات العمرانية لتثمين مختلف قواعد معطياتها ووضعها على ذمة مختلف المتدخلين العموميين في مجال التعمير بتونس الكبرى،

*الإعداد لوضع قاعدة معطيات جغرافية خاصة بشبكة الطرقات في تونس الكبرى تشتمل على بيانات دقيقة وشاملة تمكن من متابعة النمو العمراني والقيام بمختلف الدراسات.

*تغطية المدن بالشبكة الجيوديزية.

-تطوير الحوكمة الحضرية ودعم المسار اللامركزي لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة،

-مساعدة البلديات خاصة حديثة التأسيس على إنجاز أمثلة التهيئة العمرانية وذلك بتكوين وتقديم الإرشادات اللازمة وبمساعدتها على اعتماد المقاربة التشاركية وعلى مطابقتها مع استراتيجيات التنمية العمرانية.

▪ المحور الثاني: تحسين نفاذ الجميع لسكن لائق ومستدام

تتمثل سياسة السكن بصفة عامة في إيجاد آليات لمساعدة الفئات الضعيفة والمتوسطة الدخل على توفير مساكن لائقة ومقاسم بأسعار مدروسة من جهة وبتوفير وسائل النهوض بالسكن القائم وبتهيئة الأحياء السكنية وإدماجها لفائدة الجميع على حدّ السواءودون تمييز.

2.1 الهياكل المتدخلة:

يضم برنامج التهيئة الترابية والتعمير والإسكان برنامجا فرع يا مركزيا و 24 برنامجا فرعيا جهوياو 8 فاعلين عموميين:

- **يتمثل البرنامج الفرعي الأول على المستوى المركزي** في تهيئة المجال الترابي والعمراني وسياسة الإسكانويتكون من خمس وحدات عملياتية تابعة للبرنامج عدد 3 وهي الإدارة العامة للتهيئة الترابية وإدارة التعمير ووكالة التعمير لتونس الكبرى والإدارة العامة للإسكان ووحدة التصرف حسب الأهداف لإنجاز البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي.
- **البرامج الفرعية الجهوية** والمتكونة من 24 برنامج فرعي جهوي للتهيئة الترابية والتعمير والإسكان.
- 8 فاعلين عموميين يتولون المساهمة في تنفيذ سياسة المهمة في مجال التهيئة الترابية والتعمير والسكن

2-أهداف ومؤشرات الأداء:

2-1 تقديم الأهداف ومؤشرات الأداء

- الهدف 1.3: تحقيق تهيئة ترابية وعمرانية دامجة ومستدامة وشاملة للجميع

يندرج هذا الهدف في إطار تنفيذ سياسة الدولة في مجال التخطيط الترابي والعمرا ني التي تهدف إلى تحقيق التنمية الشاملة والعادلة والمستدامة بين مختلف جهات البلاد التونسية على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية وذلك للاضطلاع بدورها الرئيسي في إعادة هيكلة الأنسجة العمرانية وتأهيلها وإيجاد التوازن بين مختلف الجهات على المستوى الو طني مع الحفاظ على الأراضي الفلاحية.

لضمان قيس المؤشر وتقييم تدخلات الإدارة العامة للتهيئة الترابية تم الاتفاق على وضع مؤشر يدخل أساسا ضمن الأنشطة المناطة بعهدتها حيث يمكن للإدارة العامة للتهيئة الترابية التحكم فيه وبالتالي العمل على توفير الشروط الضرورية لإنجازه في أحسن الظروف.

المؤشرات:

-المؤشر1.1.3: نسبة تغطية التراب الوطني بدراسات التهيئة والرصد الترابي

تمّ اعتماد مؤشّر نسبة تغطية التراب الوطني بدراسات التهيئة والرصد الترابي للتمكن من متابعة تطور التوزع الجغرافي لهذه الدراسات وتدعيمه حتى يشمل كامل الترا ب الوطني حيث توفر الدراسات الإطار الملائم لضبط التوجهات العامة للتهيئة والبرامج والمشاريع القطاعية والتجهيزات المهيكلة الكبرى التي من شانها تعزيز القدرة التنافسية للمناطق المعنية وتدعيم وحدة التراب الوطني بالإضافة إلى ما توفره آليات المتابعة لتطويع التقنيا ت الحديثة للرصد الترابي قصد ترشيد استغلال موارد وخصوصيات الجهات لتحقيق تنمية مستدامة وعادلة ومتوازنة لكامل الترابي الوطني.

تقديرات المؤشر 1.1.3

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
المؤشر 1.1.3: نسبة تغطية التراب الوطني بدراسات التهيئة والرصد الترابي	%	85	87	90	95	100

سيتواصل تدعيم نسبة تغطية التراب الوطني بدراسات التهيئة الترابية سنة 2024من خلال برمجة إعداد دراسة المثال التوجيهي لتهيئة التراب الوطني، وإعداد دراسات الأمثلة التوجيهية لتهيئة المجموعات العمرانية: لصفاقس الكبرى،لسوسة الكبرى، للمنستير، لزغوان، للمهدية، لمدنين و إعداد دراسة المثال التوجيهي لتهيئة المنطقة الحساسة بجزر قرقنة والعمل على إتمام الدراسات المتواصلة.

وبذلك سيتم تعزيز مؤشر قيس الأداء ليتطور من 85% المسجل سنة 2023 إلى 87 % سنة 2024 و90 %سنة 2025 ليصل إلى نسبة تعادل 100 % موفى سنة 2027 خاصّة مع تقدم إنجاز المثال التوجيهي لتهيئة التراب الوطني.

-المؤشر2.1.3: نسبة المطابقة بين استراتيجيات التنمية العمرانية وأمثلة التهيئة العمرانية

تمّ اعتماد مؤشر نسبة المطابقة بين استراتيجيات التنمية العمراني ة وأمثلة التهيئة العمرانية لاعتمادها كعنصر من العناصر الفاعلة في تنظيم استعمال المجال العمراني وذلك بهدف تحقيق تنمية عمرانية عادلة ومستدامة.

تقديرات المؤشر: 2.1.3

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
المؤشر 2.1.3 : نسبة المطابقة بين استراتيجيات التنمية العمرانية وأمثلة التهيئة العمرانية	نسبة	8,8	13.5	15	16.5	17

لقد تم ضبط عدة معايير على المستوى الدولي من شأنها تصنيف البلدان حسب "مؤشر جودة الحياة" من ذلك اعتبار مساحة دنيا للمناطق الخضراء المخصصة لكل مواطن، كما أن توفر الخدمات وعدد التجهيزات والمرافق العمومية الموضوعة على ذمة المواطن يعتبر مؤشر على مستوى التحضّر ... لذلك تم أخذها بعين الاعتبار لاحتساب "مؤشر نسبة المطابقة بين استراتيجيات التنمية العمرانية وأمثلة التهيئة العمرانية".

وبذلك تطور مؤشر قيس الأداء من 8.8% سنة 2023 الى % 13.5 سنة 2024، كما انه من المنتظر تسجيل نسبة15% سنة 2025 ونسبة 16.5% سنة2026 ليصل إلى نسبة تعادل 17% موفى سنة2027.

✓ المؤشر 3.1.3: نسبة التوسعات العمرانية على الأراضي الفلاحية

تعتبر المحافظة على الاراضي الفلاحية من أهم الأولويات ومن الركائز التي تقوم عليها سياسة الدولة سواء على مستوى تنمية الموارد الفلاحية او على مستوى تحقيق الأمن الغذائي للبلاد التونسية، وهي من أهم النقاط التي تلتقي فيها الاستراتيجية التنموية للبلاد على مستوى عدة وزارات وخاصة وزارتي التجهيز والإسكان ووزارة الفلاحة.

-- تقديرات المؤشر 3.1.3:

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات

		2023		2025	2026	2027
المؤشر 3.1.3 نسبة التوسعات العمرانية على الأراضي الفلاحية	نسبة	%16.74	%17	%15	%13	%13

يعتبر مؤشر نسبة التوسعات على الأراضي الفلاحية من المؤشرات الهامة والتي من شأنها تقييم نجاعة الآليات المعتمدة لتحقيق التوجه الاستراتيجي للدولة والذي يهدف إلى الحد من التمدد العمراني على حساب الأراضي الفلاحية والمحافظة عليها.

يكرس هذا المؤشر التوجه الاستراتيجي الذي يهدف إلى المحافظة على الأراضي الفلاحية والحد من التمدد العمراني على حساب الأراضي الفلاحية.

وبذلك تطور مؤشر قيس الأداء من 16.74% سنة 2023 الى17% سنة 2024، كما انه من المنتظر تسجيل نسبة 15 % سنة 2025 و نسبة 13% سنة 2026 ليصل إلى نسبة تعادل 13% موفى سنة 2027.

المؤشر 4.1.3: نسبة الدراسات الخاصة بتهيئة المجال الترابي والعمراني المراعية للنوع الاجتماعي

يعتبر مؤشر نسبة الدراسات الخاصة بالتهيئة الترابية والعمرانية المراعية للنوع الاجتماعي من المؤشرات الهامة التي تمكن من تقييم مدى مراعاة إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في مختلف الدراسات.

تقديرات المؤشر 4.1.3:

مؤشر قيس	الوحدة	الإنجازات	2024	التقديرات

				2025	2026	2027
وكالة التعمير لتونس الكبرى	عدد الدراسات المراعية للنوع الاجتماعي	01 - دراسة حول التكيف مع التغيرات المناخية من خلال تهيئة عمرانية مستدامة	01 - منهجية إعادة تأهيل وهيكلة الأنسجة الحضرية بتونس الكبرى	02 - تطوير النسخة الثانية من مرصد الحركية المستدامة بتونس الكبرى - دراسة حول الفضاء العمومي والنوع الاجتماعي	02 - إعداد دليل لتركيز التجهيزات الجماعية للبلديات - دور المدن الثانوية في تحقيق التوازن الحضري لتونس الكبرى	–
	العدد الجملي للدراساتالخاصة بتهيئة المجال الترابي والعمراني	01 - دراسة حول التكيف مع التغيرات المناخية من خلال تهيئة عمرانية مستدامة	01 - منهجية إعادة تأهيل وهيكلة الأنسجة الحضرية بتونس الكبرى	02 - تطوير النسخة الثانية من مرصد الحركية المستدامة بتونس الكبرى - دراسة حول الفضاء العمومي والنوع الاجتماعي	05 - إعداد دليل لتركيز التجهيزات الجماعية للبلديات - إخراج دليل عملي لإعداد الأمثلة المرورية والمقاطع العرضية للطرقات الحضرية - تأثير المشاريع العمرانية الكبرى على مسار حوضرة العاصمة - إخراج دليل تركيز مآوي السيارات - دور المدن الثانوية في تحقيق التوازن الحضري	–
	نسبة الدراسات الخاصة بالتهيئة المجال الترابي والعمراني المراعية للنوع الاجتماعي	%100	%100	%100	%40	–
الإدارة العامة للتهيئة الترابية	عدد الدراسات المراعية للنوع الاجتماعي	07 –الامثلة التوجيهية لتهيئة كل من المجموعة العمرانية لمدينة: مدنين و سوسة الكبرى والمنستير وزغوان وتطاوين و المهدية –المثال التوجيهي لتهيئة التراب الوطني.	01 –المثال التوجيهي لتهيئة المنطقة الحساسة لجزر قرقنة .	–	–	–
	العدد الجملي للدراساتالخاصة بتهيئة	09	01	–	–	–

	المجال الترابي والعمراني					
	نسبة الدراسات الخاصة بتهيئة المجال الترابي والعمراني المراعية للنوع الاجتماعي	%77,77	%100	–	–	–
إدارة التعمير	عدد الدراسات المراعية للنوع الاجتماعي	–	01 دراسة الخصوصيات المعمارية لجهة الوسط الشرقي	–	–	–
	العدد الجملي للدراساتالخاصة بتهيئة المجال الترابي والعمراني	–	01 دراسة الخصوصيات المعمارية لجهة الوسط الشرقي	–	–	–
	نسبة الدراسات المراعية للنوع الاجتماعي	%0	%100	–	–	–
البرنامج عدد 3	نسبة الدراسات الخاصة بالتهيئة المجال الترابي والعمراني المراعية للنوع الاجتماعي	%80	%100	%11.11	%33.33	–

بلغت قيمة المؤشر خلال سنة 202380%، وذلك بإدراج وكالة التعمير لتونس الكبرى لدراسة تعنى بالنوع الاجتماعي حول التكيف مع التغيرات المناخية من خلال تهيئة عمرانية مستدامة، كما تمت خلال هذه الفترة برمجة 7 دراسات من قبل الإدارة العامة للتهيئة الترابية وتتمثل في الأمثلة التوجيهية لتهيئة كل من المجموعة العمرانية لمدن مدنين وسوسة الكبرى وا لمنستير وتطاوين والمهدية وزغوان والمثال التوجيهي لتهيئة التراب الوطني.

ومن المتوقع أن يشهد المؤشر ارتفاعا موفى سنة 2024 حيث سيبلغ 100%، وذلك ببرمجة كل من وكالة التعمير لتونس الكبرى لدراسة حول منهجية إعادة تأهيل وهيكلة الأنسجة الحضرية بتونس الكبرى، والإدارة العامة للتهيئة الترابية لدراسة المثال التوجيهي لتهيئة المنطقة الحساسة بجزر قرقنة، وإدارة التعمير لدراسة الخصوصيات المعمارية لجهة الوسط الشرقي.

أما بالنسبة لسنة 2025، فمن المتوقع أن يعرف المؤشر انخفاضا حيث سيبلغ 11%، وذلك ببرمجة الوكالة دراستين تعنى الأول ى بتطوير النسخة الثانية من مرصد للحركية المستدامة وتهتم الثانية بالفضاء العمومي والنوع الاجتماعي وعدم برمجة دراسات تدرج النوع الاجتماعي من قبل الإدارة العامة للتهيئة الترابية وإدارة التعمير.

وسيعرف المؤشر ارتفاعا خلال سنة 2026 ليصل إلى 33.33% وذلك ببرمجة الوكالة لدراسة حول دور المدن الثانوية في تحقيق التوازن الحضري لتونس الكبرى ودراسة حول إعداد دليل لتركيز التجهيزات الجماعية للبلديات.

أما بالنسبة لسنة 2027، فلم يتم برمجة دراسات تعنى بالنوع الاجتماعي.

الهدف 2.3 تيسير نفاذ الجميع لسكن لائق ومستدام

يتمثّل الهدف الأساسي لسياسة الإسكان في تيسير حصول الجميع على سكن ملائم ومستدام وبأسعار معقولة وتحسين الظروف السكنية من خلال وضع برامج تستجيب لحاجيات كل الفئات الاجتماعية على قدم المساواة ودون تمييز، وخاصة ذوي الدخل المحدود والمتوسّط وتوفير المرافق الأساسية والتجهيزات الجماعية.

ويعكس الهدف الاستراتيجي تيسير نفاذ الجميع لسكن لائق ومستدام التوجه الاستراتيجي للسياسة العمومية في مجال السكن وذلك باعتماد مؤشرات قيس الأداء الخاصة به والمتمثلة في مؤشر العدد التراكمي للمساكن الاجتماعية والميسّرة المنجزة والمقاسم المهيّأة و مؤشر النسبة التراكمية لتهذيب الأحياء السكنية ضمن البرامج الوطنية و مؤشر النسبة التراكمية للنساء المنتفعات بمنحة أو بقرض تحسين السكن ومؤشر النسبة التراكمية للنساء المنتفعات بمساكن ومقاسم اجتماعية.

-المؤشر1.2.3: العدد التراكمي للمساكنالاجتماعية والميسّرة المنجزةوالمقاسم المهيّأة

تمّ اعتماد مؤشر العدد التراكمي للمساكن الاجتماعية والميسّرة المنجزة والمقاسم المهيّأة قصد قياس مدى تطوّر عدد المساكن والمقاسم التي يتمّ توفيرها من سنة إلى أخرى لفائدة مختلف الفئات الاجتماعية والتي تنجز في إطار الحساب الخاص بالنهوض بالمسكن لفائدة الأجراء وفي إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي وفي إطار برنامج المسكن الأول.

- تقديرات المؤشر 1.2.3

مؤشر الأداء :	الوحدة	الإنجازات 2023	2024	التقديرات		
				2025	2026	2027
العدد التراكمي للمساكن الاجتماعية والميسرة المنجزة والمقاسم المهيئة في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي.	عدد تراكمي	11857	15939	17293	20336	22576
العدد التراكمي للمساكن المنجزة في إطار الفوبرولوس		4108	4532	4900	5300	5700
العدد التراكمي للمساكن المنجزة في إطار برنامج المسكن الاول		2670	3000	3350	3950	4200
مجموع العدد التراكمي للمساكن الاجتماعية والميسرة المنجزة والمقاسم المهيأة		**18635**	**23471**	**25543**	**29586**	**32476**

تم تحيين تقديرات مجموع العدد التراكمي للمساكن الاجتماعية والميسّرة المنجزة والمقاسم المهيّأة لسنة 2024 وهي في حدود 23471 ، موزعة بين 15939 مسكنا ومقسما منجزة في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي، و 4532 مسكنا ومقسما في إطار الفوبرولوس و 3000 مسكن في إطار المسكن الأول.

وستبلغ تقديرات المساكن التي سيتمّ إنجازها إلى موفى سنة 2025، 25543 مسكنا ومقسما و سيحافظ المؤشر على نسق تصاعدي خلال سنتي 2026 و2027 بزيادة على التوالي بـ 4043 مسكنا سنة 2026 و2890 الى موفى 2027 تفاصيلها كما يلي:

***البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي:** سيتم بالنسبة لعنصر بناء مساكن اجتماعية وتهيئة مقاسم استكمال انجاز الدفعة للمشاريع التي بصدد الانجاز و الممولة عن طريق هبة وقرض من دولة قطر وبقرض ميسر من الصندوق السعودي للتنمية وكذلك ميزانية الدولة والتي تقدر في المجموع بـ 8372 مسكنا ومقسما والشروع في تنفيذ الدفعة الثانية من المشاريع الممولة كذلك بقرض من الصندوق السعودي للتنمية و المقدرة بحوالي 2930 مسكنا وبالنسبة لعنصر ازالة المساكن البدائية يتواصل التدخل بعديد الولايات لإزالة المساكن البدائية القائمة حسب القائمات المصادق عليها من قبل اللجان الجهوية لمتابعة تنفيذ البرنامج .

وتشهد التقديرات الى موفى سنة 2025 تطورا بـ 8% مقارنة بسنة 2024 ليصل العدد الجملي للمساكن الى 17293 مسكنا ومقسما : موزعة بين 9143 مسكنا منجزة في اطار عنصر ازالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة و 8150 مسكنا في اطار عنصر بناء مساكن وتهيئة

ومقاسم اجتماعية، كما انه من المتوقع ان يتواصل النسق التصاعدي للمؤشر خلا ل سنتي 2026 و2027: ليصل العدد الى 20336 سنة 2026 منها 10233 مسكنا في اطار عنصر ازالة المساكن البدائية و 10103 مسكنا اجتماعيا .

وسيكون في حدود 22576 سنة 2027 اي بزيادة 2240 مسكنا اضافيا مقارنة بسنة 2026.

*أما بالنسبة **للمساكن المنجزة في إطار الفوبرولوس** ، فم ن المتوقع ان يتواصل نسق التراجعفي الطلب على المساكن الممولة في إطار هذه الآلية بالرغم من صدور الأمر عدد 127 لسنة 2023 المؤرخ في 10 فيفري 2023 المتعلق بتنقيح الأمر الحكومي عدد 1126 لسنة 2016 المؤرخ في 18 أوت 2016 المتعلق بضبط صيغ وشروط تدخلات صندوق النهوض ب المسكن لفائدة الأجراء . حيث تضمن هذا الأمر العديد من التسهيلات التي من شأنها توسيع دائرة المستفيدين من تمويلات الصندوق غير أن تراجع نسق الطلب على هذه المساكن يرجع الى ارتفاع تكلفة البناء من سنة لأخرى وبالتالي ارتفاع ثمن المساكن وعدم قدرة المواطن على تمويل ا قتناء مسكن وانخفاض قدرته الشرائية.

وهو ما يفسر تعديل المؤشرات المتوقعة لسنوات 2025 و2026 التي وقع تضمينها سابقا بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2024 بالنظر الى استحالة بلوغ العدد التراكمي في حدود 6800 سنة 2025 و6800 سنة 2026، خاصة أمام عزوف الباعثين العقاريين على إنتاج هذا الصنف من المساكن وانخفاض انتاجهم وبالتالي انخفاض في عدد القروض المسرحةفي إطار هذه الآلية.

-المؤشر 2.2.3: النسبة التراكمية لتهذيب الأحياء السكنية ضمن البرامج الوطنية:

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	الانجازات	2024	التقديرات		
		2023		2025	2026	2027
النسبة التراكمية لتأهيل الأحياء السكنية 155 حيا (الجيل الأول)	نسبة	%98	%100	%100	%100	%100
النسبة التراكمية لتأهيل الأحياء السكنية 160 حيا (الجيل الثاني)		%6	%34	%50	%75	%90
*المجموع		**%53**	**%67**	**%75**	**%87.5**	**%95**

*إن احتساب النسبة التراكمية للمجموع تتعلق بإنجازات كل البرامج الوطنية الجيل الأول والثاني

تم اعتماد مؤشر النسبة التراكمية لتهذيب الأحياء السكنية ضمن البرامج الوطنية لقياس مدى تطور تهذيب الأحياء السكنية وإدماجه والتي تهدف إلى تحسين الظروف السكنية والمحيط العمراني للسكان.

و من المتوقع تحقيق نسبة إنجاز بـ 67% خلال موفى سنة 2024 ومن المتوقع أن يتطوّر هذا المؤشر إلى حدود 75% سنة 2025 ليصل إلى نسبة تعادل 95% موفى سنة 2027 خاصّة مع انتهاء أشغال تهذيب وإدماج الأحياء السكنية في جيله الأول وارتفاع نسق إنجاز أشغا ل الجيل الثاني.

- تقديرات المؤشر 2.2.3:

من المتوقع تحقيق نسبة إنجاز 100% لبرنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية في جيله الأول بموفى سنة 2024 حيث سيتمّ إنجاز ما يلي:

* استكمال المراحل الأخيرة من إنجاز الجيل الأول من برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية قصد تحسين ظروف العيش بها، وعددها 155 حيّا موزعا على 71 بلدية يقطنها قرابة 864,5 ألف ساكن. وتقدّر الكلفة الجملية لهذا البرنامج بحوالي 617,585 مليون دينارا، بتمويل من ميزانية الدولة بما قدره 210.522 مليون دينارا، و 407.063 مليون دينار عن طريق قرض من البنك الأوروبي للاستثمار والوكالة الفرنسية للتنمية وهبة من الإتحاد الأوروبي . ويمتدّ إنجاز هذا البرنامج طوال الفترة الممتدة من سنة 2012 إلى سنة 2024.

وتحتوي مكونات هذا البرنامج على العناصر التالية:

تحسين ظروف العيش من خلال تحسين السكن والبنية الأساسية، وذلك بـ:

- تعبيد حوالي 1433 كلم من الطرقات،
- مدّ حوالي 400 كلم من قنوات تطهير المياه المستعملة،
- مدّ حوالي 56 كلم من قنوات صرف مياه الأمطار،
- تركيز حوالي 28620 نقطة إنارة عمومية،
- تحسين حوالي 10325 مسكنا داخل 104 أحياء، انتهت جميع أشغالها.
- مدّ حوالي 160 كلم من قنوات المياه الصالحة للشراب.
- التجهيزات الجماعية وتتمثل في:

✓ بناء 52 فضاء متعدد الاختصاصات (رياضي، ثقافي، شبابي، جماعي ...) انتهت الأشغال بعدد 43 فضاء منها.

✓ إنجاز 48 ملعب حي. (انتهت الأشغال بعدد 39 ملعبا)

- البنية الاقتصادية: وذلك بإقامة 19 فضاء صناعيا أو اقتصاديا داخل الأحياء المعنية أو حذوها، انتهت الأشغال بعدد 16 فضاء منها.

* الانطلاق الفعلي في إنجاز الجيل الثاني من برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية الذي انطل ق سنة 2020 قصد تحسين ظروف العيش بهذه الأحياء وعددها 160 حيّا بـ 99 بلدية يقطنها حوالي 780,7 ألف ساكن موزعة زمنيّا على 4 أقساط، ويمتد إنجازه على مدى سنوات 2019 – 2027 والمتوقع تحقيق نسبة إنجاز 34% من هذا الجيل بموفى سنة 2024 .

يتم تمويل كلفة البرنامج المقدرة بـ 664.700 مليون دينار كالآتي:

-151.940 مليون دينارا عن طريق ميزانية الدولة،

-512.760 مليون دينارا عن طرق تمويلات خارجية : (حوالي 220 مليون دينارا في شكل قرض من الوكالة الفرنسية للتنمية – 220 مليون دينارا في شكل قرض من البنك الأوروبي للاستثمار – 72.760 مليون دينار في شكل هبة من الإتحاد الأوروبي) .

وتتمثل مكونات البرنامج في العناصر التالية:

تحسين ظروف العيش (514.2 مليون دينار) من خلال تحسين السكن والبنية الأساسية للأحياء السكنية الكبرى التي تم تحديدها وذلك عبر:

✓ تحسين البنية الأساسية بكلفة 473.4 مليون دينارا :

- تعبيد حوالي 1252 كلم من الطرقات،
- مدّ حوالي 247 كلم من قنوات تطهير المياه المستعملة،

- مدّ حوالي 118 كلم من قنوات صرف مياه الأمطار،
- مدّ حوالي 144 كلم من قنوات المياه الصالحة للشراب.
- تركيز حوالي 28584 نقطة إنارة عمومية،

✓ تحسين السكن بكلفة 40.8 مليون دينارا :

- تحسين حوالي 14516 مسكنا.

✓ التجهيزات الجماعية بكلفة 65.1 مليون دينارا وتتمثل في:

- بناء 50 فضاء متعدد الاختصاصات (رياضي، ثقافي، شبابي، جماعي...)،

✓ البنية الاقتصادية بكلفة 22.7 مليون دينارا:

- وذلك بإقامة 16 فضاء صناعيا أو اقتصاديا داخل الأحياء المعنية أو حذوها.

إحداث مقاسم بأثمان ميسّرة، معدة للبناء حذو مناطق التدخل بكلفة 30.3 مليون دينارا.

- المؤشر 3.2.3: النسبة التراكمية للنساء المنتفعات بمنحة أو بقرض تحسين السكن

- في إطار العناية بالرصيد السكني القائم ولمساعدة المالكين الخواص على تعهد مساكنهم وتوفير المرافق الضرورية بها من خلال القيام بعمليات الصيانة والترميم والتهذيب والتطهير، يتمّ سنويا تخصيص إعتمادات قدرها 10 مليون دينار من قبل الصندوق الوطني لتحسين السكن للمسا همة في تمويل هذه الأشغال، بإسنادها للفئات المعوزة ومحدودة الدخل لمساعدتها على تحسين مساكنها.

وقد تم اعتماد مؤشر النسبة التراكمية للنساء المنتفعات بمنحة أو قرض لتحسين السكن كمؤشر قائم على النوع الاجتماعي، يهدف إلى قياس مدى تحقيق المساواة بين النساء والرجال دون تمييز في الانتفاع بمنح أو قروض تحسين السكن لتحسين ظروفهم السكنية.

3.2.3 -تقديرات المؤشر

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات	التقديرات			
		2023	2024	2025	2026	2027
النسبة التراكمية للنساء المنتفعات بمنحة أو بقرض تحسين السكن	نسبةتراكمية	%38	%40	%42	%43	%45

في إطار مواصلة تنفيذ برنامج الصندوق الوطني لتحسين السكن المتعلق بإسناد منح و قروض لتحسين السكن.تمّ إسناد منح تحسين السكن لفائدة 2538 خلال سنة 2023 بكافة ولايات الجمهورية حيث بلغ عدد النساء المنتفعات بمنح تحسين السكن 964 امرأة خلال سنة 2023 أي ما يعادل نسبة 38 % من العدد الجملي للمنح التي تمّ إسنادها للفئات المعوزة ومحدودة الدخل لتحسين ظروف عيشها .

- ومن المتوقع أن تبلغ نسبة النساء اللاتي سينتفعن بمنحة تحسين السكن 40% مع موفى سنة 2024، لتبلغ حوالي 42% خلال سنة 2025 و نسبة 43 % سنة 2026 ولتصل إلى نسبة 45 %سنة 2027. مع السعي إلى تحقيق هدف الوصول إلى التناصف بين المرأة والرجل في الانتفاع بمنحة تحسين السكن في السنوات القادمة.

المؤشر 4.2.3: النسبة التراكمية للنساء المنتفعات بمساكن اجتماعية أو ميسّرة ومقاسم مهيأة

تمّ اعتماد مؤشر النسبة التراكمية للنساء المنتفعات بمساكن ومقاسم اجتماعية كمؤشر قائم على النوع الاجتماعي يهدف إلى قياس مدى تحقيق المساواة بين النساء والرجال دون تمييز في الانتفاع ببرامج السكن وتحديدا الانتفاع بالمساكن والمقاسم المنجزة في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعيأو عبر صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء أو عبر برنامج المسكن الأول.

- تقديرات المؤشر 4.2.3

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات		التقديرات		
		2023	2024	2025	2026	2027
النسبة التراكمية للنساء المنتفعات بمسكن ومقسم اجتماعي عبر بناء مساكن وتهيئة مقاسم في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي	نسبة تراكمية	%32	%36	%38	%40	%42
النسبة التراكمية للنساء المنتفعات بمسكن أو مقسم اجتماعي ميسر عبر صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء		42%	43%	45%	47%	49%
النسبة التراكمية للنساء المنتفعات بمسكن اجتماعي ميسر عبر برنامج المسكن الأول		50%	50%	50%	50%	50%
معدل النسبة التراكمية للنساء المنتفعات بمساكن اجتماعية أو ميسرة ومقاسم مهيأة في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي أو عبر صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء أو عبر برنامج المسكن الأول		%43	%44	%46	%47	%47

*لقد تمّ إضافة تقديرات النسبة التراكمية للنساء المنتفعات بمسكن أو مقسم اجتماعي عبر صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء وفي إطار برنامج المسكن الأول، وذلك ابتداء من تاريخ اعداد المشروع السنوي للأداء لسنة 2024.

- بلغت انجازات العدد الجملي للمنتفعين بمساكن ومقاسم اجتماعية في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي 8423 وتمثل الانجازات للمنتفعات النساء إلى موفي 2023، 2661 امرأة مقابل 5762 رجل أي بنسبة تراكمية قدرها 32 %موزعة كما يلي:

- *2187 امرأة انتفعت بمسكن في إطار عنصر إزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها أو توسعتها ما يعادل 31 % من العدد الجملي للمساكن التي تمّ تسليمها والمقدرة بـ 7131 مسكن.

- *474 امرأة انتفعت بمسكن أو مقسم اجتماعي في إطار عنصر إنجاز وتوفير مساكن ومقاسم اجتماعية ما يعادل 37 %من المجموع الجملي للمساكن والمقاسم التي تمّ تسليمها والمقدرة بـ 1292 مسكن.

– بلغت تقديرات العدد الجملي للمنتفعين بمساكن ومقاسم اجتماعية في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي 15858 وتمثل تقديرات النساء اللاتي سينتفعن إلى موفى 2024، 5722 امرأة مقابل 10136 رجل أي بنسبة تراكمية قدرها 36 % موزعة كما يلي:

*2550 امرأة انتفعت بمسكن في إطار عنصر إزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها أو توسعتها ما يعادل 32 % من العدد الجملي للمساكن التي تمّ تسليمها والمقدرة بـ 8049 مسكن.

- *3172 امرأة انتفعت بمسكن أو مقسم اجتماعي في إطار عنصر إنجاز وتوفير مساكن ومقاسم اجتماعية ما يعادل 41 % من المجموع الجملي للمساكن والمقاسم التي تمّ تسليمها والمقدرة 7809 مسكن.

- تقدّر نسبة النساء اللاتي سينتفعن بمسكن أو مقسم اجتماعي 38 % خلال سنة 2025 و40 % لسنة 2026 و42 % لسنة 2027 وبذلك يكون هدف الوصول إلى التناصف بين المرأة والرجل في الانتفاع ببرامج السكن على مدى طويل نسبيا يتجاوز 5 سنوات .

- –بلغ عدد النساء المنتفعات بمسكن أو مقسم عبر صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء 144 امرأة خلال سنة 2023 مقابل 198 رجلا أي ما يمثل نسبة 42 % من عدد المساكن المسندة عبر الصندوق للمنتفعات و58% من عدد المساكن المسندة عبر الصندوق للمنتفعين.

- بالرجوع للقائمات المتوفرة وفي حدود ما يتم مد الإدارة العامة للإسكان به من معطيات تتعلق ببرنامج المسكن الأول، وبعد أخذ عينة من قائمة الكشوفات للثلاثية الثالثة للشركة التونسية للبنك من سنة 2023، تبين أن عدد النساء المنتفعات بمسكن عبر برنامج المسكن الأول بلغ 5 نساء مقابل 18 رجلا انتفع بالبرنامج و 79 عائلة منتفعة من جملة عدد 102 قرض تم اسناده خلال هذه الفترة، أي ما يعادل نسبة في حدود30%من نسبة القروض المسندة. كما يلاحظ من خلال القائمات المتوفرة أن هذا الصنف من المساكن يتم اسناده في أغلب الحالات الى الزوجين معا أو في إطار نظام الاشتراك في الملكية (79 عائلة منتفعة). لذلك تم تقدير نسبة النساء المنتفعات بمسكن عبر برنامج المسكن الأول بحوالي 50%.

2.2 تقديم الأنشطة وعلاقتها بالأهداف ومؤشرات الأداء:

جدول عدد1:

الأنشطة ودعائم الأنشطة

(الوحدة: ألف دينار)

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2025	الأنشطة	التقديرات المالية 2025	دعائم الأنشطة(*)

1.3- تهيئة ترابية وعمرانية مستدامة وشاملة للجميع	المؤشر 1.1.3: نسبة تغطية التراب الوطني بدراسات التهيئة والرصد الترابي	90%	1 - إعداد الأمثلة التوجيهية للتهيئة والرصد الترابي	1500	- تمثيل الإدارة العامة والوزارة في لجان قطاعية وفرق عمل لإبداء الرأي ودراسة مشاريع في مجال التهيئة الترابية. - تمثيل الإدارة العامة وحضور ملتقيات وندوات وطنية ودولية، زيارات ميدانية في إطار إبداء الرأي حول مشاريع تنموية، -المساهمة في إعداد المخططات التنموية في القطاعات المتدخلة في مجال التهيئة العمرانية والمشاركة في لجان قطاعية وفرق عمل لإبداء الرأي ودراسة مشاريع عمرانية في مختلف المجالات (الصحة، النقل والصناعة والبيئة...).
	المؤشر: نسبة **2.1.3** المطابقة بين استراتيجيات التنمية العمرانية وأمثلة التهيئة العمرانية	%15	2 - إعداد الاستراتيجيات المستدامة للتهيئة والتنمية العمرانية	20670	- متابعة تقدم انجاز الدراسات - دراسة الملفات المتعلقة بالمشاريع العمرانية الكبرى وابداء الراي في مشاريع احداث المناطق الصناعية والمساحات التجارية الكبرى - متابعة إنجاز الدراسات الاستراتيجية والاستشرافية المتعلقة بالتهيئة العمرانية
	المؤشر3.1.3 نسبة التوسعات على حساب الأراضي الفلاحية	%15	**3**- الأشغال الجيوديزية	2000	- القيام بالمعاينات الميدانية لإعداد محاضر الاستلام للأشغال الجيوديزية والتوسعات المقترحة ضمن مراجعة امثلة التهيئة العمرانية - القيام بالمعاينات في إطار لجنة معاينة وحصر التجمعات السكنية - دراسة ملفات طلبات تغيير الصبغة الفلاحية للأراضي
1.3- تهيئة ترابية وعمرانية مستدامة وشاملة			4- دعم اللّامركزية عبر مساندة الجماعات المحلية لإعداد ومراجعة المخططات وإعداد الممسوحات الطبوغرافية	330	تقديم المساعدة الفنية للجماعات المحلية - التأطير والتكوين لفائدة مصالح التهيئة العمرانية بالإدارات الجهوية للتجهيز

للجميع	**المؤشر4.1.3:** نسبة دراسات تهيئة المجال الترابي والعمراني المراعية للنوع الاجتماعي	%11.11	5- برنامج التدخل العمراني لوكالة التعمير لتونس الكبرى	4156	- متابعة إنجاز الدراسات الاستراتيجية والمحورية المراعية للنوع الاجتماعي في مجال التهيئة والتعمير على غرار : - مثال التنقلات الحضرية بجهة تونس الكبرى - الدراسة حول التكيف مع التغيرات المناخية من خلال تهيئة عمرانية مستدامة. - دراسة حول الفضاء العمومي والنوع الاجتماعي.
2.3-تيسير نفاذ الجميع لسكن لائق ومستدام	**المؤشر1.2.3:** العدد التراكمي للمساكن الاجتماعية والميسرة المنجزة والمقاسم المهيّأة	25543	6-توفير مساكن ومقاسم مهيّأة لفائدة الأجراء. D-إنجاز مساكن اجتماعية وتهيئة مقاسم اجتماعية	58000	- التنسيق مع البنك المركزي ومختلف البنوك حول إنجاز برنامج المسكن الأول. - مصادقة اللجنة الاستشارية للبعث العقاري على المشاريع المنجزة. - المشاركة في أعمال اللجنة الوطنية لإسناد قروض الفوبرولوس ببنك الاسكان.
	المؤشر2.2.3: النسبة التراكمية لتهذيب الأحياء السكنية ضمن البرامج الوطنية	%75	7- تهذيب وإدماج أحياء سكنية 8-التهذيب والتجديد العمراني	134000 4000	- متابعة إنجاز الجيل الثاني من تهذيب وإدماج أحياء سكنية -متابعة تقدم انجاز مشاريع إحياء المراكز العمرانية القديمة من قبل اللجنة الوطنية لقيادة البرنامج. - متابعة تنفيذ برنامج إحياء المراكز العمرانية القديمة من قبل اللجان المحلية المحدثة في الغرض صلب البلديات
	المؤشر3.2.3: النسبة التراكمية للنساء المنتفعات بمنحة أو بقرض تحسين السكن	%48	9-تحسين السكن A -برنامج الاستثمار الخاص بالجماعات المحلية	10000	-دراسة الملفات من قبل اللجان الجهوية لتحسين السكن للمصادقة على قائمة المنتفعين بمنح وقروض لتحسين السكن -عرض الملفات على الوزارة قصد إحالة الاعتمادات. -متابعة عمليات جبر الضرر للمساكن المتضرّرة من الكوارث الطبيعية وذلك بالتنسيق مع المصالح الجهوية.
	المؤشر4.2.3: النسبة التراكمية للنساء المنتفعات بمساكن	%44	C-إزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها أو توسعتها	17000	- القيام بالمعاينات الفنية للمساكن وبالأبحاث الاجتماعية للعائلات المرشّحة للانتفاع بالبرنامج من طرف فريق عمل منبثق عن اللجنة الجهوية. -ضبط قائمات الفئات الاجتماعية من طرف اللجنة الجهوية وذلك إثر ترتيبها وفق مقاييس ودراسة الاعتراضات ثم المصادقة على القائمات النهائية وإحالتها إلى لجنة قيادة البرنامج للإعلام.

2.3-تيسير نفاذ الجميع لسكن لائق ومستدام	اجتماعية ومقاسم مهيّأة		D-إنجاز مساكن اجتماعية وتهيئة مقاسم اجتماعية	37950	- إعداد اللجنة الجهوية للقائمات الأوّلية حسب كل معتمدية وترتيبها وفق مقاييس استنادا لتطبيقة إعلامية ثم التداول بشأنها والمصادقة على القائمة النهائية بعد دراسة الاعتراضات وإحالتها إلى لجنة قيادة البرنامج للإعلام. - مصادقة لجنة القيادة على مبلغ المنحة ومبلغ الدين بالنسبة لكل منتفع.
			Z-نشاط المساندة	17167	
			Z- نشاط المساندة لـ24 برنامج فرعي جهوي	835	
المجموع				**307608**	

3.2 - مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج:

يضم البرنامج مساهمة ثمانية فاعلين عموميين وهم على التوالي:

- ديوان قيس الأراضي والمسح العقاري
- الوكالة العقارية للسكنى
- وكالة التهذيب والتجديد العمراني
- شركة النهوض بالمساكن الاجتماعية

- الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية
- الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية للشمال
- الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية للوسط
- الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية للجنوب

-ويتولى الفاعلون العموميون المساهمة في إنجاز مختلف الأنشطة الخاصة ببرنامج التهيئة الترابية والتعمير والإسكان وتنفيذ سياسة المهمة في مجال قطاع الإسكان. وذلك عبر مختلف البرامج الوطنية التي تعنى بالنهوض بالأوضاع السكنية والعمرانية والتي تهدف إلى تحسين ظروف عيش المتساكنين بتحسين الخدمات العمرانية وتوفير السكن.

- ومن بين الفاعلين العموميين وكالة التهذيب والتجديد العمراني التي تتولى إنجاز ا لبرامج الوطنية للتهذيب والتجديد العمراني التي يقع تكليفها بإنجازها كصاحب مشروع مفوض.

-كما تتولى شركة النهوض بالمساكن الاجتماعية والشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية بمختلف فروعها المساهمة في تنفيذ استراتيجية البرنامج في مجال السّكـن وذلك بإيجاد الآليات لمساعدة المواطنين على توفير المسكن اللائق الذي تتوفر فيه جميع المرافق الحياتية لكافة الفئات الاجتماعية وتخصيص العدد الأوفر من المساكن لذوي الدخل المحدود حفاظا على صبغتها الاجتماعية التي بعثت من أجلها وذلك بتعديل الأسعار وبالضغط على تكلفة إنجاز المساكن.

-كما تتولى الوكالة العقارية للسكن توفير الأراضي المهيأة والمعدة للسكن عبر اقتناء الأراضي المخصصة للسكن وتهيئتها وبيعها (للخواص والباعثين العقاريين والدولة والجماعات المحلية) وذلك

لتمكين كل الفئات الاجتماعية من الحصول على قطعة أرض مهيأة صالحة للبناء في محيط عمراني حضاري يستجيب لمتطلباتهم مع مراعات قدرتهم الشرائية.

- حيث تسعى الوكالة إلى مواصلة المساهمة في تعديل سوق الأراضي المهيأة للسكن ومقاومة الاحتكار بالضغط على الأسعار والضغط على كلفة وآجال التهيئة عبر إنجاز تهيئة سكنية تفاضلية وتطوير الموارد الداخلية لإ نجاز الدراسات ودعم المجهود البلدي في إنجاز المخططات العمرانية والمساهمة في إحداث مدن جديدة في إطار متطلبات التناسق الاجتماعي والبيئي والتنمية المستدامة.

- ويبين الجدول الموالي تدخلات الفاعلين العموميين المذكورين في علاقة بالبرنامج عدد 3 ومدى مساهمتهم في تحقيق الأهداف الإستراتيجية الموكولة إليهم في الغرض وحجم الاعتمادات المحالة لهم بعنوان سنة 2025.

جدول عدد2:

مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج وحجم الاعتمادات المحالة

(الوحدة: ألف دينار)

البرنامج عدد 3:التهيئة الترابية والتعمير والإسكان

الفاعل العمومي	أهداف البرنامج (التي يساهم الفاعل العمومي في تحقيقها)	أهم الأنشطة والمشاريع التي سيتولى انجازها في إطار المساهمة في تحقيق أهداف البرنامج	الاعتمادات المحالة إليه من ميزانية الدولة بعنوان سنة 2025(إن وجدت)
ديوان قيس الأراضي والمسح العقاري	الهدف 1.3: تحقيق تهيئة ترابية وعمرانية دامجة ومستدامة وشاملة للجميع	أشغال جيوديزية	2000
		مشروع منظومة التصرف في المعلومات العقارية	19500
الوكالة العقارية للسكنى	الهدف2.3: تيسير نفاذ الجميع لسكن لائق ومستدام	بناء مساكن اجتماعية وتهيئة مقاسم اجتماعية (اقتناء أراضي)	6500
وكالة التهذيب والتجديد العمراني		تهذيب وإدماج أحياء سكنية جيل ثاني	134000
شركة النهوض بالمساكن الاجتماعية		بناء مساكن اجتماعية وتهيئة مقاسم اجتماعية	10000
وكالة التهذيب والتجديد العمراني			
الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية (الشركة الأم وفروعها)			
المجموع			172000

3- الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى (2025-2027)

جدول عدد3:

تقديرات ميزانية برنامج التهيئة الترابية والتعمير والإسكان

حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة

(الوحدة: ألف دينار)

بيـــــان النفقات		إنجازات 2023	ق م-ق م تعديلي 2024 (1)	تقديرات 2025 -2	الفارق	
					المبلغ (1) - (2)	النسبة %
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	17909	18800	18500	-300	-2%
	اعتمادات الدفع	17857	18800	18500	-300	-2%
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	1221	1521	1578	57	4%
	اعتمادات الدفع	1208	1521	1578	57	4%
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	10546	20458	20580	122	1%
	اعتمادات الدفع	10546	20458	20580	122	1%
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	69882	81598	260171	178573	219%

	اعتمادات الدفع	147632	217450	266950	49500	23%
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد	0	0	0	0	0%
	اعتمادات الدفع	0	0	0	0	0%
المجموع	اعتمادات التعهد	**99558**	**122377**	**300829**	**178452**	**146%**
	اعتمادات الدفع	**177243**	**258229**	**307608**	**49379**	**19%**

*دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات العمومية

جدول عدد 4:

إطار النفقات متوسط المدى (2025 - 2027): التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

البيان	إنجازات 2023	ق.م 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026	تقديرات 2027
نفقات التأجير	17857	18800	18500	19076	21349
نفقات التسيير	1208	1521	1578	1627	1821
نفقات التدخلات	10546	20458	20580	21221	23749
نفقات الاستثمار	147632	217450	266950	275267	308056
نفقات العمليات المالية	0	0	0	0	0
المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**177243**	**258229**	**307608**	**317192**	**354975**
المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**191866**	**271283**	**321050**	**330634**	**368417**

*يقدّر مجموع الهبات المبرمجة بميزانية 2025، 26800 ألف دينار من بينها 25600 ألف دينار تندرج في إطار مشروع تهذيب وإدماج الأحياء السكنية الجيل الثاني و 1200 ألف دينار لتمويل مشروع إنجاز مجمع الدوحة السكني بسيدي حسين السيجومي.

- تقدر اعتمادات التعهد المرسّمة لبرنامج التهيئة الترابية والتعمير والإسكان لسنة 2025 بـ300829 ألف دينارا. توزع نفقات الاستثمار المقدرة بـ 260171ألف دينار بين 93887 ألف دينار على الموارد العامة للميزانية و 118284 ألف دينار على موارد القروض الموظفة و48000 ألف دينار على الحسابات الخاصة للخزينة.
- تقدراعتمادات الدفع المرسّمة لبرنامج التهيئة الترابية والتعمير والإسكان لسنة 2025 بـ307608 ألف دينارا . توزع نفقات الاستثمار المقدرة بـ 266950 ألف دينار بين 56950ألف دينار على الموارد العامة للميزانية و 162000 ألف دينار على موارد القروض الموظفة و48000 ألف دينار على الحسابات الخاصة للخزينة.
- نلاحظ سنة 2025، ارتفاعا بنسبة 23 % في حجم اعتمادات الدفع بالنسبة لنفقات الاستثمارات مقارنة بالاعتمادات المرسمة بقانون المالية لسنة 2024، ويرجع ذلك لعدة عوامل نذكر من أهمها تسجيل ذروة الانطلاق في مشاريع الجيل الثاني من تهذيب وإدماج أحياء سكنية وترسيم اعتمادات بخصوص مشروع منظومة التصرف في المعلومات العقارية للبلاد التونسية ومواصلة إنجاز المشاريع المندرجة ضمن البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي.

- بخصوص نشاط إعداد الأمثلة التوجيهية للتهيئ ة والرصد الترابي بلغت تقديرات الاعتمادات لسنة 2025، 1500 ألف دينار أي بنسبة تطور تقدّر بـ 29- %مقارنة بالاعتمادات المرسمة بقانون المالية لسنة 2024 والتي تبلغ 2100 ألف دينار. وسيتمّ خلال سنة 2025 الترفيع في نسق إنجاز الدراسات المتواصلة وانطلاق إعداد دراسات ج ديدة سواء منها الأمثلة التوجيهية لتهيئة التجمعات العمرانية الكبرى أو المناطق الحساسة أو أمثلة تهيئة وتنمية الولايات بالإضافة إلى دراسات الرصد الترابي وخاصّة أطالس الولايات.

وهذا ما يفسّر تطور مؤشر قيس أداء نسبة تغطية التراب الوطني بدراسات التهيئة والرصد الترابي من 85% المسجل سنة 2023 إلى 87%سنة 2024 ثم إلى 90% سنة 2025 لتصل إلى 100% سنة 2027.

- بخصوص **النشاط الخاص بتوفير مساكن ومقاسم مهيّأة** عبر برنامج المسكن الأول وصندوق النهوض بالمسكن لفائدة الاجراء بلغت تقديرات الاعتمادات لسنة 2025، 58000 ألف دينار، وتقدّر الاعتمادات المخصصة لتمويل اقتناء مساكن في إطار برنامج المسكن الأول بـ 20000 ألف دينار خلال سنة 2025 حيث يتراوح معدل المساكن الممولة في إطار البرنامج سنويا حوالي 400 مسكنا.

أما الاعتمادات المرصودة لصندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء خلال سنة 2025 فتقدّر بـ38000 ألف دينار وستشهد زيادة بقيمة 10000 ألف دينار خلال سنة 2026 وذلك لمواجهة الانخفاض المسجل في نسق الطلبات على المساكن الممّولة عن طريق الفوبرولوس وكذلك على اقتناء مقاسم مهيّأة حيث ستبلغ التقديرات 4900 مسكنا ومقسما خلال سنة 2025

أي بزيادة قدرها 368 قرض فقط وهو ما يعادل 8 % مقارنة بسنة 2024 ويعود ذلك لعزوف الباعثين العقاريين على إنتاج هذا الصنف من المساكن لارتفاع تكلفة الإنتاج وبالتالي أثمانها والتي تشهد تواصلا في الارتفاع منذ سنوات، بالرغم من توسيع دائرة المستفيدين من تمويلات الصندوق و التسهيلات التي تضمنها الأمر عدد 127 لسنة 2023 المؤرخ في 10 فيفري 2023 المتعلق بتنقيح الأمر الحكومي عدد 1126 لسنة 2016 المؤرخ في 18 أوت 2016 المتعلق بضبط صيغ وشروط تدخلات صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء، وهو ما يحد من فاعلية هذا الإجراء.

- أما الاعتمادات الخاصة بنشاطي إزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها أوتوسعتها وإنجاز مساكن اجتماعية وتهيئة مقاسم في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي فإن الاعتمادات المرسمة لسنة 2025 والمقدّرة بـ 54950 ألف دينار شهدت انخفاضا بنسبة 5% مقارنة بسنة 2024، كما ستشهد الاعتمادات تطورا خلال سنوات 2025 و2026، وستخصص الاعتمادات المرسمة لسنة 2025 لخلاص المشاريع التي بصدد الإنجاز والمتعلقة بعنصر إزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها أو توسعتها وبعنصر بناء مساكن وتهيئة مقاسم اجتماعية سوا ء من قبل الباعثين العقاريين العموميين أو الخواص.

وهذا ما يبينه مؤشر العدد التراكمي للمساكن الاجتماعية والميسّرة المنجزة والمقاسم المهيّئة حيث نلاحظ تطورا في تقديرات العدد التراكمي للمساكن التي تمّ إنجازها إلى موفى سنة 2023 والتي بلغت 18635 مسكنا ومقسما وم ن المبرمج أن تبلغ 23471 مسكنا ومقسما

خلال سنة 2024 موزعة بين 15939 منجزة في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي و4532 في إطار الفوبرولوس و 3000 في إطار المسكن الأول . ومن المبرمج أن يصل العدد الجملي للمساكن 25543 مسكنا ومقسما إلى موفى سنة 2025 لتصل إلى 32476 مسكنا ومقسما خلال سنة 2027.

- تقدّر اعتمادات الدفع المرسمة لإنجاز نشاط تهذيب وإدماج أحياء سكنية خلال سنة 2025 بـ134000 ألف دينار بزيادة قدرها 58 %مقارنة بسنة 2024 ويعود ذلك إلى أن الاعتمادات المخصصة لمشروع تهذيب الأحياء السكنية والمرسمة خلال سنوات 2019 و2020 و2021 و2022 و2023 خصصت لإتمام الأشغال المتعلقة بتهذيب وإدماج الأحياء السكنية جيل أول وإنجاز الدراسات الخاصة بمشروع الجيل الثاني، أما الاعتمادات التي تمّت برمجتها لسنوات 2024 و2025 و2026 فهي مخصصة لإنجاز أشغال مشروع الجيل الثاني وهذا ما يفسّر النسق التصاعدي للتقديرات على الموارد العامة للميزانية وعلى القروض الخارجية الموظفة وهذا ما يبرز من خلال الزيادة في مؤشر أداء النسبة التراكمية لتأهيل الأحياء السكنية التي تقدّر بـ67% خلال سنة 2024 و 75% خلال سنة 2025 لتمرّ إلى 85% خلال سنة 2026 و92% خلال سنة 2026.

البرنامج عدد 9 :القيادة والمساندة

إسم رئيس البرنامج : السيد حاتم عيشاوية

تاريخ توليه مهمة "رئيس البرنامج" : 07 فيفري 2020

1- تقديم البرنامج:

1-1 الإستراتيجية:

يعتبر **البرنامج 9 القيادة والمساندة** بمهمة التجهيز والإسكان متقدما من حيث الحرص على تطبيق التوجهات الإستراتيجية العامة للدولة ولذلك تم تركيز لجان إستراتيجية للمهمة للإلمام بكل تعهدات المهمة، كما تم إنجاز دراسة متعلقة بالنوع الاجتماعي شخصت واقع المهمة في هذا المجال وأفرزت توصيات يعمل البرنامج 9 في إطار دوره التنسيقي بين البرامج لتنفيذها، ولكن رغم هذه الجهود يبقى ضعف الرصيد البشري من الهنات التي يشكو منها البرنامج.

وتبقى من تحديات راهنة يواجهها البرنامج 9 والمتعلقة أساسا بالظروف الاقتصادية الهشة التي تمر بها الدولة وتوجهاتها نحو التقشف في الموارد المالية ترشيد التصرف في الرصيد البشري الموجود لذلك انصبت الجهود من أجل تعميم بطاقات الوصف الوظيفي للإلمام بالشغورات والتي من شأنها أن تساعد على ترشيد التصرف في الموارد البشرية وأن تدعم دور النساء في الولوج إلى مواقع صنع القرار على قدم المساواة مع الرجل.

كذلك الأمر بالنسبة إلىالتحديات الرامية لرقمنة الإدارة وتعصيرها للارتقاء بجودة الخدمات الموجهة للمواطن وطالبي الخدمات.

فإن الرؤية المستقبلية للبرنامج 9 القيادة والمساندة لمهمة التجهيز في مستهل 2035هي الانخراط ضمن توجهات الدولة نحو ترسيخ مقومات الحوكمة الرشيدة و تحديث ورقمنة القطاع العمومي و الانخراط في الإستراتيجية الوطنية المستقبلية للذكاء الاصطناعي للارتقاء بجودة الخدمات المسداة و تعصير وسائل العمل الإداري لدعم البرامج الأخرى للمهمة ومواكبة التطور التكنولوجي لتحقيق أهدافها وتحسين آدائها وترشيد التصر ف في موارد مهمة التجهيز والإسكان وضمان ديمومة ميزانيتها وذلك بما يتوافق مع الالتزامات الدولية خاصة منها المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة وبالتحديد الهدف 16 وخاصة النقطة 7 منه الذي يعنى بالتشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التـنمية المستدامة وإمكانية وصول الجميع إلى العدالة وبناء مؤسسات فعّالة وشاملة وخاضعة للمساءلة في أفق 2030 بالإضافة إلى الهدف 5 الذي يرمي إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتقليص الفوارق بينهما، إلى

جانب الالتزامات الوطنية الخاصة بقطاع التجهيز كما يعكسه القانون الأساسي للميزانية وتوجهات رئاسة الحكومة المضمنة بمناشير إعداد الميزانية وكذلك التزاما بتوجهات القطاع المضمنة بالمخطط الثلاثي 2023-2025 ناهيك عن كل التشريعات الوطنية المتعلقة بمناهضة كل أشكال العنف و التمييز ضد المرأة وخاصة منها القانون عدد 58 لسنة 2017.

فعلى المدى المتوسط تتمثل غاية البرنامج 9 في تحقيق جودة الخدمات لكسب رضائية المواطن وكافة المتدخلين في القطاع وترشيد التصرف في الموارد المادية والميزانيتية بما يضمن حوكمة المهمة بكل برامجها من تحقيق للشفافية والمساءلة والنجاعة بالإضافة إلى ضمان ديمومة الميزانية حتى تتمكن جل البرامج المكونة لمهمة التجهيز من الإيفاء بالتزاماتها وتحقيق اهدافها وتحسين آدائها للنهوض بقطاع التجهيز والإسكان.

وترتكز إستراتيجية البرنامج 9 إلى محورين إستراتيجيين:

– دعم حوكمة مهمة التجهيز والإسكان من خلال متابعة تنفيذ إستراتيجية المهمة وتفعيل اللجان الإستراتيجية ومتابعة تطبيق قراراتها

–ضمان تسيير ناجع لموارد مهمة التجهيز من خلال مساندة البرامج وترشيد التصرف في الموارد البشرية والمالية واللوجستية.

2.1 الهياكل المتدخلة:

البرنامج 9 القيادة والمساندة يحوي برنامجين فرعيين مركزيين القيادة : تسعى لتحقيق حوكمة المهمة والمساندة وهو برنامج فرعي ثان يضمن التسيير الناجع لموارد المهمة وترشيد التصرف في الموارد البشرية والمالية واللوجستية و 24 برنامجا فرعيا جهويا للقيادة والمساندة تدعم أداء البرنامج وتحقيق أهدافه الإستراتيجية على المستوى الجهوي.

1 - أهداف ومؤشرات الأداء

1.1 تقديم الأهداف ومؤشرات الأداء

▪ الهدف 9-1: تحسين حوكمة المهمة

إن هذا الهدف الإستراتيجي المتمثل في تحسين حوكمة المهمة هو هدف مرتبط بالمحور الإستراتيجي الأول دعم الحوكمة ويتجسد ذلك من خلال المؤشرات الإستراتيجية التابعة له والتي من المتوقع ان تضمن تحسين آداء البرامج من خلال المؤشر الأول الذي يقيس نسبة تحقيق أهداف مختلف البرامج التابعة لمهمة التجهيز والإسكان

بالإضافة للمؤشر الثاني الذي يرصد التط ور السنوي لزيارة المواقع الإلكترونية لمهمة التجهيز وذلك حرصا على تحقيق رضائية المواطن بتحسن جودة الخدمات الرقمية وبالتالي ضمان الشفافية والنجاعة والمسائلة من خلال تفعيل حوار التصرف.

▪ المؤشرات:

✓المؤشر 1.1.9 نسبة تحقيق أهداف المهمة

يقيس هذا المؤشر معدل انجاز أهداف المهمة مقارنة بالتقديرات المرسومةولقد أرجي استبدال هذا المؤشر إلى حين الحصول على مخرجات عمل اللجنة الإستراتيجية للوزارة

✓تقديرات المؤشر 1.1.9

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
المؤشر 1.1.9: نسبة تحقيق أهداف المهمة	النسبة المئوية (%)	92	98	99	99	99

من المتوقع أن يبلغ مستوى انجاز أهداف المهمة 9%9 خلال سنة 2025 حيث هناك سعي لتحسين مستوى مختلف المؤشرات الخاصة بالأهداف التي عرفت أقل نسب إنجاز مقارنة بالتوقعات المرسومة خلال سنة 2024 ومن المنتظر أن يعرف مستوى انجاز أهداف المهمة تطورا خلال السنوات 2025-2026 و2027 وذلك بفضل الإصلاحات الهيكلية وبرامج الاستقرار الاقتصادي والمالي الذي تنفذه المهمة.

✓ المؤشر 2.1.9: التطور السنوي لزيارة مواقع واب المهمة

المؤشر يعبر على التواصل مع المواطنين عبر موقع واب الوزارة وهو مرتبط بتحسين حوكمة المهمة وخاصة بركيزة من ركائز الحوكمة الرشيدة المتجسدة في مبدأ الشفافية والنفاذ للمعلومة بكل يسر.

✓تقديرات المؤشر2.1.9

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	توقعات	تقديرات		
		2023	2024	2025	2026	2027
التطور السنوي لزيارة مواقع واب المهمة	عدد/يوم	473	700	800	1000	1100

هذا المؤشر يثبت مدى شفافية المهمة في علاقة بالمواطن وتدعيم الحوكمة المفتوحة التي تعتبر من آليات تحسين الحوكمة بمهمة التجهيز ومن المتوقع أن يبلغ عدد الزائرين للموقع 800 مواطن باليوم الواحد سنة 2025

ومع التحسينات التي سيتم إدخالها بإدماج صفحة الفايسبوك في احتساب هذا المؤشر والتحسينات التي سيتم إدخالها على موقع الواب سنة 2024 و2025 و2026 سيسجل هذا المؤشر إرتفاعا على التوالي انطلاقا من 2025 ب 800 و1000 و1100 زائر في اليوم وهذا ما سينعكس إيجابا على آداء البرنامج 9 فيما يخص المحور الإستراتيجي المهتم بدعم حوكمة المهمة على المدى المتوسط.

▪ الهدف 9-2-: ترشيد التصرف في الموارد البشرية حسب الحاجة وضمان المساواة وتكافؤ الفرص

هذا الهدف إستراتيجي مرتبط بالمحور الإستراتيجي الثانيضمان تسيير ناجع لموارد مهمة التجهيز من خلال مساندة البرامج وترشيدا لتصرف في الموارد البشرية والمالية واللوجستية

وهو يعنى أساسا بجزئه المتعلق بترشيد التصرف في الموارد البشرية من خلال مؤشر يهم تكوين الأعوان بطريقة ناجعة ترتب الأولويات وتضمن المساواة وتكافؤ الفرص لتحسين أداء البرامج.

▪ المؤشرات:

✓ المؤشر 1.2.9: نسبة الأعوان المتكونين في المجالات ذات الأولوية

المؤشر إستراتيجي يهدف إلى تحقيق تكافؤ الفرص بين المتكونين خصوصا في المجالات التكوينية ذات الأولوية دون تهميش أي شريحة وضمان المساواة بينهم.

✓ تقديرات المؤشر 1.2.9

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	توقعات	تقديرات		
		2023	2024	2025	2026	2027
نسبة الأعوان المتكونين في المجالات ذات الأولوية	%	13,16	44	46	48	50

وفيما يتعلق بتقدم إنجاز مخطط التكوين لسنة 2025 تبدو الظروف ملائمة وواعدة للمحافظة على ما تم إنجازه خلال السنة الفارطة والعمل على بلوغ نسبة أكثر تفاؤل (46%) خاصة من خلال استئناف أنشطة التكوين المستمر . وقد تم تغيير قاعدة احتساب هذا المؤشر لتضم مجالات ذات أولوية متعددة فرضتها رئاسة الحكومة هذا ما يفسر تضاعف نسبة المتكونين في المجالات ذات الاولوية.

✓المؤشر 2.2.9: تمثيلية المرأة في الخطط الوظيفية

مؤشر إستراتيجي في علاقة وطيدة بالهدف الذي يمثله فهو يجسد حسن التصرف في الموارد البشرية وضمان المساواة وتكافؤ الفرص بين النساء والرجال من حيث الانتفاع بالخطط الوظيفية والقصد منه دعم دور المرأة كشريك فاعل للرجل من خلال دعم ولوجها لمواقع القرار بتقليص الفوارق المبنية على الجنس في الانتفاع بالامتيازات المبنية على شروط واضحة قانونيا.

✓تقديرات المؤشر 2.2.9

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	توقعات	تقديرات		
		2023	2024	2025	2026	2027
تمثيلية المرأةفي الخطط الوظيفية	قاعدة 100	102	100	97	95	92

من المتوقع أن يشهد هذا المؤشرتراجعا خلال سنة 2025 على أنه من المتوقع أن يشهد خلال السنوات الموالية وإلى حدود سنة 2027 انخفاضا نسبيا نتيجة الاستقرار النسبي الذي قد يشهده عدد الخطط الوظيفية المشغولة من ناحية واستقرار نسبة الإطارات النسائية من ناحية أخرىليبلغ (102-100). بالإضافة أنه ورغم ما تم تسجيله منقيمة مقبولة على مستوى تمثيلية المرأة بالخطط الوظيفية بالوزارة إلى أنه لا يمكن أن يعكس بصفة ثابتة المنحى الإيجابي للمؤشر حيث تم

تسجيل هذه القيمة باعتبار جميع الخطط ويبقى التفاوت على مستوى طبيعة الخطط من ناحية (من رئيس مصلحة إلى مدير عام) وانخفاض مشاركة المرأة بالخطط الوظيفية على المستوى الجهوي مقارنة بما تم تسجيله على المستوى المركزي من ناحية أخرى

الهدف 9-3: ضمان ديمومة الميزانية وترشيد التصرف في الموارد المالية مع ضمان نجاعة البرامج

هذاالهدف الإستراتيجي الثالث مرتبط بدوره بالمحور الإستراتيجي الثاني ضمان تسيير ناجع لموارد مهمة التجهيز من خلال مساندة البرامج وترشيد التصرف في الموارد البشرية والمالية واللوجستية.

- **المؤشرات:**

✓ المؤشر 1.3.9: نسبة تحقيق ديمومة الميزانية

يقيس هذا المؤشر الإستراتيجي نسبة تغطية المبرمج من النفقات ضمن مختلف أقسام الميزانية للمنجز منها فعليا وهو في ترابط تام مع الهدف الإستراتيجي الذي يرمي إلى ضمان ديمومة الميزانية وترشيد التصرف في الموارد المالية بطريقة ناجعة تضمن تغطية البرمجة الميزانيتية للنفقات الوجوبية (متخلدات المهمة) والحتمية والجديدة.

يهدف هذا المؤشر إلى تحقيق نسبة إنجاز للاعتمادات التي وقع تقديرها وترسيمها بنسبة 100%

✓تقديرات المؤشر1.3.9

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	توقعات	تقديرات		
		2023	2024	2025	2026	2027
نسبة تحقيق ديمومة الميزانية	%	85,9	99	99,3	100	100

بالنسبة لسنوات 2025 و2026 و2027 من المنتظر أن تبلغ النسبة تدريجيا 100 %ويتطابق المبرمج مع المنجز دون زيادة ولا نقصان وذلك بإتباع توجهات رئاسة الحكومة وبرمجة تعتمد معايير موضوعية

مضبوطة وتكريس آليات جديدة على غرار استحداثتطبيقة داخلية لإعداد تقديرات الميزانية و التي سيتم فيها تشريك البرامج الفرعية الجهوية و المركزية في ضبط التقديرات بكل شفافية وواقعية تتماشى مع الاحتياجات الحقيقية وإيلاء أهمية لمتخلدات السنوات السابقة و خاصة متخلدات التنوير العمومي.

✓المؤشر 2.3.9: تكلفة التسيير لكل عون

يهدف هذا المؤشر الإستراتيجي إلى المتابعة السنوية لتطور الاعتمادات المخصصة لمصاريف التسيير المخصصة لكل عون وذلك لتحقيق الغاية من الهدف الإستراتيجي أي ترشيد التصرف في الموارد المالية بطريقة ناجعة تضمن ديمومة الميزانية.

✓تقديرات المؤشر2.3.9

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	توقعات	تقديرات		
		2023	2024	2025	2026	2027
تكلفة التسيير لكل عون	أ.د	4.881	5.183	5.502	5.842	6.202

– من المتوقع أن تبلغ تكلفة التسيير لكل عون خلال سنة 2025 نسبة 5.502. وذلك باعتبار تواصل تقلص عدد الأعوان (3%–) من جهة وزيادة نفقات التسيير (3%) من جهة أخرى.

كما ننتظر أن تحافظ قيمة المؤشر على استقرارها خلال الثلاث سنوات القادمة (106) وذلك بالاعتماد على استقرار نسبة تطور نفقات التسييرفي حدود 3% ونسبة تطور عدد الأعوان في حدود 3%–.

وسيتم العمل سنة 2025 على مزيد إحكام التصرف الرشيد في نفقات التسيير وخاصة النفقات ا لمخصصة للطاقة،تحديد الحاجيات بكل دقة،الإعداد الجيد للبرمجة السنوية للنفقات،تجميع الشراءات،التوزيع الأمثل لنفقات التسيير بين البرامج

2-2 تقديم الأنشطة وعلاقتها بالأهداف ومؤشرات الأداء

جدول عدد1:

الأنشطة ودعائم الأنشطة

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2025	الأنشطة	التقديرات المالية	دعائم الأنشطة (*)

				2024	
9-1: تحسين حوكمة المهمة	**المؤشر 9-1-1: نسبة تحقيق أهداف المهمة**	99%	1- التنسيق الاتصال والعلاقات الدولية	103	-اجتماعات دورية لدعم الرقمنة بالوزارة -اجتماعات دورية لدعم العلاقات الدولية : من مخرجاتها الدعم الفني لمشاريع البنية التحتية وتبادل الخبرات لإدراج البيانات المفتوحة النصوص المتعلقة بجودة الخدمات + لجنة إرساء نظام الجودة
	المؤشر 9-1-2: التطور السنوي لزيارة مواقع واب المهمة	**800زائر/ في اليوم**	التدخل العمومي	3.320	برنامج الألسكوا
			المساندة	7.230	ندوة المديرين الجهويين لمتابعة نسق صرف الاعتمادات
9-2:					-ندوة الإطارات الجهوية
2/9ترشيد التصرف في الموارد البشرية حسب الحاجة وضمان المساواة وتكافؤ الفرص	**المؤشر 9-2-1: نسبة الاعوان المتكونين في المجالات ذات الاولوية**	46 %	المساندة	33.716	الأمر عدد **2022**-1283 المؤرخ 30 سبتمبر 2022 المتعلق بالرقابة الداخلية+ لجنة النوع الاجتماعي+ إرساء خلية لمتابعة التأجير
			التصرف في العقارات والتجهيزات	1.635	اجتماعات لحل المشاكل العقارية
	المؤشر 9-2-2: تمثيلية المرأة في الخطط الوظيفية	97%	اعتمادات محالة	4.299	-اجتماعات دورية لمتابعة استهلاك الاعتمادات تفضي إلى توصيات لاستهلاك الاعتمادات المفوضة والمحالة+دراسة متعلقة بتشخيص وتحليل النوع الاجتماعي بوزارة التجهيز - ندوة المديرين الجهويين
9-3: ضمان ديمومة الميزانية وترشيد التصرف في الموارد المالية مع ضمان نجاعة البرامج	**المؤشر 9-3-1: سبة تحقيق ديمومة الميزانية**	99.3%			-ندوة الإطارات الجهوية -لجنة متابعة النوع الاجتماعي
	المؤشر 9-3-2: كلفة التسيير لكل عون	**أ.د5.502**			-خلية لمتابعة مسار التأجير -متابعة استهلاكالاعتمادات شهريا -إعداد وتحيين البرمجة السنوية للنفقات

(*) دعائم الأنشطة: يتعين أن تكون ذات طابع استراتيجي ولا يترتب عنها انعكاسات مالية

3- الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى (2025-2027)

جدول عدد 3

تقديرات ميزانية البرنامج

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتماداتالدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

بيـــــان النفقات		إنجازات 2023	ق م ـ ق م تعديلي 2024 (1)	تقديرات 2025(2)	المبلغ (1) - (2)	النسبة (%)
نفقات التأجير	اعتماداتالتعهد	27235	33200	32800	-400	-1%
	اعتماداتالدفع	27582	33200	32800	-400	-1%
نفقات التسيير	اعتماداتالتعهد	6215	7527	7783	256	3%
	اعتماداتالدفع	6179	7527	7783	256	3%
نفقات التدخلات	اعتماداتالتعهد	2892	3522	3320	-202	-6%
	اعتماداتالدفع	2892	3522	3320	-202	-6%
نفقات الاستثمار	اعتماداتالتعهد	2599	3500	7090	3590	103%
	اعتماداتالدفع	4807	5000	6600	1600	32%
نفقات العمليات المالية	اعتماداتالتعهد	0	0	0	0	0%
	اعتماداتالدفع	0	0	0	0	0%
* المجموع	اعتمادات التعهد	**39287**	**47749**	**50993**	**3244**	**7%**
	اعتماداتالدفع	**41460**	**49249**	**50503**	**1254**	**3%**

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.

جدول عدد4

إطار النفقات متوسط المدى (2025 – 2027)

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

البيان	إنجازات 2023	ق.م 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026	تقديرات 2027
نفقات التأجير	27582	33200	32800	33822	36823
نفقات التسيير	6179	7527	7783	8026	8738
نفقات التدخلات	2892	3522	3320	3423	3727
نفقات الاستثمار	4807	5000	6600	6806	7410
نفقات العمليات المالية	0	0	0	0	0
المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**41460**	**49249**	**50503**	**52077**	**56698**
المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات					

تقدر ميزانية البرنامج 9 لسنة 2025 ب 50503 م د تنقسم إلى 43903 أ د ميزانية التصرف بما فيهاقسم التأجير والتسيير وقسم التدخل وتقديرات ب 6600 م د في قسم الاستثمار ومن المنتظرأن يبلغ حجم الميزانية للبرنامج 9 القيادة والمساندة 56698أد في أفق 2027،

تتبني تقديرات في ما يخص التأجير على أسس واقعية موضوعية تأخذ بعين الاعتبار التوجهات الحكومية المجسدة ضمن منشور رئاسة الحكومة أي مزيد التحكم في كتلة الأجور من خلال الإحالات على التقاعد مع مراعاة الحاجات الأكيدة للانتداب مع الأخذ بعين الاعتبار للتراخيص التي يتوقع الموافقة عليها خلال سنة 2024 و انعكاساتها على ميزانية 2025 مع تأثير الزيادات في الأجور المبرمجة 2025 و هو ما يبينه المؤشر الخاص بنسبة تحقيق ديمومة الميزانية و مؤشر كلفة التسيير لكل عون دون تجاوز نسبة 4%فيما يخص تطور تقديرات قسم التسيير.

أما فيما يخص اعتمادات الاستثمار المبرمجة فقد تم إعطاء الأولوية للمشاريع المتواصلة والمشاريع الجديدة ذات الاولوية القصوى مع الأخذ بعين الاعتبار لجميع الطلبات الواردة علينا واحترام التوجهات الواردة بالمنشور عدد11 لسنة 2025.

وتضمن الأنشطة المبرمجة تحقيق الأداء الجيد للبرنامج وتحقيق أهدافه بوصفها تعكس حلقة الوصل بين إطار القدرة على الأداء وتقدير ات الميزانية من جهة أخرى لدعم الحوكمة وترشيد التصرف في الموارد البشرية والمالية لضمان تحقيق السياسات العمومية الخاصة بقطاع التجهيز والإسكان.

الـمـــــــــــلاحق

بـطا قـا ت مـؤشر ا ت ا لأد ا ء

بطاقة المؤشر: النسبة التراكمية لتقدم انجاز المخطط المعتمد للطرقات السيارة

رمز المؤشر :1.1.1

I- الخصائص العامة للمؤشر:

1- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:تطوير شبكة الطرقات السيارة والطرقات المرقمة على الصعيد الوطني والمغاربي

2- تعريف المؤشر :يبرز هذا المؤشر طول الطرقات السيارة في طور الاستغلال والمنجزة باعتبار دورها في تعزيز ربط مختلف جهات البلاد وربط البلاد التونسية بالحدود الليبية و / أو الجزائرية، وما يوفره ذلك من ربح للوقت وسلامة لمستعمليه وتنشيط للتبادلات التجارية مع البلدان المجاورة.

3- طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة

4- نوع المؤشر: مؤشر منتوج

5- المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:(مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي)

II- التفاصيل الفنية للمؤشر:

1- طريقة احتساب المؤشر: طول الطرقات السيارة المنجزة / طول الطرقات السيارة المبرمجة

2- وحدة المؤشر: نسبة مئوية

3- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: وحدة متابعة انجاز مشاريع الطرقات السيارة وتحرير حوزة الطرقات المهيكلة بالمدن وشركة تونس الطرقات السيارة

4- تاريخ توفر المؤشر: سنوي

5- القيمة المستهدفة للمؤشر: بلوغ 72 نسبة مئوية بحلول عام 2027

6- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج :وحدة متابعة انجاز مشاريع الطرقات السيارة وتحرير حوزة الطرقات المهيكلة بالمدن

III- قراءة في نتائج المؤشر:

1-سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات

		2023		2025	2026	2027
النسبةالتراكميةلتقدمانجازالمخططالمعتمدللطرقاتالسيارة	نسبةمئوية	58	62	66	70	72

2- تحليل النتائج وتقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر:

طول الطرقات السيارة المبرمجة =1324 كم. هذا الطول هو مجموع طول الطرقات السيارة في طور الاستغلال وطول الطرقات السيارة في طور الانجاز و طول الطرقات السيارة في طور الدراسة و طول الطرقات السيارة التي تم الانتهاء من دراستها:

طول الطرقات السيارة في طور الاستغلال = 659 كم (تونس- بوسالم 121كم، تونس - قابس 395كم ،مدنين - راس الجدير 92 كم وتونس – بنزرت 51 كم).

طول الطرقات السيارة في طور الانجاز = 270 كم (قابس- مدنين84 كم و المتوقع الانتهاء من أشغالها مع نهاية الثلاثية الاولى لسنة 2023 والطريق السيارة تونس – جلمة بطول 186كم و التي تم الإنطلاق في أشغالها مع موفى سنة 2022 و من المتوقع الإنتهاء من الأشغال خلال سنة 2026) ،

طول الطرقات السيارة التي تم الانتهاء من دراستهاو بصدد البحث عن التمويلات اللازمة لإنجاز أشغالها = 200 كم (الطريق السيارة جلمة – سيدي بوزيد 44 كم و الطريق السيارة سيدي بوزيد – قفصة 95 كم و الطريق السيارة جلمة – القصرين 61 كم و بعد توفر الإعتماداتاللازمة ، من المتوقع الانطلاق في الأشغال خلال الفترة المتراوحة بين سنة 2029 و سنة 2035.

طول الطرقات السيارة في طور الدراسة = 195 كم الطريق السيارة بوسالم – الحدود الجزائرية (80 كلم و من المتوقع الانتهاء من الدراسة مع موفى الثلاثي الثاني لسنة 2024 و بعد توفر الإعتمادات اللازمة من المؤمل الانطلاق في الأشغال الخاصة بالقسط الرابط بين بوسالم و فرنانة بطول 40 كم خلال سنة 2026 و خلال سنة 2031 بالنسبة للجزء الرابط بين فرنانة و الحدود الجزائرية) أما إيصال الطريق السيارة إلى مدينة الكاف (115 كم و من المتوقع الإنتهاء من الدراسة مع موفى الثلاثي الثاني لسنة 2024 و بعد توفر الإعتمادات اللازمة من المتوقع الانطلاق في الأشغال خلال سنة 2027).

3- تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- تحرير حوزة مشاريع الطرقات السيارة تتطلب الكثير من الإجراءات الإدارية والقانونية الطويلة نظرا لتداخل العديد من الأطراف.
- إيجاد تمويل لإنجاز أشغال الطرقات السيارة.
- رفض بعض مالكي قطع الأراضي لإنجاز الأشغال فوق أراضيهم.

- أشغال تحويل شبكات جملة المستلزمين (الشركة التونسية للكهرباء والغاز، الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه، المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية ...) تتطلب مدة زمنية طويلة.

بطاقة المؤشر: نسبة الطرقات التي عرضها يستجيب للمواصفات الفنية (عرض يساوي أو يفوق 7 أمتار)

رمز المؤشر :2.1.1

I- الخصائص العامة للمؤشر:

1- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:تطوير شبكة الطرقات السيارة والطرقات المرقمة على الصعيد الوطني والمغاربي

2- تعريف المؤشر :يبرز هذا المؤشر طول الطرقات المرقمة التي عرضها يساوي أو يفوق 7 أمتار وكذلك طول الطرقات المضاعفة باعتبار دورها في تعزيز ربط مختلف جهات البلاد وما يوفره ذلك من ربح للوقت وسلامة لمستعمليه وتنشيط للتبادلات التجارية بين الجهات وبين الولايات الساحلية والولايات الداخلية ومع الدول المجاورة.

3- طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة

4- نوع المؤشر: مؤشر منتوج

5- المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:(مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي)

II- التفاصيل الفنية للمؤشر:

1- طريقة احتساب المؤشر : طول شبكة الطرقات المعبدة بعرض يساوي أو يفوق 7م إلى حد ديسمبر للسنة / الطول الجملي لشبكة الطرقات المعبدة إلى حد ديسمبر لنفس السنة.

2- وحدة المؤشر: نسبة مئوية

3- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإدارة العامة للجسور والطرقات

4- تاريخ توفر المؤشر :سنوي

5- القيمة المستهدفة للمؤشر[11]: بلوغ 75.4 % بحلول عام 2027

11القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط(ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي..)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

6- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:إدارة البرمجة ومتابعة المشاريع

III- قراءة في نتائج المؤشر :

1-سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات 2023	2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026	تقديرات 2027
المؤشر 2.1.1 نسبة الطرقات التي عرضها يستجيب للمواصفات الفنية	%	**71,2**	**73,1**	**73,9**	**74,8**	**75,4**
طول شبكة الطرقات المعبدة بعرض يساوي أو يفوق 7م إلى حد ديسمبر للسنة	كلم	11 967,3	12 413,1	12 630,6	12 861,8	13 036,2
الطول الجملي لشبكة الطرقات المعبدة إلى حد ديسمبر لنفس السنة *	كلم	16 817,7	16 986,8	17 086,8	17 186,8	17 286,8

* تم احتساب زيادة سنوية مقدرة ب 100 كلم تخص ترقيم بعض المسالك الريفية الى طرقات محلية

2- تحليل النتائج وتقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر:

نلاحظ أن طول شبكة الطرقات المعبدة بعرض يساوي أو يفوق 7متر إلى حد ديسمبر للسنة هي في ارتفاع من سنة إلى أخرى ولكن بما أن الطول الجملي لشبكة الطرقات المعبدة إلى حد ديسمبرلنفس السنة هو كذلك في ارتفاع فإن المؤشر لم يعرف نموا كبيرا خلال السنوات 2025 و2026.

يساهم في تطور هذا المؤشر العديد من مشاريع الطرقات المهيكلة وكذلك تهيئة وتطوير الطرقات المرقمة التي هي بصدد الانجاز من ذلك:

مضاعفة ط م 533 بين ط م 546 وقلعة الأندلسووصلة المرفأ المالي ط م 533، أشغال امتداد الطريق X 20 (ط ج 31 – المخرج الغربي) وكذلك أشغال الطريق X4 باعتبار محول على مستوى تقاطع الطريقين (X4-X20). هذا فيها يتعلق بطرقات تونس الكبرى.

تتواصل أشغال محول على مستوى تقاطع الطريق الحزامية كلم 4 بصفاقس مع ط ج 82(القسط 4)

تتواصل أشغال المدخل الشمالي الجنوبي لمدينة صفاقس الجزء الأول والثاني والثالث.

تتواصل أشغال مضاعفة الطريق الجهوية 27 بين نابل وقربة الجزء الأول والجزء الثاني بين قربة ومنزل تميم.

تتواصل أشغال ربط تطاوين بالطريق السيارة أ 1 ومضاعفة الطريق الرومانية (ط ج 117) بمدنين وبناء منشأة فنية على الطريق الجهوية 128 قربص بنابل.

- تتواصل أشغال تهيئة الطرقات المرقمة برنامج 2019بطول 195.8 كلم نظرا لفسخ بعض الصفقات.
- تتواصل أشغال بعض أقساط من برنامج سد الثغرات 200 كلم من الطرقات المرقمة نظرا لفسخ بعض الصفقات.
- انطلقت أشغال الجسر الرئيسي: إحداث وصلة ربط دائمة بين الطريق السيارة أ 4 ومدينة بنزرت قسط 2 خلال 2024
- انطلقت أشغال تهيئة 68 كلم من الطرقات المرقمة بتمويل من الصندوق الكويتي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تهذيب الطريق الجهوية رقم 75 أ2 (E275) بولاية جندوبة على طول 23 كلم وتهذيب الطريق الجهوية رقم 173 بولاية الكاف على طول 45 كلم خلال الثلاثي الأخير لسنة 2023
- انطلقت أشغال تهيئة 108,8 كلم من الطرقات المرقمة بتمويل من البنك الافريقي للتنمية (PMIR-2) مع نهاية سنة 2023 أما تهيئة 29,9 كلم فستنطلق خلال 2024.

3- تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- عدم وجود منظومة اعلامية لاحتساب تطور المؤشر
- تطور طول الشبكة المعبدة بترقيم طرقات جديدة يجعل نسبة تطور المؤشر تنخفض
- ارتباط برمجة وانجاز الأنشطة بتوفر التمويل الخارجي
-

بطاقة المؤشر: النسبة التراكمية لتهيئة المسالك الريفية لفائدة النساء والرجال على حد السواء

رمز المؤشر :1.2.1

I- الخصائص العامة للمؤشر:

1- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:تحسين نفاذ النساء والرجال في المناطق الريفية المعزولة إلى شبكة الطرقات وضمان سلامتهم

2- تعريف المؤشر: يبرز هذا المؤشر تطور طول شبكة المسالك الريفية المهيئة

3- طبيعة المؤشر: مؤشرنجاعة

4- نوع المؤشر: مؤشر منتوج

5- المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: (مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي)

II- التفاصيل الفنية للمؤشر:

1- طريقة احتساب المؤشر: طول المسالك الريفية المهيئة / الطول الجملي لشبكة المسالك الريفية

2- وحدة المؤشر: النسبة المئوية

3- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: احصائيات تقوم بها إدارة استغلال وصيانة الطرقات

4- تاريخ توفر المؤشر: سنوي

5- القيمة المستهدفة للمؤشر[2]: بلوغ 49.7 النسبة المئوية بحلول عام 2027

6- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:الإدارة العامة للجسور والطرقات

III- قراءة في نتائج المؤشر:

1-سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

2 القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط(ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي..)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
النسبةالتراكميةلتهيئةالمسالكالريفيةلفائدةالنساءوالرجالعلىحدالسواء	النسبةالمائوية	48.4	49.1	49.5	49.6	49.7

2- تحليل النتائج وتقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر:

على ضوء إنجازات سنة 2023 تم تحيين لتقديرات المؤشر لسنة 2024 والسنوات الموالية وذلك مقارنة بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2024.

أهم المشاريع التي لها تأثير على نتائج هذا المؤشر هي انجاز تهيئة 912 كلم من المسالك الريفية موزعة على 22 ولاية بتمويل من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ، وقد انطلق الج زء الأولبطول حوالي 464 كلم في سبتمبر 2021 وانطلق الجزء الثاني بطول 450 كلم بداية سنة 2023. وتقدر نسبة تقدم انجاز الدفعة الأولى 76% أما الدفعة الثانية فـ 33,3% وذلك إلى حد ديسمبر 2023.

وهذا سيساهم في تطور طول الشبكة المهيئة مما يعزز تحسين وصول النساء والرجال إلى المراكز الاجتماعية والاقتصادية ويؤمن السلامة للنساء العاملات في المجال الفلاحي.

3- تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

البحث عن تمويل

- طول اجراءات ابرام الصفقات (دراسات وأشغال) باعتبار التنسيق مع الولايات لتحديد المسالك التي يتم برمجتها للدراسة

- تنوع المتدخلين عند إنجاز المسالك حيث يأخذ هذا المؤشر بعين الاعتبار المسالك التي يتم تهيئتها في إطار البرامج السنوية لتنمية والتنمية المندمجة التي تشرف عليها الإدارات الجهوية للتجهيز لفائدة المجالس الجهوية للولايات.

- ترقيم المسالك الريفية إلى درجة طرقات محلية مما يؤثر على طول الشبكة المهيئة

بطاقة المؤشر: مؤشر جودة شبكة الطرقات المرقمة

رمز المؤشر :1.3.1

I- الخصائص العامة للمؤشر:

1- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:المحافظة على جودة شبكة الطرقات

2- تعريف المؤشر: الصيانة العادية والدورية للطرقات المرقمة للمحافظة على المعبد وتوابعه (ما عدى الطرقات التي هي بصدد الأشغال) في حالة حسنةوالعناية بالتجهيزات الموجودة لتأمين سهولة إستعمال الطريق بشكل مريح وآمن.

3- طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة

4- نوع المؤشر: مؤشر منتوج

5- المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: (مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي)

II- التفاصيل الفنية للمؤشر:

1- طريقة احتساب المؤشر:

(ط.ح.ح100x) + (ط.ح.م50x) + (ط.ح.س10x)

مؤشر الجودة= ------- ----------

ط..ش.ط.م

مصطلحات:

ط.ح.ح :طرقات في حالة حسنة : لا تظهر بها أي عيوب (تشققات –تجزعات...)،

ط.ح.م :طرقات في حالة متوسطة : تظهر بها عيوب سطحية و جزئية (بأماكن محدودة) ولا تشمل هيكل الطريق (الطبقات السفلية)، كما تمت بها عدة تدخلات لإصلاح الحفر.

ط.ح.س: طرقات في حالة سيئة: تظهر بها عيوب عامة من ذلك التشققات العميقة ، التجزعات، الإعوجاجات و التخددات ، الخ...

م.ج.ط.م: مؤشر جودة الطرقات المرقمة

ط.ش.ط.م: طول شبكة الطرقات المعبدة

ط.ش.ط.غ.م: طول شبكة الطرقات غيرالمعبدة

2- وحدة المؤشر: النسبة المئوية

3- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإدارات الجهوية للتجهيز والإسكان

4- تاريخ توفر المؤشر: سنوي

5- القيمة المستهدفة للمؤشر[3]: بلوغ 75 النسبة المئوية بحلول عام 2027

6- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:إدارة استغلال وصيانة الطرقات

III- قراءة في نتائج المؤشر :

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2024	التقديرات		
		2023		2025	2026	2027
معدل جودة شبكة الطرقات المرقمة من جملة كامل الشبكة	%	**67,6**	70,4%	**71,3**	**73,2**	**75,0**
الطول المعبد لشبكة الطرقات المرقمة	**كلم**	16818	16897	17018	17118	17218
الطول المعبد المعني بالمؤشر	**كلم**	**16442**	16581	**16642**	**16742**	**16842**
الطول في حالة حسنة	كلم	8060	8917	9060	9560	10060
الطول في حالة متوسطة	كلم	5534	4972	5134	4934	4734
الطول في حالة سيئة	كلم	2848	2692	2448	2248	2048
الطول غير المعبد لشبكة الطرقات المرقمة	**كلم**	**3172**	**3026**	**3022**	**2947**	**2872**

1-سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

2- تحليل النتائج وتقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر:

يبرز المؤشر تقليص أجزاء الطرقات التي تكون في حالة سيئة وذلك بإعطائها الأولوية في البرمجة والتدخل السريع بإصلاحها كما يأخذ برنامج الصيانة أيضا بعين الاعتبار الطرقات التي تكون في حالة متوسطة وذلك من أجل الضغط على كلفة الإصلاح . ويعمل البرنامج 1 على الترفيع في الاعتمادات المخصّصة لصيانة واستغلال الطرقات للحصول على شبكة في حالة حسنة وذات جودة عالية تؤمّن سهولة استعمال الطريق بشكل مريح وآمن.

3القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط وتتطابق أساسا مع السنة الثالثة من إطار النفقات متوسط المدى إلا أنه في صورة إمكانية تحديد قيمة تتجاوز هذه الفترة فإنه يمكن اعتمادها مع ضرورة تحديد السنة الخاصة بها

وفي إطار تحسين جودة المعبد يسعى البرنامج 1 إلى التغيير التدريجي بالمرور من تقنيات التغليف السطحي (بطبقة واحدة أو طبقتين) إلى التغليف باستعمال الخرسانة الإسفلتية خاصة وأن الطرقات المعبدة بهذه المادة تفوق النصف.

ولتحقيق النتائج المنشودة تقوم الإدارة بـ:

- المحافظة على جودة المعبد وتوابعه من حيث إصلاح القارعة على كامل شبكة الطرقات المعبدة، مسح الحواشي، إزالة الأعشاب وجهر مجاري المياه، شحن الحواشي، صيانة المنشآت الفنية والمائية وتركيز علامات الطرقات العمودية والتشوير الأفقي، وضع العلامات الكيلومترية وعلامات المنعرج وزلاقات الأمان، إزالة الرمال على طرقات بجهات الجنوب ومعالجة النقاط السوداء والزرقاء، صيانة المسالك الريفية.

- تجديد التغليف السطحي والتغليف بالخرسانة الإسفلتية للطرقات التي تتطلب التدخل وتغليف حواشي الطرقات التي يفوق عرضها 7 أمتار.

- وكذلك المحافظة على جودة التجهيزات الموجودة على الطرقات من ذلك التنوير العمومي، الأضواء المنظمة لحركة المرور، الجسر المتحرك ببنزرت، أنفاق باب سعدون وباب سويقة، وجسر رادس حلق الوادي.

3- تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- عدم القدرة الكافية لتحمل أعباء الأشغال لدى الشركات.
- محدودية عدد الشركات المؤهلة للقيام ببعض الأشغال الخصوصية المتعلقة بصيانة الطرقات.
- عدم التنسيق مع المستلزمين العموميين عند قيامهم بالأشغال الخاصة بهم.
- عدم إحترام الحمولة القانونية من قبل ناقلي البضائع.
- عدم توفر المواد المقطعية الكافية في العديد من الجهات

لذا يجب:

- إعتماد عقود صيانة لعدة سنوات مع الشركات الخاصة ومزيد ترشيد العمل مع المقاولات المتعاقد معها ضمن البرنامج الوطني التحفيزي للشباب أصحاب الشهائد العليا لبعث مقاولات صغرى في مجال الصيانة العادية للطرقات
- الإسراع بتركيز بنك معلومات للطرقات يساعد على البرمجة وتسهيل معرفة المعطيات المتعلقة بصيانة الطرقات
- توجيه دور الإدارة نحو المراقبة، التنسيق والتدخل السريع في الحالات الطارئة،
- ترشيد إقتناءالمعدات الجديدة وحسن صيانتها،
- مراجعة النصوص القانونية وعقود الإستغلال الوقتي مع المستلزمين العموميين،
- تكثيف المراقبة لحاملات الوزن الثقيل.

بطاقة المؤشر: نسبة إنجاز مشاريع المخطط الإستراتيجي

رمز المؤشر :1.1.2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: حماية المدن من الفيضانات في ظل التغيرات المناخية

2- تعريف المؤشر :النسبة التراكمية لإنجاز مشاريع المخطط الإستراتيجي لحماية المدن والتجمعات السكنية من الفيضانات التي تم قبولها وقتيا.

3- طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة

4- نوع المؤشر: مؤشر منتوج

5- المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:

II- التفاصيل الفنية للمؤشر:

1- طريقة احتساب المؤشر:

2- وحدة المؤشر: النسبة المئوية

3- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: العدد الجملي للمشاريع التي تم إنجازها وقبولها بصفة وقتية إلى حدود تاريخ تحيين المؤشر مقارنة بالعدد الجملي للمشاريع المبرمجة بالمخطط الإستراتيجي إلى غاية2020

4- تاريخ توفر المؤشر: نهاية السنة

5- القيمة المستهدفة للمؤشر: بلوغ - النسبة المئوية بحلول عام 2027

6- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج :جودة نصري (كاهية مدير)

III- قراءة في نتائج المؤشر:

1-سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات		تقديرات		
		2023	2024	2025	2026	2027

نسبةإنجازمشاريعالمخططالإستراتيجي	النسبةالمئوية	98	97	99	100	-

2- تحليل النتائج وتقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر:

تحليل المؤشر

3- تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- عدم التمكن في بعض الأحيان من فض الإشكالات التي تعترض إنجاز المشروع (تحويل مختلف الشبكات وتحرير مسار المشروع)

- التعدي على حرمة الملك العمومي للمياه عن طريق البناء الفوضوي بالاساس مما يعقد عملية القيام بالاشغال

- غياب منظومة معلوماتية بمصالح الدراسات و الأشغال بالإدارة

بطاقة المؤشر: النسبة السنوية لجهر المنشآت المنجزة للحماية من الفيضانات

رمز المؤشر :2.1.2

I- الخصائص العامة للمؤشر :

1- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: حماية المدن من الفيضانات في ظل التغيرات المناخية

2- تعريف المؤشر:مجمل مهام التدخل التي تقوم بها الإدارة للحماية وصيانة منشآت الحماية ضد الفيضانات

3- طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة

4- نوع المؤشر: مؤشر منتوج

5- المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:

II- التفاصيل الفنية للمؤشر:

1- طريقة احتساب المؤشر:

2- وحدة المؤشر: النسبة المئوية

3- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : تقوم مصلحة الصيانات بتسجيل المعطيات في قاعدة معلومات بصفة شهرية

4- تاريخ توفر المؤشر: شهريا

5- القيمة المستهدفة للمؤشر: بلوغ - النسبة المئوية بحلول عام 2027

6- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:شكري الخليفي (كاهية مدير)

III- قراءة في نتائج المؤشر :

1-سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات

		2023		2025	2026	2027
النسبةالسنويةلجهرالمنشآتالمنجزةللحمايةمنالفيضانات	النسبةالمئوية	99	55	66	77	89

2- تحليل النتائج وتقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر:

ترتبط تقديرات هذا المؤشر بعدد المشاريع المنجزة خلال السنة المنقضية حيث يتم إدراج جهر وتنظيف المنشآت المنجزة ضمن برنامج التدخل السنوي لجهر وتنظيف منشآت الحماية ذات الصلة.

وتجدر الإشارة إلى أنه انطلاقا من سنة 2024 تم تغيير طريقة احتساب المؤشر وذلك بالأخذ بعين الاعتبار التدخل المتكرر لجهر وتنظيف المنشآت خلال السنة الذي يبلغ حاليا 3 مرات في السنة ومن المتوقع ان يتواصل هذا النسق الى سنة 2025 وهو ما يفسر الفارق في النسب بين ما هو منجز خلال سنة 2023 أي 98 %و ما هو متوقع خلال السنوات التالية.

3- تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- محدودية الاعتمادات التي يتم تخصيصها للصيانة،
- القاء الفواضل بجميع انواعها من طرف المواطنين والمصانع،
- انسياب كميات كبيرة من المياه المستعملة نتيجة الربط العشوائي مما يعرقل احيانا القيامبالأشغال اللازمة،
- المؤشر لا يأخذ بعين الاعتبار جميع أنواع منشآت الحماية (أحواض تجميع المياه، الحواجز الترابية)،
- غياب منظومة معلوماتية بمصلحة الصيانة بالإدارة.

بطاقة المؤشر: نسبة حماية الشريط الساحليمن الانجراف البحري

رمز المؤشر: 1.2.2

I- الخصائص العامة للمؤشر:

1- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: ضمان حماية مستدامة ومندمجة للشريط الساحلي

2- تعريف المؤشر :هو النسبة التراكمية لإنجاز مشاريع حماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري المبرمجة في الفترة الممتدة من 2015-2020.

3- طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة

4- نوع المؤشر: مؤشر منتوج

5- المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:

II- التفاصيل الفنية للمؤشر:

1- طريقة احتساب المؤشر:

2- وحدة المؤشر: %

3- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإدارة العامة للمصالح الجوية والبحرية.

3 -تاريخ توفر المؤشر:

4 - 5- القيمة المستهدفة للمؤشر: بلوغ 100 % بحلول عام 2027

6- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:ناهد كلاعي

III- قراءة في نتائج المؤشر:

1-سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات		تقديرات		
		2023	2024	2025	2026	2027
النسبةالتراكميةلإنجازمشاريعحمايةالشريطالساحلي	%	1	20	50	80	100

2- تحليل النتائج وتقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر:

لم يتم احتساب المؤشر سنة 2022 بالقيمة المستهدفة الجديدة باعتبارها تنطلق سنة 2023 حسب مخطط التنمية 2023-2025. ومن المتوقع تحقيق نسبة انجاز للمؤشر تقدر بـ 15% لسنة 2024 و40% لسنة 2025، حيث تم الانطلاق في مشروع حماية الشريط الساحلي برجيش- سلقطة (الجزء 1) سنة 2024 وسيتم الانطلاق في انجاز الجزء الثاني من نفس المشروع سنة 2025. واستكمال أشغال مشروع ترميم الحاجز الواقي بمنطقة الإبر بطبرقة واست كمال مشروع حماية جزء من الشريط الساحلي بكاب الزبيب . بالإضافة على مواصلة مشروعي اعادة حاجز الحماية الحجري بالرفراف وترميم واعادة بناء جزء من الرصيف بالحوض الخارجي للميناء الترفيهي بالمنستير.

بطاقة المؤشر: النجاعة الطاقية للبنايات

رمز المؤشر : 1.3.2

I- الخصائص العامة للمؤشر:

1- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: انشاء بنايات مدنية ومنشآت مينائية مفوضة مستدامة

2- تعريف المؤشر:النجاعة الطاقية للبناية: معدل استهلاك الطاقة(التدفئة والتبريد).

3- طبيعة المؤشر: مؤشر نتيجة

4- نوع المؤشر: مؤشر منتوج

5- المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:

II- التفاصيل الفنية للمؤشر:

1- طريقة احتساب المؤشر:

2- وحدة المؤشر: /kwhم/2السنة

3- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مصدر إداري (اللجنة الفنية للبنايات المدنية).

4- تاريخ توفر المؤشر:

5- القيمة المستهدفة للمؤشر: بلوغ 50/kwhم/2السنةبحلول عام 2027

6- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:مدير الدراسات المعمارية والفنية

III- قراءة في نتائج المؤشر:

1-سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات

		2023		2025	2026	2027
النجاعةالطاقيةللبنايات	السنة/2م/kwh	68	60	60	55	50

2- تحليل النتائج وتقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر:

تحليل المؤشر:

3- تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

* ضعف الإطار التشريعي والترتيبي في مجال النجاعة الطاقية للبنايات.

* محدودية مجال تطبيق التقنين الحراري في المباني.

* ضعف التحسيس والتوعية لأهمية الإمكانيات المتاحة من الاقتصاد في الطاقة واستعمال المواد الايكولوجية.

* عدم الاستغلال الامثل للمواد الايكولوجية المتوفرة في السوق المحلية.

بطاقة المؤشر: مستوى الأداء الفني للمشاريع المينائية المفوضة

رمز المؤشر :2.3.2

I- الخصائص العامة للمؤشر:

1- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: انشاء بنايات مدنية ومنشآت مينائية مفوضة مستدامة

2- تعريف المؤشر:هو نسبة تطوير نجاعة إحكام إنجاز المشاريع المينائية مع احترام الأجال ومبالغ الصفقات وضمان جودة الأشغال

3- طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة

4- نوع المؤشر: مؤشر نتيجة

5- المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:

II- التفاصيل الفنية للمؤشر:

1- طريقة احتساب المؤشر:

2- وحدة المؤشر: نسبة مئوية

3- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإدارة العامة للمصالح الجوية والبحرية

4- تاريخ توفر المؤشر:

5- القيمة المستهدفة للمؤشر: بلوغ - نسبة مئوية بحلول عام 2027

6- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:

III- قراءة في نتائج المؤشر:

1-سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
مستوىالأداءالفنيللمشاريعالبحريةالمفوضة	kwh/م2/السنة	-	75	77	80	82

2- تحليل النتائج وتقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر:

تحليل المؤشر: من المنتظر تحقيق نسبة 75% سنة 2024.

وعلى ضوء تقديرات 2023-2025 تسعى الإدارة العامة للمصالح الجوية والبحرية إلى تطوير مستوى الأداء الفني للمشاريع بشكل تصاعدي وذلك لتحقيق انجاز منشآت مينائية مفوضة تستجيب لمعايير التنمية المستدامة.

3- تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

-عدم توفر النصوص القانونية التي تنظم العلاقة بين صاحب المشروع وصاحب المشروع المفوض.

-عدد محدود للمقاولات ومكاتب الدراسات المختصة في ميدان الأشغال البحرية.

-نقص في المعطيات الأساسية.

بطاقة المؤشر: نسبة تغطية التراب الوطني بدراسات التهيئة والرصد الترابي

رمز المؤشر :1.1.3

I- الخصائص العامة للمؤشر:

1- **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر**:تهيئة ترابية وعمرانية دامجة ومستدامة وشاملة للجميع

2- **تعريف المؤشر**: احتساب معدل الولايات التي تعد على الأقل دراسة مثال توجيهي للتهيئة الترابية أو دراسة تخص الرصد الترابي.

3- **طبيعة المؤشر**: مؤشر نجاعة

4- **نوع المؤشر**: مؤشر نتيجة

5- **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي**: مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر:

1- **طريقة احتساب المؤشر :** نسبة الولايات التي شملها على الأقل دراسة مثال توجيهي لتهيئة مجموعة عمرانية كبرى أو دراسة مثال توجيهي لتهيئة منطقة حساسة أو دراسة مثال توجيهي لتهيئة وتنمية الولاية أو دراسة تخص الرصد الترابي أما في حالة تقدم إنجاز دراسة المثال التوجيهي لتهيئة التراب الوطني تصبح قيمة المؤشر 100% باعتبار أن هذه الدراسة تشمل كامل ولايات الجمهورية.

وتكون طريقة احتساب هذا المؤشر على النحو التالي :

عدد دراسات الأمثلة التوجيهية للتهيئة الترابية التي بصدد الإنجاز(أ) .

عدد دراسات الأمثلة التوجيهية للتهيئة التر ابية الجاهزة (ب): يحتسب عدد الدراسات التي لم يمر على تاريخ قبولها النهائي 10 سنوات .

عدد دراسات الرصد الترابي الجاهزة (ت) : يتم احتساب عدد الدراسات الجاهزة والتي لم يمر على تاريخ قبولها النهائي أكثر من خمس (5) سنوات.

احتساب عدد الدراسات لولاية ما (ث 1) = أ+ ب + ت (فالحاصل لهذه الولاية هو 1 عند وجود دراسة أو أكثر من أي صنف من الأصناف الثلاثة، ما عدا هذه الحالة فالحاصل هو 0)

احتساب عدد الدراسات لجميع الولايات: ث = ث1 + ث + 2ث 3 + ث 4 + ... +ث 23 + ث 24

احتساب المؤشر = (ث) / 24

2- **وحدة المؤشر**: نسبة

3- **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر**: الإدارة العامة للتهيئة الترابية

4- **تاريخ توفر المؤشر**: موفى شهر ديسمبر من كل سنة

5- **القيمة المستهدفة للمؤشر**: بلوغ نسبة 100 %بحلول عام 2027

6- **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج**:محمد بن غفار

III- قراءة في نتائج المؤشر:

1-سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	إنجازات		تقديرات		
		2023	2024	2025	2026	2027
نسبةتغطيةالترابالوطنيبدراساتالتهيئةوالرصدالترابي	نسبة	85	87	90	95	100

2- تحليل النتائج وتقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر:

سجلت التقديرات المتعلقة بتطور مؤشر قيس الأداء من 85% المسجل سنة 2023 إلى 87%سنة 2024ثم إلى 90%سنة 2025 لتصل إلى100 % سنة 2027وتعتمد على نسق استكمال الدراسات المتواصلة وبرمجة انطلاق الدراسات الجديدة سواء منها الأمثلة التوجيهية لتهيئة التجمعات العمرانية الكبرى أو المناطق الحساسة أو أمثلة تهيئة وتنمية الولايات بالإضافة إلى دراسات الرصد الترابي وخاصّة أطالس الولايات.

A -بخصوص إنجاز دراسات الأمثلة التوجيهية للتهيئة الترابية:

A-1الأمثلة التوجيهية لتهيئة المجموعات العمرانية:

من المتوقع أن يتمّ خلال سنة 2024 الانطلاق في إعداد 6 دراسات تهم المجموعات العمرانية لمدن مراكز الولايات وهي زغوان والمهدية ومدنين ، المنستير، سوسة وصفاقس ليتم استكمال إنجازها قبل موفى 2026.

A-2 الأمثلة التوجيهية لتهيئة المناطق الحساسة:

سيتم الانتهاء من إعداد دراسة المثال التوجيهي لتهيئة المنطقة الحساسة للساحل الشرقي لبنزرت.

A-3 الأمثلة التوجيهية لتهيئة وتنمية الولايات:

تمّ من جملة 14 مثال توجيهي لتهيئة وتنمية الولايات انجاز ثلاثة عشر (13) مثالا لولايات: جندوبة والكاف، قفصة، وسليانة وزغوان والقيروان والقصرين وسيدي بوزيد وقبلي وقابس وباجة وتوزر، تطاوين في حين من المتوقع الانتهاء من إنجاز الدراسة الأخيرة في موفى 2025التي تهم ولاية المهدية

B- بخصوص إنجاز دراسات الرصد الترابي:

لقد تم تعزيز مؤشر قيس الأداء بفضل الانتهاء من إعداد دراسات أطالس ولايات سوسة والمهدية و اكتمل بذلك تغطية كامل ولايات الجمهورية بوثائق رقمية للرصد الترابي مع تفاوت زمني يتعين تداركه بتحيينها بنسق أسرع وضمن إطار موحد لإكساب مزيد من النجاعة في استغلال مضمون هذه الأطالس الجغرافية الرقمية.ومن أهم الدراسات الخصوصيةالتي يتواصل إنجازها خلال سنة 2024 والتي يشمل محيطها كامل التراب الوطني هي دراسة التخطيط الترابي الاستراتيجي والرصيد العقاري وتهدف هذه الدراسة إلى وضع استراتيجيا للتحكم والتصرف في الرصيد العقاري على المجال الترابي بصفة تستجيب للرهانات المطروحة ولمقتضيات ا لتنمية الجهوية الناجعة والمستديمة . ويتوقع الانتهاء من إعداد هذه الدراسة خلال سنة 2024.

3- تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

إن التقديرات الخاصة بالمؤشر وتطورها من سنة إلى أخرى باعتبار طريقة احتساب المؤشر، تتأثر بثلاثة عوامل هي تقدم إنجاز الدراسات المعنية وتوزعها الجغرافي وتواتر تحيينها . ونظرا لطريقة احتسابه فإن تطور القيمة التي يعكسها المؤشر مرتبط بدرجة أولى بالتوزيع الجغرافي للدراسات على الولايات ثم بحداثة إنجازها حيث أنه بالرغم من تعدد الدراسات وتنوعها بالنسبة لولاية معينة أو مجموعة ولايات وما يتطلبه م ن جهد للتمكن من خصوصيات الولايات الطبيعية والاقتصادية والتنموية لا تأثير له في قيمة المؤشر بالمقارنة مع عامل التوزع الجغرافي لمثل هذه الدراسات لتغطية العدد الأكبر من الولايات.

بطاقة المؤشر: نسبة المطابقة بين استراتيجيات التنمية العمرانية وأمثلة التهيئة العمرانية

رمز المؤشر :2.1.3

I- الخصائص العامة للمؤشر:

1- **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر**:تهيئة ترابية وعمرانية دامجة ومستدامة وشاملة للجميع

2- **تعريف المؤشر**:نسبة المطابقة بين استراتيجيات التنمية العمرانية وأمثلة التهيئة العمرانية ويقصد بذلك معرفة مدى الالتزام والتقيد بمضمون ومقتضيات استراتيجيات التنمية العمرانية عند إعداد أمثلة التهيئة العمرانية و سيتم، في مرحلة أولى، اعتماد معايير خاصة ببرمجة التجهيزات بمختلف أنواعها و الفضاءات الخضراء.

وحرصا على تكريس مبدا الاستدامة في مجال التخطيط العمراني سيتم احتساب نسبة المناطق المخصصة للتجهيزات ونسبة الفضاءات الخضراء (المناطق الخضراء) المخصصة ضمن أمثلة التهيئة العمرانية المصادق عليها.

3- **طبيعة المؤشر** : مؤشر نجاعة

4- **نوع المؤشر** : مؤشر نتائج

5- **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي**:مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر:

1- طريقة احتساب المؤشر : مجموع نسب المناطق الخضراء والمناطق المخصصة للتجهيزات المدرجة ضمن أمثلة التهيئة العمرانية المصادق عليها خلال السنة الجارية / عدد أمثلة التهيئة العمرانية المصادق عليها خلال السنة الجارية

نسبة المناطق الخضراء والمناطق المخصصة للتجهيزات المدرجة ضمن مثال التهيئة العمرانية المصادق عليه = مساحة المناطق الخضراء والمناطق المخصصة للتجهيزات / مساحة مثال التهيئة العمرانية المصادق عليه * 100

2- وحدة المؤشر: نسبة

3- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : وحدات التصرف حسب الأهداف المحدثة بإدارة التعمير والمكلفة بمتابعة دراسات أمثلة التهيئة العمرانية، الإدارات الجهوية للتجهيز والبلديات.

4- **تاريخ توفر المؤشر**: الثلاثي الأول من السنة الموالية

5- **القيمة المستهدفة للمؤشر**: بلوغ 17% موفىعام 2027

6- **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج**: ابتسام بن سعيد

III- قراءة في نتائج المؤشر:

1-سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
نسبةالمطابقةبيناستراتيجياتالتنميةالعمرانيةوأمثلةالتهيئةالعمرانية	نسبة	8,8	13,5	15	16,5	17

2- تحليل النتائج وتقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر:

لقد تم ضبط عدة معايير على المستوى الدولي من شأنها تصنيف البلدان حسب "مؤشر جودة الحياة" من ذلك اعتبار مساحة دنيا للمناطق الخضراء المخصصة لكل مواطن، كما أن توفر الخدمات وعددالتجهيزات والمرافق العمومية الموضوعة على ذمة المواطن يعتبر مؤشر على مستوى التحضّر ... لذلك تم أخذها بعين الاعتبار لاحتساب "مؤشر نسبة المطابقة بين استراتيجيات التنمية العمران ية وأمثلة التهيئة العمرانية".

وبذلك تطور مؤشر قيس الأداء من 8.8 %سنة 2023 الى % 13.5سنة 2024، كما انه من المنتظر تسجيل نسبة 15%سنة 2025 ونسبة % 16.5 سنة2026ليصل إلى نسبة تعادل 17%موفى سنة 2027.

3- تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

-رغم المجهودات المبذولة في هذا المجال برزت عدة اشكاليات على مستوى التخطيط بمختلف جهات البلاد وكذلك على مستوى الآليات المعتمدة لإحكام استعماله من طرف مختلف المتدخلين

وتتمثل أهم الإشكاليات فيما يلي:

- ارتباط احتساب هذا المؤشر بخصوصية الجماعات المحلية وحرصها عل ى إتمام إجراءات المصادقة على أمثلة تهيئتها العمرانية،
- صعوبة برمجة مناطق خضراء وتجهيزات بمناطق التوسع العمراني المقترحة لتسوية الأحياء العشوائية،
- اكتساح البناء الفوضوي للعقارات المخصصة للتجهيزات والمناطق الخضراء نتيجة لتجميدها لعدة سنوات وعدم اقتنائها،
- تركيز بعض التجهيزات على أراض فلاحية بالرغم من وجود مناطق مخصصة للغرض داخل امثلة التهيئة العمرانية،
- ضعف الامكانيات البشرية والمادية لدى الجماعات المحلية مما يحد من دورها في متابعة تنفيذ مقتضيات أمثلة التهيئة العمرانية،
- غياب آليات التمويل لإنجاز المشاريع العمرانية وتهيئة المناطق الخضراء المدرجة بأمثلة التهيئة، برمجة مناطق خضراء وتجهيزات في إطار التقسيمات.

بطاقة مؤشر الأداء : نسبة التوسعات على الأراضي الفلاحية

رمزالمؤشر: 3.1.3

I-الخصائص العامة للمؤشر

1-الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تهيئة ترابية وعمرانية دامجة ومستدامة وشاملة للجميع

2-تعريف المؤشر :نسبة التوسعات العمرانية على الأراضي الفلاحية المدمجة بالمناطق العمرانية بأمثلة التهيئة العمرانية المصادق عليها

3- طبيعة المؤشر:مؤشر نجاعة

4-نوع المؤشر:مؤشر نتائج

5- المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

II - التفاصيل الفنية للمؤشر

1-طريقة احتساب المؤشر (Formule): مجموعنسب التوسعات العمرانية على الأراضي الفلاحية بأمثلة التهيئة العمرانية المصادق عليها خلال السنة الجارية / عدد أمثلة التهيئة العمرانية المصادق عليها خلال السنة الجارية.

نسبة التوسعات العمرانية على الأراضي الفلاحية = مساحة مناطق التوسع العمراني / مساحة مثال التهيئة العمرانية المصادق عليه * 100

2-وحدة المؤشر: نسبة %

3 - مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : وحدات التصرف حسب الأهداف المحدثة بإدارة التعمير والمكلفة بمتابعة دراسات أمثلة التهيئة العمرانية والإدارات الجهوية للتجهيز والبلديات.

4 -تاريخ توفّر المؤشر: الثلاثي الأول من السنة الموالية

5 - القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeurcible de l'indicateur):13% موفى 2027

6 - المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: محمد نبيل الحاجي

III- قراءة في نتائج المؤشر

1 سلسلة النتائج(الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
المؤشر2.2.3 نسبة التوسعات العمرانية على الأراضي الفلاحية	نسبة	%16,74	%17	%15	%13	%13

2 تحليل ومناقشة النتائج وتقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر:

يعتبر مؤشر نسبة التوسعات على حساب الأراضي الفلاحية من المؤشرات الهامة والتي من شأنها تقييم نجاعة الآليات المعتمدة لتحقيق التوجه الاستراتيجي للدولة والذي يهدف إلى الحد من التمدد العمراني على حساب الأراضي الفلاحية والمحافظة عليها.

وبذلك تطور مؤشر قيس الأداء من16.74 %سنة 2023 الى17% سنة 2024، كما انه من المنتظر تسجيل نسبة 15 % سنة 2025 و نسبة 13% سنة 2026 ليصل إلى نسبة تعادل 13% موفى سنة 2027.

3 تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- وجود بناءات ونسيج عمراني عشوائي قائم على الأراضي الفلاحية،
- غياب إجراءات خاصة ومستعجلة ومبسطة لتسوية وضعية بناءات قائمة والتجمعات السكنية على الأراضي الفلاحية،
- غياب نصوص ترتيبية تضبط الآجال المتعلقة بإجراءات المصادقة على قرار التحديد ومعاينة مناطق التوسع العمراني.

- ضعف الامكانيات البشرية والمادية لدى الجماعات المحلية مما يحد من دورها في مراقبة البناء الفوضوي

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة دراسات تهيئة المجال الترابي والعمراني المراعية للنوع الاجتماعي

رمز المؤشر :4.1.3

I- الخصائص العامة للمؤشر

1 -**الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تهيئة ترابية وعمرانية دامجة ومستدامة وشاملة للجميع

2 -**تعريفالمؤشر:**يتمثل في احتساب نسبة الدراسات الخاصة بتهيئة المجال الترابي والعمراني المراعية للنوع الاجتماعي.

3 -طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية

4 -نوع المؤشر: مؤشر نشاط

5 -المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي

II -التفاصيل الفنية للمؤشر

1 -**طريقة احتساب المؤشر :** نسبة مختف الدراسات الخاصة بتهيئة المجال الترابي والعمراني التي تأخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي وتكون طريقة احتساب هذا المؤشر على النحو التالي:
(مجموع عدد الدراسات الخاصة بتهيئة المجال الترابي والعمراني المراعية للنوع الاجتماعي التي تمت برمجتها للسنة الجارية/العدد الجملي للدراسات الخاصة بتهيئة المجال الترابي والعمراني في نفس السنة X) 100

يتم احتساب مجموع عدد الدراسات الخاصة بتهيئة المجال الترابي والعمراني بجمع مختلف الدراسات التي تشرف على إنجازها كل من الإدارة العامة للتهيئة الترابية وإدارة التعمير ووكالة التعمير لتونس الكبرى.

2 -وحدة المؤشر: نسبة مائوية

3 -مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإدارة العامة للتهيئة الترابية وإدارة التعمير ووكالة التعمير لتونس الكبرى

4 -تاريخ توفّر المؤشر: موفى شهر ديسمبر من كل سنة

5 -القيمة المستهدفة للمؤشر: (Valeurcible de l'indicateur): 33.33% سنة 2026

6 -المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: جيهان غيلوفي

III–قراءة في نتائج المؤشر

1- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات	2024	التقديرات		
		2023		2025	2026	2027
وكالة التعمير لتونس الكبرى	عدد الدراسات المراعية للنوع الاجتماعي	01 - دراسة حول التكيف مع التغيرات المناخية من خلال تهيئة عمرانية مستدامة	01 - منهجية إعادة تأهيل وهيكلة الأنسجة الحضرية بتونس الكبرى	02 - تطوير النسخة الثانية من مرصد الحركية المستدامة بتونس الكبرى - دراسة حول الفضاء العمومي والنوع الاجتماعي	02 - إعداد دليل لتركيز التجهيزات الجماعية للبلديات - دور المدن الثانوية في تحقيق التوازن الحضري لتونس الكبرى	–
	العدد الجملي للدراساتالخاصة بتهيئة المجال الترابي والعمراني	01 - دراسة حول التكيف مع التغيرات المناخية من خلال تهيئة عمرانية مستدامة	01 - منهجية إعادة تأهيل وهيكلة الأنسجة الحضرية بتونس الكبرى	02 - تطوير النسخة الثانية من مرصد الحركية المستدامة بتونس الكبرى - دراسة حول الفضاء العمومي والنوع الاجتماعي	05 - إعداد دليل لتركيز التجهيزات الجماعية للبلديات - إخراج دليل عملي لإعداد الأمثلة المرورية والمقاطع العرضية للطرقات الحضرية - تأثير المشاريع العمرانية الكبرى على مسار حوضرة العاصمة - إخراج دليل تركيز مآوي السيارات - دور المدن الثانوية في تحقيق التوازن الحضري	–
	نسبة الدراسات الخاصة بالتهيئة المجال الترابي والعمراني المراعية للنوع الاجتماعي	%100	%100	%100	%40	–

الإدارة العامة للتهيئة الترابية	عدد الدراسات المراعية للنوع الاجتماعي	07 -الامثلة التوجيهية لتهيئة كل من المجموعة العمرانية لمدينة: مدنين و سوسة الكبرى والمنستير وزغوان وتطاوين و المهدية -المثال التوجيهي لتهيئة التراب الوطني.	01 -المثال التوجيهي لتهيئة المنطقة الحساسة لجزر قرقنة .	-	-	-
	العدد الجملي للدراساتالخاصة بتهيئة المجال الترابي والعمراني	09	01	-	-	-
	نسبة الدراسات الخاصة بتهيئة المجال الترابي والعمراني المراعية للنوع الاجتماعي	%77,77	%100	-	-	-
إدارة التعمير	عدد الدراسات المراعية للنوع الاجتماعي	-	01 دراسة الخصوصيات المعمارية لجهة الوسط الشرقي	-	-	-
	العدد الجملي للدراساتالخاصة بتهيئة المجال الترابي والعمراني	-	01 دراسة الخصوصيات المعمارية لجهة الوسط الشرقي	-	-	-
	نسبة الدراسات المراعية للنوع الاجتماعي	%0	%100	-	-	-
البرنامج عدد 3	نسبة الدراسات الخاصة بالتهيئة المجال الترابي والعمراني المراعية للنوع الاجتماعي	%80	%100	%11.11	%33.33	-

2- تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

بلغت قيمة المؤشر خلال سنة 202380%، وذلك بإدراج وكالة التعمير لتونس الكبرى لدراسة تعنى بالنوع الاجتماعي حول التكيف مع التغيرات المناخية من خلال تهيئة عمرانية مستدامة، كما تمت خلال هذه الفترة برمجة7 دراسات من قبل الإدارة العامة للتهيئة الترابية وتتمثل في الأمثلة التوجيهية لتهيئة كل من المجموعة العمرانية لمدن مدنين وسوسة الكبرى والمنستير وتطاوين والمهدية وزغوان والمثال التوجيهي لتهيئة التراب الوطني.

ومن المتوقع أن يشهد المؤ شر ارتفاعا موفى سنة 2024 حيث سيبلغ 100%، وذلك ببرمجة كل من وكالة التعمير لتونس الكبرى لدراسة حول منهجية إعادة تأهيل وهيكلة الأنسجة الحضرية بتونس الكبرى، والإدارة العامة للتهيئة الترابية لدراسة المثال التوجيهي لتهيئة المنطقة الحساسة بجزر قرقنة، وإدارة التعمير لدراسة الخصوصيات المعمارية لجهة الوسط الشرقي.

أما بالنسبة لسنة 2025، فمن المتوقع أن يعرف المؤشر انخفاضا حيث سيبلغ 11%، وذلك ببرمجة الوكالة دراستين تعنى الأولى بتطوير النسخة الثانية من مرصد للحركية المستدامة وتهتم الثانية بالفضاء العمومي والنوع الاجتماعي وعدم برمجة دراسات تدرج النوع الاجتماعي من قبل الإدارة العامة للإسكان وإدارة التعمير.

وسيعرف المؤشر ارتفاعا خلال سنة 2026 ليصل إلى 33.33% وذلك ببرمجة الوكالة لدراسة حول دور المدن الثانوية في تحقيق التوازن الحضري لتونس الكبرى ودراسة حول إعداد دليل لتركيز التجهيزات الجماعية للبلديات.

أما بالنسبة لسنة 2027، فلم يتم برمجة دراسات تعنى بالنوع الاجتماعي.

3- تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

من أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر هي صعوبة إدراج النوع الاجتماعي في الدراسات التي تعنى بالتهيئة الترابية والعمرانية.

بطاقة المؤشر: العدد التراكمي للمساكن الاجتماعية والميسرة المنجزة والمقاسم المهيأة

رمز المؤشر: 1.2.3

I- الخصائص العامة للمؤشر:

1- **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر**:تيسير نفاذ الجميع لسكن لائق ومستدام.

2- **تعريف المؤشر** :يتمثل في احتساب العدد التراكمي للمساكن التي تمّت إزالتها وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها أو توسعتها والمساكن الاجتماعية التي تمّ اقتناؤها وإنجازها والمقاسم التي تمّت تهيئتها في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي وفي إطار اقتناء مساكن ومقاسم اجتماعية ممولة من الصندوق الوطني للنهوض بالسكن والمساكن التي تمّ الانتفاع بها في إطار برنامج المسكن الأول.

3- **طبيعة المؤشر**: مؤشر نجاعة

4- **نوع المؤشر**: مؤشر نتائج

5- **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي**: مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر:

1- **طريقة احتساب المؤشر**: عدد تراكمي للمساكن الاجتماعية والميسرة المنجزة والمقاسم المهيأة والقابلة للتسليم والمساكن التي تمّ الانتفاع بها في إطار مختلف البرامج (فوبرولوس ومسكن أول وبرنامج خصوصي للسكن الاجتماعي).

2- **وحدة المؤشر:** العدد التراكمي

3- **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر** : وحدة انجاز البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي، الإدارة العامة للإسكان، بنك الإسكان، البنك المركزي.

4- **تاريخ توفر المؤشر**: الثلاثي الأول من السنة الموالية

5- **القيمة المستهدفة للمؤشر**: 32476 مسكنا ومقسما سنة 2027

6- **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج**: إشراق بن علي وهناء الزواغي

III- قراءة في نتائج المؤشر:

1-سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشر الأداء :	الوحدة	الإنجازات 2023	2024	التقديرات		
				2025	2026	2027
العدد التراكمي للمساكن الاجتماعية والميسرة المنجزة والمقاسم المهيئة في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي.	عدد تراكمي	11857	15939	17293	20336	22576
العدد التراكمي للمساكن المنجزة في إطار الفوبرولوس		4108	4532	4900	5300	5700
العدد التراكمي للمساكن المنجزة في إطار برنامج المسكن الاول		2670	3000	3350	3950	4200
مجموع العدد التراكمي للمساكن الاجتماعية والميسرة المنجزة والمقاسم المهيأة		**18635**	**23471**	**25543**	**29586**	**32476**

2- تحليل النتائج و تقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر:

تم تحيين تقديرات مجموع العدد التراكمي للمساكن الاجتماعية والميسّرة المنجزة والمقاسم المهيّأة لسنة 2024 وهي في حدود 23471 ، موزعة بين 15939 مسكنا ومقسما منجزة في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي، و 4532 مسكنا ومقسما في إطار الفوبرولوس و 3000 مسكن في إطار المسكن الأول.

وستبلغ تقديرات المساكن التي سيتمّ إنجازها إلى موفى سنة 2025، 25543 مسكنا ومقسما و سيحافظ المؤشر على نسق تصاعدي خلال سنتي 2026 و2027 بزيادة على التوالي بـ 4043 مسكنا سنة 2026 و2890 الى موفى 2027 تفاصيلها كما يلي:

***البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي** : سيتم بالنسبة لعنصر بناء مساكن اجتماعية وتهيئة مقاسم استكمال انجاز الدفعة لل مشاريع التي بصدد الانجاز و الممولة عن طريق هبة وقرض من دولة قطر وبقرض ميسر من الصندوق السعودي للتنمية وكذلك ميزانية الدولة والتي تقدر في المجموع بـ 8372 مسكنا ومقسما والشروع في تنفيذ الدفعة الثانية من المشاريع الممولة كذلك بقرض من الصندوق السعودي

للتنمية و المقدرة بحوالي 2930 مسكنا وبالنسبة لعنصر ازالة المساكن البدائية يتواصل التدخل بعديد الولايات لإزالة المساكن البدائية القائمة حسب القائمات المصادق عليها من قبل اللجان الجهوية لمتابعة تنفيذ البرنامج .

وتشهد التقديرات الى موفى سنة 2025 تطورا بـ8% مقارنة بسنة 2024 ليصل العدد الجملي للمساكن الى 17293 مسكنا ومقسما: موزعة بين 9143 مسكنا منجزة في اطار عنصر ازالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة و 8150 مسكنا في اطار عنصر بناء مساكن وتهيئة ومقاسم اجتماعية، كما انه من المتوقع ان يتواصل النسق التصاعد ي للمؤشر خلال سنتي 2026 و2027: ليصل العدد الى 20336 سنة 2026 منها 10233 مسكنا في اطار عنصر ازالة المساكن البدائية و 10103 مسكنا اجتماعيا .

وسيكون في حدود 22576 سنة 2027 اي بزيادة 2240 مسكنا اضافيا مقارنة بسنة 2026.

*أما بالنسبة **للمساكن المنجزة في إطار ال فوبرولوس**، فمن المتوقع ان يتواصل نسق التراجعفي الطلب على المساكن الممولة في إطار هذه الآلية بالرغم من صدور الأمر عدد 127 لسنة 2023 المؤرخ في 10 فيفري 2023 المتعلق بتنقيح الأمر الحكومي عدد 1126 لسنة 2016 المؤرخ في 18 أوت 2016 المتعلق بضبط صيغ وشروط تدخلات صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء . حيث تضمن هذا الأمر العديد من التسهيلات التي من شأنها توسيع دائرة المستفيدين من تمويلات الصندوق غير أن تراجع نسق الطلب على هذه المساكن يرجع الى ارتفاع تكلفة البناء من سنة لأخرى وبالتالي ارتفاع ثمن المساكن وعدم قدرة المواطن على تمويل اقتناء مسكن وانخفاض قدرته الشرائية.

وهو ما يفسر تعديل المؤشرات المتوقعة لسنوات 2025 و2026 التي وقع تضمينها سابقا بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2024 بالنظر الى استحالة بلوغ العدد التراكمي في حدود 6800 سنة 2025 و6800 سنة 2026، خاصة أمام عزوف الباعثين العقاريين على إنتاج هذا الصنف من المساكن وانخفاض انتاجهم وبالتالي انخفاض في عدد القروض المسرحةفي إطار هذه الآلية.

3- تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- محدودية الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لمتابعة مشاريع السكن الاجتماعي في كل الولايات،

- عدم توفر المعلومة حول عدد المساكن والمقاسم الجاهزة في الابان نظرا لتعدد المتدخلين

- ارتفاع عدد مطالب للحصول على مسكن او مقسم اجتماعي وعدم القدرة على الاستجابة لكل المطالب.

- وجود اشكاليات فنية مع المستلزمين العموميين تسببت في تأ خر استكمال بعض مشاريع بناء مساكن اجتماعية

- عدم توفر الرصيد العقاري لإنجاز المساكن الجديدة عوضا عن المساكن البدائية في مناطق أخرى،

- تعطل صدور القائمات النهائية للمنتفعين بالمساكن الاجتماعية مما ادى الى تكبد مصاريف اضافية لحراسة وصيانة المساكن الاجتماعية الجاهزة في انتظار تسليمها لمستحقيها،

- أما بالنسبة للمساكن المنجزة في إطار برنامج المسكن الأول فقد شهد البرنامج بطء في الإنجاز حيث يتراوح معدل المساكن الممولة في إطار البرنامج سنويا حوالي 400 مسكنا، وذلك للأسباب التالية:

- توظيف الأداء على القيمة المضافة على المساكن المنجزة من قبل الباعثين العقاريين
- الارتفاع المتواصل في أثمان المساكن المعروضة للبيع
- ارتفاع نسبة الفائدة الموظفة على القروض البنكية بالنظر لارتفاع نسبة السوق النقدية
- انخفاض المقدرة الشرائية للمواطن جراء الارتفاع المشط للأسعار

بطاقة المؤشر: النسبة التراكمية لتهذيب الأحياء السكنية ضمن البرامج الوطنية

رمز المؤشر :2.2.3

I- الخصائص العامة للمؤشر:

1- **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر**:تيسير نفاذ الجميع لسكن لائق ومستدام.

2- **تعريف المؤشر** :نسبة الأحياء السكنية الفوضوية التي تم تهذيبها سنويا مقارنة مع مجموع الأحياء المبرمجة.

3- **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة

4- **نوع المؤشر**: مؤشر نتائج

5- **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي**: مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر:

1- **طريقة احتساب المؤشر** :العدد التراكمي للأحياء السكنية التي يتم تهذيبها سنويا / العدد الجملي للأحياء المبرمجة.

2- **وحدة المؤشر**: نسبة تراكمية

3- **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر**: وكالة التهذيب والتجديد العمراني

4- **تاريخ توفر المؤشر** :شهر ديسمبر

5- **القيمة المستهدفة للمؤشر**: تهذيب 92 % من الأحياء المبرمجة خلال سنة 2027

6- **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج** : منصف سوداني

III- قراءة في نتائج المؤشر :

1-سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	الانجازات	2024	التقديرات		
		2023		2025	2026	2027
النسبة التراكمية لتأهيل الأحياء السكنية 155 حيا (الجيل الأول)	نسبة	%98	%100	%100	%100	%100
النسبة التراكمية لتأهيل الأحياء السكنية 160 حيا (الجيل الثاني)		%6	%34	%50	%70	%84
*المجموع		**%53**	**%67**	**%75**	**%87,5**	**%95**

2- تحليل النتائج وتقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر:

يتمثل برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية الموكل تنفيذه إلى وكالة التهذيب والتجديد العمراني في إستكمال بعض المشاريع المدرجة ببرنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية في جيله الأول ومواصلة إنجاز المشاريع المدرجة ببرنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية في جيله الثان ي. و قد بلغت نسبة إنجاز المشاريع المدرجة بالبرنامج في جيليه الأول و الثاني 53%خلال سنة 2023 و ذلك بنسبة 98%لإنجاز مشاريع برنامج الجيل الأول و بنسبة إنجاز 6% لإنجاز مشاريع برنامج الجيل الثاني.

✓ **الجيل الأول لبرنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية:**

من المتوقع تحقيق نسبة إنجاز 100% لبرنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية في جيله الأول و إستكمالكل مكونات البرنامج مع موفى سنة 2024،حيث سيتمّ إنجاز ما يلي:

*الانتهاء من إنجاز أشغال البنية الأساسية بـ 155 حيّ،

*الانتهاء من إنجاز أشغال تحسين سكن بـ 104 مكونة من جملة 104 مكونة تحسين سكن مبرمجة،

*الانتهاء من إحداث 119 مشروع تجهيزات إجتماعيةجماعية وفضاءات صناعية وملاعب أحياء من جملة 119 مشروع مبرمج،

✓ **الجيل الثاني لبرنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية**

يتواصل تنفيذ الجيل الثاني من برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية الذي تمتدّ فترة إنجازه من سنة 2019 إلى سنة 2028 موزع إنجازه على أربعة أقساط و المقدر تكلفته بحوالي 664,700 مليون دينار. والذي بلغت نسبة إنجازه 6% إلى موفى سنة 2023، وقد شهدت سنة 2023 الإنطلاق في الأشغال بالنسبة للقسط الأول من البرنامج (19 حي في مرحلة الأشغال من بين 58 حي) ومواصلة إنجاز الدراسات و تعيين المقاولين لبقية الأقساط التي من المبرمج أن تنتهي خلال سنة 2024. وتمّ إستهلاك كافة الإعتمادات البالغة 63.755 ألف دينار المبرمجة بعنوان سنة 2023 والممولة من طرف ميزانية الدولة والقروض الخارجية وقد بلغت نسبة الإستهلاك 106%.

و من المتوقع تحقيق نسبة إنجاز 34% خلال موفى سنة 2024. ومواصلة إنجاز الأشغال لتصل إلى نسبة 50%خلال نهاية سنة 2025: مواصلة إنجاز الأشغال بالنسبة للقسط الأول ومواصلة إنجاز الدراساتوالإنطلاق في إنجاز الأشغال بالنسبة لباقي الأقساط.

شهد مؤشر قيس الأداء ارتفاع ضعيف بلغ نسبة 53% المسجلة سنة 2023 نظرا لطول فترة إعداد الدراسات . ويرجع البطىء في إعداد الدراسات والانطلاق في الأشغال إلى الأسباب التالية:

التأخير في إنجاز الدراسات (طول إجراءات الإعلان عن طلب قبول الترشحات لانتقاء مكاتب الدراسات.

المقاربة البيئية والاجتماعية للمشاريع (توفير مكاتب الدراسات المختصة في النجاعة الطاقية).

من المتوقع أن يتطوّر هذا المؤشر إلى حدود 75 % سنة 2025 ليصل إلى نسبة تعادل 92% موفى سنة 2027 خاصّة مع انتهاء أشغال تهذيب وإدماج الأحياء السكنية في جيله الأول وارتف اع نسق إنجاز أشغال الجيل الثاني .ومن المنتظر إنهاء أشغال إنجازه خلال الفترة الزمنية المحددة (2019-2028)، وذلك بمواصلة أشغال إنجاز البنية الأساسية المتمثل في تهيئة 160 حي وإنجاز الأشغال لمكونة تحسين السكن خاصة بعد اصدر الأمر المتعلق بضبط صيغ و شروط وإجراءا ت تنفيذ مكونة تحسين السكن و الانتهاء من إعداد دراسة النجاعة الطاقية للبرنامج .

كذلك بالنسبة للتجهيزات الجماعية والفضاءات الاقتصادية فمن المنتظر انطلاق أشغال التجهيزات الجماعيّة والفضاءات الاقتصادية بمشاريع القسط الأوّل خلال سنة 2024و إنهاء دراسات مشاريع التجهيزات الجماعيّة والفضاءات الاقتصادية لباقي الأقساط و انطلاق أشغالها خلال سنتي 2025 - 2026 ليتواصل إنجازها خلال سنة 2027.

أما بالنسبة لمكونة المقاسم بأثمان ميسرة فمن المنتظر إنهاء إعداد الدراسات للمشاريع التي تم إختيارها بـ 4 بلديات. ومن المنتظر أن تبلغ النسبة التراكمية لتقدم تنفيذ البرنامج إلى غاية موفي سنة 2027 حوالي 92%.

ويتميز هذا البرنامج بالقيام بالعديد من الدراسات قبل الانطلاق الفعلي في تنفيذ الأشغال وتتمثل في:

- الدراسات العمرانية والفنّية للمشاريع.
- دراسة النجاعة الطاقية للمشاريع.
- دراسات البرمجة الوظيفية للتجهيزات الجماعية والفضاءات الصناعية.
- دراسات المخطط البيئي والاجتماعي للمشاريع.
- مهمة المساندة الفنية للمقاربة الاجتماعية والبيئية للمشاريع.
- مهمة المساندة الفنية لتنفيذ مكونة المقاسم المعدة للبناء.

3- تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- تعقيد إجراءات طلب العروض.
- ندرة الأراضي الدولية المخصصة من قبل الجهات لتنفيذ مكونة التجهيزات الجماعية.
- عدم توفر مكاتب الدراسات المختصة في النجاعة الطاقية.

بطاقة المؤشر: النسبة التراكميّة للنساء المنتفعات بمنحة أو قرض لتحسين السكن

رمز المؤشر :.3.23

I- الخصائص العامة للمؤشر:

1- **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر**:تيسير نفاذ الجميع لسكن لائق ومستدام.

2- **تعريف المؤشر**: النسبة التراكمية للنساء اللاتي انتفعن بمنحة أو قرض من الصندوق الوطني لتحسين السكن في إطار برنامج تحسين ظروف العيش للفئات الاجتماعية الضعيفة ومحدودة الدخل.

3- **طبيعة المؤشر**: مؤشر نجاعة

4- **نوع المؤشر**: مؤشر نتيجة

5- المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر:

1- **طريقة احتساب المؤشر**: العدد التراكمي للنساء اللاتي انتفعن بمنحة أو بقرض تحسين سكن / العدد التراكمي الجملي للمنتفعين بمنحة أو قرض تحسين سكن.

2- وحدة المؤشر: نسبة تراكمية

3- **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر**: القائمات النهائية للمنتفعين المصادق عليها من قبل اللجان الجهوية والمعروضة على أنظار اللجنة الوطنية للإعلام والتطبيقات الإعلامية المعدّة في الغرض

4- **تاريخ توفر المؤشر**: يتم تحيين المعطيات بصفة دورية

5- **القيمة المستهدفة للمؤشر**: بلوغ نسبة تراكمية تقدر بـ45 % سنة 2027

6- **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج**: حبيبة السعيدي

III- قراءة في نتائج المؤشر:

1-سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	إنجازات		تقديرات		
		2023	2024	2025	2026	2027
النسبة التراكميّة للنساء المنتفعات بمنحة أو قرض لتحسين السكن	نسبةتراكمية	38	40	42	43	45

2- تحليل النتائج وتقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر:

مواصلة تنفيذ برنامج الصندوق الوطني لتحسين السكن المتعلق بإسناد منح و قروض لتحسين السكن و ذلك بالمساهمة في تمويل العمليات التالية:

- العمليات الفردية أي عمليات الصيانة والترميم والتهذيب والتطهير التي يقوم بها المالكون الخواص لتعهد مساكنهم أو لتوفير المرافق الضرورية بها.

- العمليّات الجماعية أي عمليات ترميم أو تهذيب أو توفير مرافق ضرورية لمحلا ت معدة أساسا للسكنى تقوم بها الجماعات المحلية نيابة عن أصحابها وعلى نفقتهم.

- عمليات إصلاح المساكن المتضرّرة من جراء الكوارث الطبيعية أو الحالات الطارئة وإعادة الإسكان الوقتي للعائلات(منح) .

ويتمّ سنويا تخصيص اعتمادات قدرها 6,2 مليون دينار من الصندو ق الوطني للتحسين السكن لمساعدة الحالات الاجتماعية على تحسين مساكنها بمختلف الولايات والذي يتم توزيعه على النحو التالي:300 ألف دينار لكل ولاية من الولايات 14 ذات الأولوية وهي : باجة، سليانة، جندوبة، الكاف، القصرين، سيدي بوزيد، زغوان، القيروان، قفصة، قبلي، قا بس، مدنين، توزر، تطاوين . و200 ألف دينار لكل ولاية من الولايات الأخرى.

إضافة إلى إسناد القروض الفردية من قبل الصندوق الوطني للتحسين السكن للمساهمة في تمويل هذه الأشغال، وتتراوح قيمتها بين 4.000 دينار و 10.000 دينار، و تحدد قيمة القرض حسب دخل المنتفع.

تم تمكين عدد 964 امرأة من منح تحسين السكن خلال سنة 2023 من جملة عدد 2538 منتفع أي ما يعادل38 % من العدد الجملي للمنح التي تمّ إسنادها للفئات المعوزة ومحدودة الدخل لغاية تحسين مساكنا وتحسين ظروف عيشها والبالغ اعتماداتها 9,124 مليون دينار.

شهد مؤشر قيس الأداء انخفاض في النسبة التراكمية للنساء المنتفعات بمنحة تحسين السكن بلغ نسبة 38%سنة 2023 ولم يسجل تطور مقارنة بسنة 2022 الذي بلغت نسبته39 %. ويرجع ذلك للأسباب التالية:

- عملية إسناد منح تحسين السكن تعتبر عملية غير مرتبطة بالنوع الاجتماعي حيث يتمّ قبول مطالب المنتفعين بمنح أو قروض تحسين السكن من طرف اللجان الجهوية دون تمييز بين الجنسين من الفئات المعوزة.

- مطالب الحصول على المنح أو القروض لا تراعي النوع الإجتماعي حيث أنّ ملكية العقار التي تعتبر وثيقة أساسية من بين الوثائق المكونة لملف طلب الحصول على منحة أو قر ض تحسين السكن في أغلبها بحوزة الزوج بالنسبة للفئات الفقيرة، مما لا يمكّن المرأة من حصولها على منحة إلاّ في حالة وفاة الزوج و الذي يعتبر من بين الأسباب التي تساهم في ارتفاع عدد المنتفعين من الرجال أكثر من النساء.

-ضعف التحسيس و عدم دراية أغلب النساء بمثل هذه المنح لتحسين مساكنهم.

- اعتماد مقاييس غير مراعية للنوع الاجتماعي وغير مراعية لاحتياجات الفئات المستهدفة من النساء والرجال لضمان المساواة في الحصول على منحة تحسين السكن.

ومن المنتظر السعي إلى تحقيق هدف الوصول إلى التناصف بين المرأة والرجل في الانتفاع بمنحة تحسين السكن في السنوات القادمة، و ارتفاع عدد النساء اللاتي سينتفعن بمنح تحسين السكن خلال سنة 2025.

3- تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

-الاعتمادات المخصصة على موارد الصندوق الوطني لتحسين السكن لا تغطي كافة مطالب منح تحسين السكن.

-المقاييس المعتمدة لإسناد المنح غير مراعية لاحتياجات الفئات المستهدفة من النساء والرجال لضمان المساواة في الحصول على منحة تحسين السكن.

-التطبيقة الإعلامية المتعلقة بترتيب المنتفعين بمنح وقروض تحسين السكن لا تتضمن جنس المنتفع في توزيع الاعتمادات التي يقع منحها لفائدة الحالات الاجتماعية المتأكدة.

بطاقة مؤشر الأداء: النسبة التراكميّة للنساء المنتفعات بمسكن اجتماعية أو ميسرة ومقاسم مهيأة

رمز المؤشر:4.2.3

I- الخصائص العامة للمؤشر

1.الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تيسير نفاذ الجميع لسكن لائق ومستدام

تعريف المؤشر: النسبة التراكمية للنساء اللاتي انتفعن بمسكن أو مقسم اجتماعي أو ميّسر، وذلك إما في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي سواء عبر إزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة على عين المكان أو في مناطق أخرى أو توسعتها أو من خلال إنجاز وتوفير مساكن ومقاسم اجتماعية، وإما في إطار صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء أو في إطار برنامج المسكن الأول.

2.طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة

3.نوع المؤشر:مؤشر نتائج

4.المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1.طريقة احتساب المؤشر : العدد التراكمي للنساء اللاتي انتفعن بمساكن ومقاسم اجتماعية أو ميّسرة/ العدد التراكمي الجملي للمنتفعين بالمساكن والمقاسم الاجتماعية أو ميّسرة.

2.وحدة المؤشر: نسبة تراكمية

3 .مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : القائمات النهائية للمنتفعين المصادق عليها من قبل اللجان الجهوية والمعروضة على أنظار اللجنة الوطنية للإعلا م والتطبيقات الإعلامية المعدّة في الغرض، قائمات المنتفعين بالمساكن ببعض البنوك .

4.تاريخ توفير المؤشر: يتم تحيين المعطيات بصفة دورية

5.القيمة المستهدفة للمؤشر: بلوغ نسبة 47 %إلى موفى سنة 2027

6.المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيدة منيّة بالحاج فرحات والسيدة إشراق بن علي

III-قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات		التقديرات		
		2023	2024	2025	2026	2027
النسبة التراكمية للنساء المنتفعات بمسكن ومقسم اجتماعي عبر بناء مساكن وتهيئة مقاسم في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي	نسبة تراكمية	%32	%36	%38	%40	%42
النسبة التراكمية للنساء المنتفعات بمسكن أو مقسم اجتماعي ميسر عبر صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء		%43	%45	%47	%49	%49
النسبة التراكمية للنساء المنتفعات بمسكن اجتماعي أو ميسر عبر برنامج المسكن الاول		%50	%50	%50	%50	%50
معدل النسبة التراكمية للنساء المنتفعات بمساكن ومقاسم اجتماعية أو ميسرة في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي أو عبر صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء أو عبر برنامج المسكن الاول		%43	%44	%46	%47	%47

2.تحليل ومناقشة النتائج وتقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر:

- بلغت انجازات العدد الجملي للمنتفعين بمساكن ومقاسم اجتماعية في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي 8423 ويمثل عدد النساء اللاتي انتفعن بمساكن ومقاسم اجتماعية إلى موفي 2023، 2661 امرأة مقابل 5762 رجل أي بنسبة تراكمية قدرها 32 %موزعة كما يلي:

* 2187 امرأة انتفعت بمسكن في إطار عنصر إزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها أو توسعتها ما يعادل **31%**من العدد الجملي للمساكن التي تمّ تسليمها والمقدرة بـ 7131 مسكن.

*474 امرأة انتفعت بمسكن أو مقسم اجتماعي في إطار عنصر إنجاز وتوفير مساكن ومقاسم اجتماعية ما يعادل **37%**من المجموع الجملي للمساكن والمقاسم التي تمّ تسليمها والمقدرة بـ 1292 مسكن.

ويمكن تفسير انخفاض نسبة النساء المنتفعات بمسكن في إطار عنصر إزالة المساكن البدائية وتعويضه ا بمساكن جديدة أو ترميمها أو توسعتها بوجوب توفر شرط إشغال مسكن بدائي من قبل المنتفع حيث يكون الرجال أوفر حظا من النساء في استغلال عقار.

كما نلاحظ أن أعلى نسبة للنساء المنتفعات بمسكن أو مقسم اجتماعي توجد بالجنوب الغربي بولايات توزر وقفصة وقبلي (47)% حيث بلغت نسبة النساء في ولاية توزر (59%) وهي الأعلى مقارنة بباقي ولايات الجمهورية. أما بولايات الشمال الغربي بباجة وجندوبة والكاف وسليانة فتعتبر نسبة النساء اللاتي انتفعن بمسكن أو مقسم اجتماعي الدنيا (24%) مقارنة ببقية الجهات حيث تبلغ النسبة بولاية جندوبة (20 %).

- بلغت تقديرات العدد الجملي للمنتفعين بمساكن ومقاسم اجتماعية في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي 15858 وتمثل تقديرات النساء اللاتي سينتفعن إلى موفى 2024، 5722 امرأة مقابل 10136 رجل أي بنسبة تراكمية قدرها 36 % موزعة كما يلي:

-2550 امرأة انتفعت بمسكن في إطار عنصر إزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها أو توسعتها ما يعادل 32 %من العدد الجملي للمساكن التي تمّ تسليمها والمقدرة بـ 8049 مسكن.

-3172 امرأة انتفعت بمسكن أو مقسم اجتماعي في إطار عنصر إنجاز وتوفير مساكن ومقاسم اجتماعية ما يعادل 41 %من المجموع الجملي للمساكن والمقاسم التي تمّ تسليمها والمقدرة 7809 مسكن.

- تقدّر نسبة النساء اللاتي سينتفعن بمسكن أو مقسم اجتماعي 38 % خلال سنة 2025 و40 % سنة 202642% سنة 2027 وبذلك يكون هدف الوصول إلى التناصف بين المرأة والرجل في الانتفاع ببرامج السكن على مدى طويل نسبيا يتجاوز 5 سنوات.

- بلغ عدد النساء المنتفعات بمسكن أو مقسم عبر **صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء** 177 امرأة خلال سنة 2022 مقابل 253 رجلا أي ما يمثل نسبة 43% من عدد المساكن المسندة عبر الصندوق.

- بالرجوع للقائمات المتوفرة وفي حدود ما يتم مد الإدارة العامة للإسكان به من معطيات تتعلق ببرنامج المسكن الأول، وبعد أخذ عينة من قائمة الكشوفات للثلاثية الأولى للبنك الوطني الفلاحي من سنة 2022، تبين أن عدد النساء ا لمنتفعات بمسكن عبر برنامج المسكن الأول بلغ 43 امرأة من جملة عدد

107 قرض تم اسناده خلال هذه الفترة، أي ما يعادل نسبة 40 %من نسبة القروض المسندة . كما يلاحظ من خلال القائمات المتوفرة أن هذا الصنف من المساكن يتم اسناده في جل الحالات الى الزوجين معا أو في إطار نظام الاشتراك في الملكية . لذلك تم تقدير نسبة النساء المنتفعات بمسكن عبر برنامج المسكن الأول بحوالي 50%.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- التطبيقة الإعلامية المتعلقة بترتيب المترشحين للانتفاع بالمساكن والمقاسم الاجتماعية لا تتضمن جنس المنتفع.

- المقاييس التي يتمّ اعتمادها للترشح للانتفاع بالمساكن والمقاسم الاجتماعية لا تأخذ بعين الاعتبار الحالة المدنية للمنتفع (أرملة، مطلقة ...) في حين أنها تأخذ بعين الاعتبار أفراد العائلة من ذوي الاحتياجات الخصوصية.

- إن تقديرات عدد المنتفعين بالمساكن في إطار عنصر إزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة او ترميمها أو توسعتها يرتبط أساسا بجاهزية المساكن التي تشكو صعوبات تتعلق بتواتر غلاء أسعار مواد البناء وندرة اليد العاملة وغلائها خصوصا وانه لا يمكن تجاوز الكلفة القصوى لإنجاز مسكن والتي تمّ تحديدها بالأمر عدد 1224 لسنة 2012 المؤرخ في 10 أوت 2012 والنصوص القانونية المتممة والمنقحة.
- إن احتساب تقديرات المؤشر فيما يتعلق بعنصر إنجاز وتوفير مساكن ومقاسم اجتماعية يرتبط أساسا بمدى جاهزية القائمات النهائية والتي تعتبر من مشمولات اللجان الجهوية في مختلف الولايات.
- عدم توفر المعطيات المتعلقة بجميع المنتفعين بمساكن في إطار برنامج المسكن الأول.

بطاقة المؤشر: نسبة تحقيق أهداف المهمة

رمز المؤشر :1.1.9

I- الخصائص العامة للمؤشر:

1- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين حوكمة المهمة.

2- تعريف المؤشر: قيسمعدل انجاز أهداف المهمة مقارنة بالتقديرات المرسومة.

3 -طبيعة المؤشر: فاعلية ونجاعة.

I -التفاصيل الفنية للمؤشر

1 - طريقة احتساب المؤشر:معدل نسب الإنجازات مقارنة بتقديرات كافة المؤشرات.

2 - وحدة المؤشر: النسبة المئوية (%)

3 - مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إحصائيات ذات صبغة إدارية.

4 - تاريخ توفر المؤشر: شهر جوان من كل سنة.

5 - القيمة المستهدفة للمؤشر: العمل على تحقيق نسبة 99% بحلول سنة 2027.

6 - المسؤولة على تجميع البيانات الأساسية: سعاد المرابط.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1 -سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

المؤشر	الوحدة	انجازات	توقعات	التقديرات		
		2023	2024	2025	2026	2027
1.1.9: مستوى تحقيق أهداف المهمة	%	92	98	99	99	99

2 -تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

من المتوقع أن يبلغ مستوى انجاز أهداف المهمة 98 % خلال سنة 2025 حيث هناك سعي لتحسين مستوى مختلف المؤشرات الخاصة بالأهداف التي عرفت أقل نسب إنجاز مقارنة بالتوقعات المرسومة

خلال سنة 2024 ومن المنتظر أن يعرف مستوى انجاز أهداف المهمة تطورا خلال السنوات 2025-2026 و2027 وذلك بفضل الإصلاحات الهيكلية وبرامج الاستقرار الاقتصادي والمالي الذي تنفذه المهمة.

- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

* التركيز في إعداد الميزانية على المشاريع التي بصدد الإنجاز والمشاريع والبرامج الجديدة المنبثقة عن المجالس الوزارية.

* حسن تطبيق أحكام الأمر الحكومي عدد 394 لسنة 2017 والمؤرخ في 29 مارس 2017 المتعلق بإحداث إطار موحد لتقييم وإدارة الاستثمارات العمومية.

* يعتمد المؤشر على احتساب معدل تحقيق كافة الأهداف لإنجازاتها مقارنة بالتوقعات المأمولة وتمكن هذه الطريقة من تحديد الهدف الذي عرف أقل نسبة إنجاز مقارنة بالتوقعات المرسومة ثم تحديد المؤشر المسؤول عن هاته النتائج وبالتالي يتم العمل إمّا على معالجة الصعوبات المتعلقة بالمؤشر المعني والتي تمكن من معالجة النقص في تحقيق الأهداف أو إعتبار المؤشر غير مجدي والعمل على تغييره بمؤشر ذو فعالية.

3 - تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

مؤشر نسبة تحقيق أهداف مختلف البرامج يعتمد في طريقة إحتسابه على معدل نسب الإنجازات مقارنة بتقديرات كافة المؤشرات، هذه الطريقة لا تعكس بدقة نسبة تحقيق أهداف مختلف البرامج لأن وزن البرامج بقطاع التجهيز وكذلك نوعية مشاريع مختلف البرامج مختلفة (من حيث الآجال ومن حيث العراقيل والإشكاليات التي يمكن أن تعترضها والتي تحول دون إنجاز المشاريع على غرار إشكاليات عقارية ومالية وأخرى مرتبطة بالمقاولات والإجراءات الإدارية).

بطاقة المؤشر: التطور السنوي لزيارة موقع واب الوزارة

رمز المؤشر: 2.1.9

I- الخصائص العامة للمؤشر:

1- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تدعيم حوكمة المهمة

2- تعريف المؤشر:تطور المعدل السنوي لعدد الزيارات اليومية إلى موقع واب الوزارة

3- طبيعة المؤشر: نتائج

4- نوع المؤشر: مؤشر منتوج

5- المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:

II- التفاصيل الفنية للمؤشر:

1- طريقة احتساب المؤشر: تطور المعدل السنوي لعدد الزيارات اليومية إلى موقع واب الوزارة

2- وحدة المؤشر: وحدة/يوم

3- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: خدمة Google Analytics

4- تاريخ توفر المؤشر:في كل وقت

5- القيمة المستهدفة للمؤشر: بلوغ 1100 بحلول عام 2027

6- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة الإعلامية

III- قراءة في نتائج المؤشر:

1-سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات		تقديرات		
		2023	2024	2025	2026	2027
التطور السنوي لزيارة مواقع واب الوزارة	وحدة/اليوم	473	700	800	1000	1100

2- تحليل النتائج وتقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر:

تم إنجاز 94.6% من تقديرات 2023 وهذه النسبة تعد محترمة ومعقولة.

شهد مؤشر موقع وزارة التجهيز خلال عام 2023 تطورًا ملحوظًا مقارنة بسنتي 2021 و2022. ويعود هذا التطور إلى جملة من العوامل، أهمها:

- إطلاق الوزارة العديد من المشاريع الهامة: ساهم إطلاق مشاريع جديدة في زيادة اهتمام الجمهور بمتابعة أخبار الوزارة وتقدم المشاريع، مما أدى إلى زيادة عدد الزيارات للموقع الإلكتروني.
- تحسين محتوى الموقع الإلكتروني: قامت الوزارة بتحسين محتوى الموقع الإلكتروني، مما جعله أكثر إفلدة وسهولة في الاستخدام.
- إضافة خدمات جديدة: تم إضافة خدمات جديدة إلى الموقع الإلكتروني، مثل إمكانية الاطلاع على قائمات المقاولات المرخصة، مما أدى إلى زيادة قيمة الموقع بالنسبة للمستخدمين.
- إجراء تحسينات تقنية على الموقع الإلكتروني: تم إجراء تحسينات تقنية على الموقع الإلكتروني، مما جعله أكثر سرعة وسهولة في الوصول إليه.

3- تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

يقتصر المؤشر الحالي على قياس التواصل مع الجمهور عبر موقع واب الوزارة فقط، ونقترح توسيع نطاق هذا المؤشر ليشمل صفحات الوزارة على منصات التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك وتويتر، وذلك لما تتمتع به هذه المنصات من شعبية واسعة وقدرة على الوصول إلى شريحة كبيرة من مستخدمي الإنترنت وتحسين فهم سلوك المستخدم، وتحديد نقاط القوة والضعف في استراتيجية التواصل، وتحسين محتوى وطريقة عرض المعلومات على المنصات المختلفة..

- محدودية المؤشر الحالي: المؤشر الحالي يقتصر على قياس التواصل عبر موقع الويب فقط.
- مبررات واضحة لاقتراح توسيع نطاق المؤشر: التأكيد على شعبية منصات التواصل الاجتماعي وقدرتها على الوصول إلى شريحة كبيرة من مستخدمي الإنترنت.
- المنصات التي يجب إدماجها: تم تحديد منصتي فيسبوك وتويتر كأمثلة على منصات التواصل الاجتماعي التي يجب إدماجها في المؤشر.
- إدماج المنصات وهدف المؤشر: إدماج منصات التواصل الاجتماعي في المؤشر سيساعد على قياس التواصل مع الجمهور بشكل أكثر دقة وشمولية.
- أهمية مراجعة وتعديل المؤشر بشكل دوري: التأكيد على أهمية مراجعة المؤشر بشكل دوري وتعديله حسب الحاجة لضمان دقته وفعاليته.

بطاقة المؤشر: نسبة الأعوانالمتكونين في المجالات ذات الأولوية

رمزالمؤشر: 1.2.9

I- الخصائص العامة للمؤشر:

1- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: ترشيد التصرف في الموارد البشرية حسب الحاجة وضمان المساواة وتكافؤ الفرص

2- تعريف المؤشريبين المؤشر المجهود المبذول للرفع من مستوى وقدرات الموارد البشرية

3- طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة

4- نوع المؤشر:مؤشر جودة

5- المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:

II- التفاصيل الفنية للمؤشر:

1- طريقة احتساب المؤشر: مجموع عدد الأعوانالمتكونين في المجالات ذات الأولوية (التي تم تحديدها في مخطط التكوين السنوي) ÷ العدد الجمليمن الجمهور المستهدف(صنف "أ1"، "أ2" و "أ3")بهذه الأنشطة التكوينية.

2- وحدة المؤشر: نسبة مئوية (%)

3- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إحصائيات ذات مصدر إداري (بطاقات الحضور، قائمات الأعوان من منظومة "أمد"

4- تاريخ توفر المؤشر: شهر مارس من كل سنة.

5- القيمة المستهدفة للمؤشر: تجاوز نسبة 50% في غضون الثلاثة سنوات المقبلة (تم مراجعة القيمة المستهدفة للمؤشر من 16 إلى 50%لملائمتها مع تحيينات معطيات احتساب المؤشر لإضفاء أكثر واقعية).

6- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للتخطيط والتعاون وتكوين الإطارات

III- قراءة في نتائج المؤشر:

1-سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	توقعات	تقديرات		
		2023	2024	2025	2026	2027
نسبة الأعوان المتكونين في المجالات ذات الأولوية	%	13.16	44	46	48	50

2- تحليل النتائج وتقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر:

تم تسجيل قفزة نوعية في قيمة المؤشر من 12,12%سنة 2022 إلى 42,05% سنة 2023 و يمكن تبرير ذلك في عدم ضبط أنشطة التكوين ذات الأولوية بصفة مسبقة في مخطط التكوين للسنوات الأولى التي تم الإعتماد فيها على هذا المؤشر حيث وقع الإقتصار على المواضيع التقنية و الفنية المتعلقة بالأساس بنشاط الوزارة. غير أنه تم تدارك ذلك بداية من سنة 2023 و تم تحديد الأنشطة ذات الأولوية بصفة مسبقة في مخطط التكوين على إثر ضبط معايير و مفاهيم موحدة لها بالإضافة لإجراء التعديلات الشكلية الضرورية في صياغة أنموذج مخطط التكوين المعتمد من مصالح التكوين في رئاسة الحكومة.

و على هذا الأساس و إن لم يعكس تضاعف نسبة نمو قيمة المؤشر من سنة 2022 إلى 2023 حقيقة التنائج الإجابية المنجزة، فهذا لا يقلل من الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف المرجوةلا سيما في ظل محدودية الإمكانيات المتاحة المالية منها واللوجستية، حيث ساهم التوجه نحو تقنية التكوين عن بعد في تجاوز عدة نقائص و عقبات،وتم رفع وتيرة الإنجاز بتنظيم حوالي 129 نشاط تكويني خلال 2023.

و في ما يتعلق بتقدم إنجاز مخطط التكوين لسنة 2024 تبدو الظروف ملائمة و واعدة للمحافظة على ما تم إنجازه خلال السنة الفارطة و العمل على بلوغ نسبة أكثر تفاؤل (44%) خاصة من خلالإستئناف أنشطة التكوين المستمر.

3- تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- ✓ إمكانية مشاركة نفس العون في عدة دورات تكوين و إحتسابه أكثر من مرة،

- ✓ صعوبة في تحديد مواضيع التكوين ذات الأولوية بالدقة اللازمة خاصة على مستوى التقديرات و نفس الشيء بالنسبة للجمهور المستهدف.
- ✓ عدم تمكن إنجاز أغلب المواضيع المبرمجة خاصة التي يقع إدراجها في طلب عروض و ذلك لعدم توفر منشطين مختصين في هذه المجالات لدىمؤسسات التكوين.
- ✓ ضعف الدقة في التوقعات خاصة في العدد الجملي من الجمهور المستهدف للتكوين في الأنشطة ذات الأولوية، حيث تبين جليا خلال السنوات الأ خيرة و التي شهدت إستثنائية في الإحالة على التقاعد تخضع بالأساس لقرارات شخصية للأعوان و بالتالي يصعب التكهن بها.
- ✓ ضعف الإعتمادات المرصودة للتكوين.
- ✓ بالنسبة لتفريعات المؤشر :إستحالة تحديد عدد أعوان الإدارات المركزية أو الجهوية المتكونين في المجالات ذات الأولوية سواء على مستوى المنجز أو على مستوى التوقعات و التقديرات.

بطاقة المؤشر: تمثيلية المرأة في الخطط الوظيفية

رمز المؤشر: 2.2.9

I- الخصائص العامة للمؤشر:

1- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: نجاعة الإدارة من خلال التوظيف الأمثل للكفاءات البشرية

2- تعريف المؤشر:إبراز نسبة مشاركة المرأة في الخطط الوظيفيةومراكز اتخاذ القرار

3- طبيعة المؤشر: نجاعة

4- نوع المؤشر: منتوج

5- المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر:

1- طريقة احتساب المؤشر :(عدد الإطارات النسائية اللاتي يشغلن خطط وظيفية/ العدد الجملي للخطط غير الشاغرة)/ (عدد الإطارات النسائية(أ1+أ2) / مجموع إطارات الوزارة (أ1+أ2))*100

2- وحدة المؤشر: قاعدة 100

3- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: قاعدة بيانات إدارية ومنظومة إنصاف

4- تاريخ توفر المؤشر: شهر جوان

5- القيمة المستهدفة للمؤشر: بلوغ - قاعدة 100 بحلول عام 2027

6- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة الشؤون الإدارية

III- قراءة في نتائج المؤشر:

1-سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات		تقديرات		
		2023	2024	2025	2026	2027
تمثيليةالمرأةفيالخططالوظيفية	100 قاعدة	102	100	97	95	92

2- تحليل النتائج وتقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر:

من المتوقع أن يواصل المؤشر في التراجع خلال سنة 2024 والذي بلغ إلى حد السنة المعنية النسبة الأدنى المنشودة 100، كما أنه من المنتظر أن يشهد خلال السنوات الموالية وإلى حدود 2027 انخفاضا متواصلا نتيجة الاستقرار المتوقع لنسبة الإطارات النسائية من ناحية والاستقرار النسبي الذي قد يشهده عدد الخطط الوظيفية المشغولة من ناحية أخرى إضافة إلى تواصل محدودية الخطط الوظيفية بالوزارة ليبلغ بذلك (97-95-92) بالتالي يتوقع أن يكون المؤشر دون القيمة المنشودة خلال هذه السنوات.

رغم ما تم تسجيله خلال السنة السابقة من قيمة إيجابية ل مشاركة المرأة بالخطط الوظيفية الدنيا والتي تجاوزت القيمة المنشودة بـ 13 نقطة بالنسبة لخطة (رئيس مصلحة) 3 نقاط بالنسبة لخطة (كاهية مدير) وما بلغه المؤشر من بلوغ للقيمة المنشودة 100 بالنسبة لخطة مديرعام، إلا أنه سيبقى التركيز على العمل على المحافظة على هذه النتائج بالنسبة للسنوات الثلاث القادمة نحو تشخيص أهم الصعوبات العوائق ومحاولة تجاوزها بالتنسيق مع جميع المتدخلين.

كما أنه سيرتكز العمل في السنوات 3 المقبلة على الرفع من تمثيلية الإطار النسائي في خطة مدير، حيث بقي مؤشر التمثيلية في هذه الخطة موضوع انخفاض م تواصل سواء على المستوى المركزي وعلى المستوى الجهوي.

علاوة على أنه ومن خلال ما يبينه الجدول أعلاه، نلاحظ مواصلة وجود التفاوت في التمثيلية في الخطط الوظيفية بين المركزي والجهوي للإطارات النسائية لذلك سيتمموصلة التركيز وإلى حدود سنة 2027 على العمل على التقليص من هذا التفاوت وعلى إيجاد الآليات والحلول الكفيلة للرفع من تمثيلية الإطارات النسائية على المستوى الجهوي وذلك خاصة بـ:

* مواصلة دعم الكفاءات النسائية في تقلد خطة مدير جهوي للتجهيز والإسكان نحو دراسة مشروع الرفع من نسبة تمثيلية المرأة في خطة مدير جهوي فـي إطار إعداد الحركة السنوية للمديرين الجهويين بهدف التقليص من هذا التفاوت بين الجنسين.

* مواصلة التنسيق بين الأطراف المتدخلة في الأخذ بالاعتبار لمبدأ التناصف في إطار إعداد وبرمجة الحركة السنوية للإطارات الجهوية بعنوان كل سنة وذلك من خلال التنسيق بين مختلف المتدخلين في الحركة بهدف التوظيف الأمثل للكفاءات النسائية على المستوى الجهوي وخاصة في التكليفبالخطط الوظيفية ذات الطابع الفني والتي لها تأثير مباشر على تقدم نشاط القطاع ومردوديته على المستوى الجهوي وذلك على غرار:

- خطة مدير التنسيق بين المصالح الفنية
- خطة كاهية مدير الجسور والطرقات
- خطة كاهية مدير البنايات المدنية والإسكانوالتهيئةالعمرانيّةوالترابيّة

3- تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- عدم القدرة على تحديد نسبة الإطارات النسائية في الوزارة حسب نوعية الخطة الوظيفية نظرا لتعدد شروط التكليف.
- عدم القدرة على ضبط التوقعات والتقديرات لتعدد مقايس التكليف بالخطط الوظيفية.
- عدم القدرة على ضبط مقاييس تكليف الإطارات من النساء والرجال بالخطط الوظيفية ومواقع اتخاذ القرار في حال تعدد المترشحين.
- غياب منظومة احصائية مراعية للنوع الاجتماعي بالوزارة.
- غياب منظومة بيانات خاصة بالنوع الاجتماعي تشمل جميع مجالات تمثيلية المرأة بمواقع القرار .

بطاقة المؤشر: نسبة تحقيق ديمومة الميزانية

رمز المؤشر: 1.3.9

I- الخصائص العامة للمؤشر:

1- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:ضمان ديمومة الميزانية وترشيد التصرف في الموارد المالية مع ضمان نجاعة البرامج

2- تعريف المؤشر: نسبة تغطية المبرمج في الميزانية للمنجز فعليا

3- طبيعة المؤشر: مؤشر نتيجة

4- نوع المؤشر: مؤشر نتيجة

5- المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:

II- التفاصيل الفنية للمؤشر:

1- طريقة احتساب المؤشر:(الإنجازات / الاعتمادات المرسمة)*100

2- وحدة المؤشر: نسبة مائوية

3- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: ادب امد سياد

4- تاريخ توفر المؤشر: مارس من كل السنة

5- القيمة المستهدفة للمؤشر: بهدف هذا المؤشر تحقيق نسبة إنجاز للاعتمادات المبرمجة بنسبة 100%.

6- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للمصالح المشتركة (إدارة الشؤون المالية).

III- قراءة في نتائج المؤشر:

1-سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
نسبةتحقيقديمومةالميزانية	نسبةمائوية	85,9	99	99,3	100	100

2- تحليل النتائج وتقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر:

يهدف هذا المؤشر إلى تحقيق نسبة إنجاز للاعتمادات التي وقع تقديرها وترسيمها بنسبة 100% وذلك ضمانا لمبدأ المصداقية من جهة اي مصداقية البرمجة وضمان تغطية ماهو مبرمج من اعتمادات لجملة النفقات الفعلية المنجزة خلال السنة المالية

كما يهدف من جهة أخرى إلى المحافظة على ديمومة الميزانية أي ضمان تغطية المبرمج للنفقات الوجوبية والحتمية والجديدة الواجب برمجتها بطريقة تضمن تغطيتها لنفقات السنة المالية.

ورغم التراجع الذي سجله المؤشر سنة 2021 بسبب تجميد اعتمادات الاستثمار قد حققت نسبة 97.3% أما 2023 فكانت التوقعات دون المأمول إذ تم توقع استهلاك 98% ولكن بلغت الإنجازات إلى حدود مارس 2024 وهي الفترة التكميلية للدفع 85.9% وذلك باعتبار أنه لم يقع فتح كامل الاعتمادات المرسمة في قانون المالية وتجميد نسبة منها خصوصا نفقات الاستثمار،

ومن المنتظر بالنسبة لسنوات 2024 و2025 و2026 أن تبلغ النسبة تدريجيا 100 %ويتطابق ماهو مبرمج لما هو منجز دون زيادة ولا نقصان وذلك بإتباع توجهات رئاسة الحكومة وبرمجة تعتمد معايير موضوعية مضبوطة

بالنسبة لسنوات 2025 فقد تم إضافة التدخلات ذات الصبغة التنموية مع التدخلات العادية للإلمام بكل التقديرات وتم الأخذ بعين الاعتبار ضمن مصاريف التسيير لمتخلدات هامة جدا لها أولوية الخلاص وهي تلك المتعلقة بالتنوير العمومي حتى أنه تم تجاوز نسبة ال4% ويتوقع أن تكون نسبة الإنجاز 99.3%بالنسبة لما تم تقديره.

3- تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- نقص الإمكانيات المادية والبشرية
- طول الإجراءات الإدارية
- تعطل المشاريع الناتجة عن المشاكل العقارية

بطاقة المؤشر: تكلفة التسيير لكل عون

رمز المؤشر:2.3.9

I- الخصائص العامة للمؤشر:

1- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: ضمان ديمومة الميزانية وترشيد التصرف في الموارد المالية مع ضمان نجاعة البرنامج 9

2- تعريف المؤشر: المتابعة السنوية لتطور الاعتمادات المخصصة لمصاريف التسيير

3- طبيعة المؤشر: مؤشر نتيجة

4- نوع المؤشر: مؤشر منتوج

5- المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر:

1- طريقة احتساب المؤشر: مصاريف التسيير المنجزة / عدد الأعوان

2- وحدة المؤشر: ألف دينار

3- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: منظومة " أدب " و " إنصاف " و " أمد "

4- تاريخ توفر المؤشر: شهر فيفري من كل سنة

5- القيمة المستهدفة للمؤشر: بلوغ – ألف دينار بحلول عام 2027

6- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للمصالح المشتركة (إدارة الشؤون المالية).

III- قراءة في نتائج المؤشر:

1-سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات		تقديرات		
		2023	2024	2025	2026	2027
تكلفةالتسييرلكلعون	ألفدينار	4,881	5,183	5,502	5,842	6,202

2- تحليل النتائج وتقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر:

تم خلال سنة 2023 تسجيل ارتفاع في مؤشر تكلفة التسيير لكل عون (4,881 أد) مقارنة بسنة 2022 (4,365 أد)بنسبة 11,8%ويعود ذلك لانخفاض عدد الأعوان(3,28%−) وارتفاع نفقات التسيير (8%).
ومن المتوقع أن تبلغ تكلفة التسيير لكل عون خلال سنة 5,1832024 أ د وقيمة المؤشر 106، أي بزيادة تقدر بـ6% مقارنة بسنة 2023. وذلك باعتبار تواصل تقلص عدد الأعوان (3%−) من جهة وزيادة نفقات التسيير (3%) من جهة أخرى.
كما ننتظر أن تحافظ قيمة المؤشر على استقرارها خلال الثلاث سنوات القادمة (106) وذلك بالاعتماد على استقرار نسبة تطور نفقات التسيير في حدود 3% ونسبة تطور عدد الأعوان في حدود 3%−.

3- تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- المشاريع الهامة لوزارة التجهيز تتطلب مصاريف تسيير هامة حتى يتسنى التحكم في المشاريع والآجال والجدوى والكلفة،
- غياب الموازنة بين نفقات التسيير ونفقات الاستثمار،
- اختلاف تكلفة التسيير من برنامج إلى آخر،
- ضبط نفقات التسيير يخضع لتقديرات وزارة المالية وليس للأهداف و الأنشطة المبرمجة.
- تأثير نسبة التضخم على نفقات التسيير.

بطاقات الفاعلين العموميين

بطاقة عدد1 : شركة تونس الطرقات السيارة

I التعريف

1. **النشاط الرئيسي** : – استغلال عبر نظام الاستخلاص شبكة الطرقات السيارة في إطار عقود لزمة تربط الشركة بالدولة التونسية،
   - الصيانة والمحافظة على شبكة الطرقات السيارة التي تستغلها،
   - تشييد واستغلال أجزاء جديدة من الطرقات السيارة والقيام بكل عمليات التصرف بالمنقولات والغير منقولات والعمليات التجارية والمالية التي لها علاقة مباشرة بالنشاط الاجتماعي للشركة.
2. **مرجع الأحداث** : محضر الجلسة التأسيسية بتاريخ 13 ماي 1992.
3. **تاريخ إمضاء آخر عقد برامج أو أهداف أو أداء بين الوزارة والمنشأة:** سنة 2010.

II الاستراتيجية و الأهداف

1. **الاستراتيجية** : الحفاظ على الملك العمومي و على جودة الخدمات المسداة لمستعملي الطريق السيارة.
2. **الأهداف الاستراتيجية** : – الصيانة الدورية و المتواصلة للطرقات السيارة وفق المعايير المحاسبية،
   - تعزيز عناصر السلامة والرقابة على شبكة الطرقات السيارة،
   - تقديم خدمات ذات جودة عالية لمستعملي الطريق السيارة كتنوير جزء كبير من الطريق السيارة باستخدام الطاقة الكهروضوئية (photovoltaïque)،
   - تحسين الوضعية المالية للشركة بما يساعد على تطوير الايرادات و بما يضمن تنفيذ المهمة الموكلة للشركة على أكمل وجه،
   - تطوير منظومة الحوكمة و آليات التصرف الحديث و التنمية المستدامة.

3. **تدخلات الشركة :** – تدعيم و تهذيب الطريق السيارة أ1 من ن ك 69 إلى ن ك 84،

- تركيز اشارات عمودية و سطحية (أرضية)،

- تركيز سياج حديدي على الجسور العلوية وعلى حواشي الطريق السيارة،

- تركيز أجهزة مراقبة الكترونية بجميع الأقاليم.

III- الميزانية على المدى المتوسط

تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2025-2027)* بالم د:

البيان	انجازات 2023	2024	التقديرات		
			2025	2026	2027
ميزانية التصرف					
منها : منحة بعنوان الاستغلال	200	250	190	197,879	207,673
ميزانية الاستثمار					
المجموع	**200**	**250**	**190**	**197,879**	**207,673**

* تم اعتماد إنجازات البرنامج 1 لسنة 2023 وتقديرات البرنامج 1 لسنوات 2024-2025-2026 و2027

بطـاقة عدد 2 : شركة الدراسات وتـهيئـة السواحل الشمالية لمدينـة صفاقس "تبرورة"

I. التعريف

1. **النشاط الرئيسي:** تهيئة وتنمية منطقة مشروع تبرورة / البعث العقاري
2. **ترتيب المنشأة :** شركة خفية الإسم ذات مساهمات عمومية
3. **مرجع الإحداث:** تأسست بمقتضى محضر اجتماع الجمعية العامة التأسيسية بتاريخ 21 ماي 1985
4. **مرجع التنظيم الإداري والمالي:** لا يوجد
5. **تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو هدف بين الوزارة والمنشآة /المؤسسة:**

II. الاستراتيجية و الأهداف

1. الإستراتيجية العامة:

أحدثت شركة الدّراسات وتهيئة السّواحل الشّمالية لمدينة صفاقس المكلفة بمشروع تبرورة في ماي 1985 وهي شركة خفية الاسم ذات مساهمات عمومية يسيرها مجلس إدارة على رأسه رئيس مدير عام وتنضوي تحت إشراف وزارة التجهيز والإسكان.

بعد الإنتهاء من الأشغال المتعلقة بإزالة التلوث وردم بمنطقة مشروع تبرورة (المرحلة الأولى)، وهو ما مكّن من توفير أراضي صالحة للتعمير تبلغ مساحتها 420 هكتارا، أصبح من الضروري التصرّف في المنطقة وحمايتها وذلك بالقيام بالعديد من الأشغال على المدى القصير والمتوسّط والطّويل التي تخص إعداد المرحلة الثانية المخصصة للتعمير والتهيئة

والمراقبة البيئية وصيانة وحراسة حوزة منطقة تدخل مشروع تبرورة، في انتظار بلورة المرحلة الثانية المتعلقة بالتهيئة والتعمير وتسويق الأراضي.

من أهم نقاط إستراتيجية الشركة نذكر:

-إنجاز كل الدّراسات الفنية والإقتصادية والقانونية والمال ية اللازمة للتهيئة السياحية والفندقية والعقارية لمنطقة السّواحل الشّمالية لمدنية صفاقس،

-إنجاز كل الأشغال اللازمة لإحياء وتقسيم وتهيئة الأراضي بالمنطقة،

-إنجاز كل البناءات والمنشآت الداخلة في نطاق التجهيزات العامة للمنطقة : مراكز تجارية، تهيئة مناطق خضراء، ملاعب، التجهيزات الترفيهية والمرفئية،

-إعداد وضبط كل الأمثلة والبرامج المتعلقة بأشغال جميع هذه الإنجازات في المستقبل والنهوض بالمنطقة بعد تجهيزها،

-إعداد وإنجاز كل العمليات اللازمة لتحقيق البرامج المذكورة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة وكذلك الحصول على كل الإمتيازات والتراخيص الإدارية اللازمة،

-إقتناء وتقسيم تهيئة وبيع الأراضي المقسّمة المعدّة لإنجاز مشاريع التعمير في إطار حوزة تبرورة وغيرها،

-المساهمة في رأس مال كل الشركات التي لديها أهداف مماثلة أو ذات صلة بصفة مباشرة أو غير مباشرة عن طريق المساهمة العينية والنقدية وشراء سندات وحقوق بالشركات والإندماج وتأسيس شركات جديدة وبكل الوسائل القانونية الأخرى،

-وبصفة عامة القيام بكل العمليات الصناعية والتجارية والمالية والعقارية والغير العقارية المرتبطة بصفة مباشرة أو غير مباشرة بالأهداف المذكورة أعلاه والتي من شأنها أن تساعد على تطور الشركة.

2. أهم الأولويات وتحديد المساهمات في أهداف البرنامج:

-يساهم برنامج المتابعة البيئية في تحقيق ديمومة المشروع خاصة وأنّ منطقة مشروع تبرورة كانت تحوي معامل N.P.K. التي خلّفت نفايات في محيطها المباشر وفي البحر،

-يساهم برنامج الحراسة في السهر على سلامة الوضعية العقارية لكامل المنطقة (بناء عشوائي، إشغال وقتي، ...).

-يساهم برنامج غراسة وصيانة المنتزه الحضري في بعث منطقة جالبة للإستثمار،

علما وأنّ الأهداف المذكورة ذات صبغة نوعية وليست كمية ولا يمكن بذلك قيسها.

-حماية وتطوير منطقة المشروع التي تمثل جزء من الشريط الساحلي.

3. تقديم أنشطة البرامج:

الأهداف	المؤشرات	الأنشطة
1	متابعة نوعية المياه والرسوبيات	– تقوم الشركة سنويا بجملة من التحاليل الفيزيوكيميائية والمعادن الثقيلة لمكونات النّظام البيئي، – ولمتابعة تطوّر نوعية المياه والرسوبيات، تمّ إعداد تقرير تقييمي من طرف الشركة يشتمل على نتائج كلّ التحاليل المنجزة منذ نهاية الأشغال إلى اليوم، – وعلى إثر هذه النتائج، سيتمّ مواصلة إجراء هذه التحاليل والتدقيق في نتائجها لأخذ التدابير اللازمة في الغرض خصوصا بالنسبة إلى المياه التي يقع ضخها وصرفها في اتجاه ا لبحر.
2	دراسة نجاعة منظومة عزل لكوم الفوسفوجيبس	– تقوم الشركة بمتابعة مدى نجاعة منظومة عزل كوم الفوسفوجيبس، – وبناءا على النتائج المتحصل عليها سيتم التعمق في هذه الدراسة وذلك باستعمال الوسائل والتقنيات التكنلوجية الحديثة للتثبت من نجاعة هاته المنظومة ومكوناتها .
3	أشغال صيانة المعدّات التابعة لمنظومة الضخّ	– تقوم الشركة بأشغال العناية وصيانة كل المعدات التابعة لمنظومة الضخ ومنظومة تصريف سيلان مياه الأمطار لكوم الفسفوجيبس وكذلك منظومة ضخ مياه الري للمنتزه المستقبلي لمنطقة تبرورة .
4	صيانة قنوات تصريف مياه الأمطار لمنطقة تبرورة	تقوم الشركة سنويا بعدّة حملات تنظيف لقنالات تصريف مياه الأمطار بمنطقة تبرورة وأبرزها حم لات التنظيف الميكانيكي الشاملة وذلك استعدادا لمواسم الأمطار .
5	صيانة قنوات تصريف مياه السيلان لكوم الفوسفوجيبس	– تقوم الشركة سنويا بصيانة يدوية وميكانيكية لقنوات منظومة تصريف مياه السيلان لكوم الفوسفوجيبس الممتدة على طول 3000 متر وقد تم ازالة كل الرسوبيات العالقة بالقنوات.
6	متابعة الإشعاعات بالمنطقة	تم قبل وأثناء مرحلة الأشغال وبعدها بمتابعة الإشعاعات بمنطقة تبرورة بالتعاون مع المركز الوطني للحماية من الأشعة واستصدار شهادة في خلو المنطقة من خطر الإشعاعات ويتمّ حاليا متابعة الإشعاعات بالمنتزه الحضري المتمركز فوق كوم الفوسفوجيبس بعد عزله.
7	الاعتناء بالغراسات	– تتمثل أهم الأشغال فيما يلي: ✓ التحمير والتحويض للغراسات الموجودة على مستوى المسطح السفلي، نباتات الفيكيس الموجودة على إمتداد الجدران العازل، ... ✓ إزالة الأعشاب الطفيلية (Kochia) بمنحدرات المنتزه التي من شأنها تعرقل التدخلات المطلوبة خاصة السقي، ✓ القيام بعملية صيانة الطوابي بالمنحدرات لحماية أدين الأرض من الإنجراف المائي وذلك بالحرث العميق "50 صم" بواسطة الجرار، ✓ العناية بمصطلحات المنتزه بالحرث.
8	دراسة تقييم وتطور النظام الايكولوجي للمنتزه	بينت بعض الحفريات لبعض الأشجار المغروسة على مستوى منحدرات المنتزه أن نمو جذور بعض الأشجار بلغ عمق بين 1.50م و 1.70م وفي بعض الحالات يبعد حوالي 20 و25 صم عن طبقة الفوسفوجيبس،

9	حراسة منطقة مشروع تبرورة	يتمّ دوريا إبرام صفقة إطارية بخصوص حراسة حوزة مشروع تبر ورة للحفاظ على الرصيد العقاري (ملك دولة خاص بعد صدور أمري المراجعة والإخراج من الملك العمومي البحري لسنتي 2010 و2013).
10	تعيين بنك أعمال	– قصد مرافقة الشركة في تنفيذ المشروع و اختيار المستثمر الاستراتيجي

III -الميزانية على المدى المتوسط:

1 - تقديرات الميزانية لشركة الدّراسات وتهيئة السّواحل الشّمالية لمدينة صفاقس **على المدى المتوسط (2025-2027) :**

بالألف دينار

البيان	إنجازات 20223	2024	التقديرات		
			2025	2026	2027
ميزانية التصرف:					
منها: **– منحة بعنوان التأجير** **– منحة بعنوان التسيير**					
ميزانيّة الاستثمار أو/ التجهيز:	**500**	**2150**	**500**	**500**	**450**
المجموع	**500**	**2150**	**500**	**500**	**450**

ملاحظة: يتعلق الجدول بمساهمة الدولة فقط

بطـاقة عدد 3 : شركة الدراسات والنـهوض بتونس الجنوبية

I. التعريف

1. **النشاط الرئيسي:** تطهير واستصلاح بحيرة تونس الجنوبية / التّهيئة العمرانية والبعث العقاري

2. **ترتيب المنشأة:** صنف ج

3. **مرجع الإحداث:**المجلس الوزاري المضيّق المنعقد بتاريخ 16 فيفري 1990

4. **مرجع التنظيم الإداري و المالي :** ضبط الهيكل التّنظيمي للشركة بمقتضى الأمر عدد 2807 لسنة 2001 المؤرخ في 6 ديسمبر 2001

5. **تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو هدف بين الوزارة و المنشآة/المؤسسة**

II .الاستراتيجية و الأهداف:

1. **الإستراتيجية العامة:**

شهدت بحيرة تونس الجنوبية إثر إنجاز اشغال تطهير البحيرة واستصلاح ضفافها تحسن وتطور واضح في المنظومة الإيكولوجية والحالة البيئية والصحية بصفة عامة بالمنطقة، حيث تم تسجيل تحسن واضح في عدة مؤشرات بيئية على غرار نوعية وجودة مياه البحيرة، ونوعية الأحياء المائية بالبحيرة عددًا وكمًا وتطور كمي وكيفي في منظومة الأسماك مما خول لأكثر من 50 بحار بمزاولة نشاط الصيد البحري بالبحيرة، ويعزى هذا النجاح على الصعيدين الوطني والإقليم ي للخبرة الواسعة التي حصلت للشّركة والتجربة المتميّزة في هذا المجال.

من أهم نقاط إستراتيجية الشركة نذكر:

- **في مجال تطهير واستصلاح المسطّحات المائيّة**

–القيام بإجراءات الدّعوة للمنافسة لإنجاز الاشغال والبحث عن التّمويلات الضّروريّة لتنفيذ عدة مشاريع صيانة المن شآت المدنية ببحيرة تونس الجنوبية،

–السهر على المحافظة على نوعية وجودة المكونات الإيكولوجية لبحيرة تونس الجنوبية،

–الإشراف على تنفيذ الأشغال وتأمين الإنجاز في أحسن الظّروف،

–إعداد مخطّطات التّصرّف والمتابعة في مرحلة ما بعد إنجاز مشاريع التّطهير والتصرف في المنطقة الرطبة والمصنفة محمية طبيعية ذات أهمية عالمية.

- **التّهيئة العملرانية والبعث العقاري:**

شرعت الشّركة منذ سنوات في إعداد مثال التّهيئة التّفصيلي لضفاف البحيرة الجنوبيّة وميناء تونس داخل دائرة التّدخّل العقاري المحدثة في الغرض. ونظرا لوضع الجزء الأكبر من الأراضي المتواجدة داخل دائرة التدخل على ذمة مشروع باب المتوسّط لفائدة شركة سما دبي، فقد تبقّت مساحة حوالي 127 هك من أراضي الدّولة الخاصّة خارج هذا المشروع ومشمولة بدائرة التّدخّل العقاري المذكورة آنفا . وتسعى الشّركة حاليّا لاستغلال هذه الأراضي بت هيئتها وتسويقها ومن المنتظر عرض هذا المشروع على أنظار جلسة عمل وزاريّة.

ونظرا لأنّ شركة الدّراسات والنّهوض بتونس الجنوبيّة متحصّلة منذ تاريخ 21 جويلية 2015 على قرار ترخيص في ممارسة مهنة باعث عقاري من قبل وزارة التّجهيز والإسكان فإنّ بإمكانها القيا م بمشاريع عمرانيّة و عقاريّة و توسيع نشاطها في هذا المجال و ذلك لتطوير مواردها المالية و لدعم مجهود الدولة في مجال بعث المشاريع والإستثمار.

وفي إطار تطوير المشاريع المستقبلية للشركة وفي انتظار البت في إمكانية إستغلال الأراضي المحاذية و في إطار تطبيق التوجه الحكومي إلى تشريك الخواص في بعث المشاريع الإستثمارية أو الشراكة بين القطاع العام والخاص يقترح في هذا المجال النظر في إمكانية إنجاز بعض المشاريع بالشراكة مع الخواص لتدعيم موارد الشركة و لتخفيف العبء المالي عليها مع مراعات مصالح الشركة.

وتبعا لما سبق فإن المهام والمشمولات المستقبليّة لشركة الدراسات والنهوض بتونس الجنوبية تعتبر إستراتيجية بالأساس و من شأنها ترسيخ إستراتيجيّة الدّولة في مجال تطهير وإستصلاح المواقع الحساسة و تأهيلها على المستوى العمراني و البيئي.

2. تحديد المساهمات في أهداف البرنامج:

حماية وتطوير منطقة المشروع التي تمثل جزء من الشريط الساحلي.

3. أهم الأولويات والأهداف:

الأهداف	المؤشرات	الأنشطة

1	دراسة المتابعة البيئية ة مراقبة جو =ة مياه بحيرة تونس الجنوبية	– المراقبة البيئية و البكتيولوجية للمياه و الكائنات الحية بالبحيرة و تطور النباتات البحرية و مراقبة وضعية الأسماك و التربة بقاع البحيرة
2	صيانة المنشآت ببحيرة تونس الجنوبية	– تقوم الشركة بمتابعة سلامة و ديمومة المنشآت التي تتحكم في نسق تجديد مياه البحيرة بالاعتماد على حركة المد و الجزر – ضمان جودة مياه البحيرة
3	تهيئة المنطقة الرطبة المصنفة محمية طبيعية	حماية الطيور المهاجرة و تعزيز قدرة المنطقة في استيعاب الطيور استغلال المنطقة كمنتزه طبيعي
4	حراسة حوزةبحيرة تونس الجنوبية	حماية حوزة البحيرة – المحافضة على مختلف مكونات المتواجدة ببخيرة تونس الجنوبية
5	حماية و صيانة أراضي مشروع ضفاف بحيرة تونس الجنوبية و ميناء رادس و صيانة المساحات الخضراء	حماية حوزة البحيرة من القاء الفضلات و الاستغلال العشوائي للفضاءات البيضاء –المساهمة في العناية بمداخل العاصمة و صيانة المساحات الخضراء
6	اعداد دراسات التهيئة بالمنطقة	العناية بالمناطق العمرانية و تهيئتها تهيئة مناطق عمرانية و اقتصادية ذات مردودية عالية ربط العاصمة بضواحيها و خلق فرص عمل –توفير مناطق و مساحات سكانية هامة و مناطق خضراء .

4. مؤشرات قيس الأداء وأهم الأنشطة:

نسبة استعمال الاعتمادات لتحقيق الأهداف المرسومة.

III –الميزانية على المدى المتوسط:

2 – تقديرات الميزانية لشركةالدراسات والنهوض بتونسالجنوبيةعلى المدى المتوسط (2025-2027) :

بالألف دينار

البيان	إنجازات 2023	2024	التقديرات		
			2025	2026	2027
ميزانية التصرف:					

منها: **- منحة بعنوان التأجير** **- منحة بعنوان التسيير**					
ميزانيّة الاستثمار أو/ التجهيز:	**200**	**200**	**400**	**400**	**400**
المجموع	**200**	**200**	**400**	**400**	**450**

ملاحظة: يتعلق الجدول بمساهمة الدولة فقط

بطاقة عدد 4 : شركة الدراسات وتهيئة سبخة بن غياضة بالمهدية

1. النشاط الرئيسي:

- القيام بكل الدراسات الفنية والاقتصادية والقانونية والمالية اللازمة لتهيئة منطقة المشروع ومواصلة التصفية العقارية لحوزة المشروع.

1. ترتيب المنشأة:

- في انتظار ترتيبها من طرف رئاسة الحكومة.

2. مرجع الإحداث:

-الجلسة العامة التأسيسية بتاريخ 22 مارس 2018. وذلك تبعا لـ:

-المجلس الوزاري المضيق بتاريخ 05 ماي 2015 الذي أقرّ تكوين شركة تتولى وضع تصور شامل حول المشروع والقيام بالدراسات المستوجبة في الغرض.

-اللجنة العليا للمشاريع الكبرى برئاسة الحكومة بتاريخ 10 و15 سبتمبر 2015 التي أذنت بإحداث شركة دراسات تتولى وضع تصورات للمشروع ومكوناته كبداية على أن يتم لاحقا البحث عن مستثمر أو مستثمرين لتمويل المشروع.

-موافقة وحدة متابعة تنظيم المؤسسات والمنشآت العمومية بتاريخ 8 جوان 2017 على إحداث شركة الدراسات وتهيئة سبخة بن غياضة بالمهدية في شكل "شركة خفية الاسم" يشارك في رأس مالها بعض المنشآت والمؤسسات العمومية ذات النشاط المرتبط أو المماثل حيث يمكّن هذا الشكل القانوني في مرحلة لاحقة من دخول مستثمر في رأس مال الشركة في صورة إثمار الدراسات.

3. مرجع التنظيم الإداري والمالي:

4. تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو هدف بين الوزارة والمنشأة/ المؤسسة (إذا وجد)

II- الاستراتيجية العامة:

1. إعداد الدراسات الفنية اللازمة لتحديد فرضيات التهيئة الممكنة بالتنسيق مع كافة المتدخلين العموميين،
2. التنسيق مع الدولة من خلال سلطة الإشراف بخصوص كافة المسائل المتعلقة بفرضيات تهيئة أرض المشروع والآليات المقترحة لاستغلالها،
3. إعداد وضبط كل الأمثلة والبرامج المتعلقة بتهيئة سبخة بن غياضة بما يستجيب لخصوصية الموقع،
4. إعداد وإنجاز كل العمليات اللازمة لتحقيق البرامج المذكورة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة وكذلك الحصول على كل الامتيازات والتراخيص الإدارية اللاّزمة.
5. القيام بالدراسات اللازمة لتهذيب النسيج العمراني الكائن بمحيط أرض المشروع للنهوض بالمنطقة،
6. المحافظة على المنشآت المائية والبحرية ومتابعة جودة مياه المسطح المائي ومواصلة أشغال تهيئتها،
7. البحث عن مستثمرين خواص لتنفيذ المشروع وايجاد صيغة شراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص،
8. السعي لدى المنظمات والهياكل الدولية لإيجاد المساعدات المالية اللازمة لتمويل دراسات المشروع في نطاق التعاون الدولي مع هذه المؤسسات الدولية وذلك في نطاق ما تسمح به القوانين الجاري بها العمل وبعد المصادقة عليها من الجهات المعنية،
9. القيام بكل المهام المتعلقة بتطوير نشاط الشركة او التي تعهد اليها في نطاق مشمولاتها
10. اتخاذ كافة الإجراءات والقيام بكل الأعمال التي من شأنها تيسير تنفيذ المهام الموكلة إلى الشركة.
11. إتمام ملف التصفية العقارية لكافة الأراضي التي بحوزة المشروع وضمها لملك الدولة الخاص.
12. التحضير لمرحلة الإنجاز.
13. نشاط البعث العقاري.
14. كل العمليّات الصّناعيّة والتّجاريّة والماليّة والعقارية والغير العقارية المرتبطة بصفة مباشرة أو غير مباشرة بالأهداف المذكورة أعلاه والّتي من شأنها أن تساعد على تطوّر الشّركة.
15. احكام متابعة ومراقبة تطور الوضع البيئي بمنطقة سبخة بن غياضة.

2.الوضعية العقارية

تبلغ مساحة منطقة سبخة بن غياضة 142 هكتارا موزعة كما يلي:

- مساحة الحوض 26 هكتارا.
- مساحة الطرقات الموجودة 11.5 هكتارا.

- مساحة الشبكة الحديدية 1.35 هكتارا.
- مساحة الملك العمومي البرّي 4.19 هكتارا.
- مساحة ارتفاقات الملك العمومي البحري 10.65 هكتارا
- مساحة البنايات الموجودة 1.2 هكتارا.

وإذا استثنينا مساحة الطرقات الضرورية فان المساحة الصافية المخصصة لتركيز مختلف المشاريع ستكون في حدود 86 هكتارا.

- **التّهيئة التّرابيّة والبعث العقاري :**

في جلسة 5 أفريل 2017 قضت المحكمة العقارية بالمهدية بتسجيل كامل المساحة لفائدة الدولة باستثناء الأجزاء موضوع الاعتراضات التي أفردتها بمطالب تسجيل مسحية فردية وواصلت النظر فيها ثم أصدرت :

– أحكاما لفائدة الخواص في مساحة تقدّر بـ حوالي 4 هكتارا.

– حوالي 3,5 هكتارا في طور التقاضي.

الشركة في طور اعداد الوسيلة التقنية القانونية الناجعة التي تكون في نفس الوقت ذات بعد تخطيطي وتنفيذي وتمكن من السيطرة على جميع العقارات الكائنة في حوزة المشروع (المقترح احداث دائرة تدخّل عقاري على معنى الفصل 30 وما بعده في مجلة التهيئة الترابية والتعمير، لفائدة الدولة).

تحديد المساهمات في أهداف البرنامج:

حماية وتطوير منطقة المشروع كمنطقة ساحلية.

أهم الأولويات والأهداف:

–استكمال الإجراءات المتعلقة بالتصفية العقارية لحوزة المشروع،

–مواصلة أشغال الصيانة وتهذيب موقع المشروع،

–القيام بالدراسات المختلفة لتهيئة المنطقة،

–اعداد مثال تهيئة تفصيلي لحوزة المشروع.

مؤشرات قيس الآداء :

نسبة استعمال الإعتمادات المخصصة لتحقيق الأهداف.

الأهداف	المؤشرات	الأنشطة
1	استكمال الإجراءات المتعلقة بالتصفية العقارية لحوزة المشروع	– حماية حوزة السبخة من القاء الفضلات و الاستغلال العشوائي للفضاءات البيضاء
2	مواصلة أشغال الصيانة وتهذيب موقع المشروع	– تقوم الشركة بأشغال الصيانة وتهذيب موقع المشروع
3	القيام بالدراسات المختلفة لتهيئة المنطقة	العناية بالمناطق العمرانية و تهيئتها تهيئة مناطق عمرانية و اقتصادية ذات مردودية عالية –توفير مناطق و مساحات خضراء .
4	اعداد مثال تهيئة تفصيلي لحوزة المشروع	حماية حوزة السبخة من القاء الفضلات و الاستغلال العشوائي للفضاءات البيضاء

III –الميزانية على المدى المتوسط:

3 –تقديرات الميزانية لشركةالدراساتو تهيئة سبخة بن غياضةعلى المدى المتوسط (2025–2027) :

بالألف دينار

البيان	إنجازات 2023	2024	التقديرات		
			2025	2026	2027
ميزانية التصرف:					
منها: – منحة بعنوان التأجير – منحة بعنوان التسيير					
ميزانيّة الاستثمار أو/ التجهيز:	610	400	700	300	400
المجموع	610	400	700	300	400

ملاحظة: يتعلق الجدول بمساهمة الدولة فقط

بطاقة عدد5: ديوان قيس الأراضي والمسح العقاري

I- التعريـــف

1.النشاط الرئيسي :

- أشغال البنية التّحتيّة لفائدة الدّولة ٍ)تغطية مختلف مناطق البلاد بالشّبكة الجيوديزية، المسح العقاري الإجباري، تحديد الملك العمومي،...)،
- أشغال ذات صبغة تجاريّة لفائدة الدّولة أو الغير (تسجيل عقاري إختياري، تقسيمات أرضية وعمودية، إرجاع علامات، أشغال طبوغرافيّة مختلفة، إستغلال والرّبط بشبكة محطّات الرّصد الفضائي الدّائمة،...)،
- أشغال الطّباعة.

2.مرجع الإحداث : قانون عدد 100 لسنة 1974 المؤرّخ في 25 ديسمبر 1974 المنقّح بالقانون عدد 26 لسنة 2009 المؤرّخ في 11 ماي 2009.

3.تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف أو أداء بين الوزارة والفاعل العمومي: سنة 2016.

II - الإستراتيجيةو الأهداف:

1.الإستراتيجية :

–الحفاظ على مكانة الدّيوان كرائد في مجال نشاطه والبحث عن أسواق جديدة خارج البلاد،
–تحقيق التّوازنات الماليّة للدّيوان،
–الإستثمار في إقتناء تقنيات حديثة ذات قيمة مضافة عالية وفي رقمنة نشاطاته،
–الحرص على تحقيق المردودية المالية بالتّوازي مع جودة الخدمات المسداة،
–رقمنة البيانات والمعلومات العقارية والخدمات المسداة من طرف الديوان ،
–تطوير التعاون الدولي في مجالات اختصاص الديوان،

2.الأهداف الإستراتجية:

–تطوير أداء الدّيوان في مجال التّسجيل العقاري،
– تغطية مختلف مناطق البلاد بالشّبكة الجيوديزيّة،
– تطوير الإنتاج وتحسين التّوازنات الماليّة بالدّيوان لضمان ديمومته،

3.تدخّلات الفاعل العمومي:

– تغطية مختلف مناطق البلاد بالشّبكة الجيوديزية،
– مشروع تركيز منظومة المعلومات العقارية للبلاد التّونسيّة(TLIS)،
– القيام بالأعمال الطّبوغرافيّة للتّسجيل العقاري الإجباري لفائدة الدّولة والتّسجيل العقاريالإختياري لفائدة الدّولة والخواص،
– القيام بالأشغال الطّبوغرافيّة المختلفة لفائدة الدّولة والخواص،
– القيام بأشغال التّقسيمات الأرضيّة والعموديّة وإرجاع العلامات،
– وضع مخطّط مديري للإعلاميّة،
– إعداد دراسة إستراتيجيّة لتحسين الحوكمة والهيكلة بال دّيوان في أفق 2030،

III - الميزانية على المدى المتوسّط (2025-2027):

1 -تقديرات الميزانيّة على المدى المتوسّط (2025-2027):

الوحدة: ألف دينار

البيان	إنجازات 2023 (*)	مرسّم بالميزانية 2024	التّقديرات		
			2025	2026	2027
ميزانيّة التّصرّف المجموع	**33 659**	**36 619**	**38 450**	**39 749**	**41 094**
– بعنوان التّأجير	28 521	29 694	31 179	32 114	33 077
–بعنوان التّسيير	5 138	6 925	7 271	7 635	8 017
منها: –منحة بعنوان التّأجير	0	0	0	0	0
– منحة بعنوان التّسيير					
ميزانيّة الإستثمار	1 956	3 520	3 000	3 500	3 500
(منها التّحويلات المخصّصة لدعم التّدخّلات في الميدان الإقتصاديوالإجتماعي ودعم الإستثمار في المشاريع والبرامج التّنمويّة وكذلك لتسديد القروض والتّوازن المالي وتطوير وإعادة هيكلة المؤسّسة)	0	0	0	0	0
المجموع	**35 615**	**40 139**	**41 450**	**43 249**	**44 594**

(*) إنجازات مؤقّتة

بطاقة عدد 6:الوكالة العقاريّة للسّكنى

I - التعريـــف

1. **النشاط الرئيسي :** تعنى الوكالة أساسا بتهيئة المناطق السكنية وذلك بإقتناء العقارات وتهيئتها وبيعها للمنتفعين من مواطنين وباعثين عقاريين وجماعات ومؤسسات عمومية، في شكل مقاسم معدة لبناء مساكن من مختلف الأصناف وإقامة ما تتطلبه التقسيمات السكنية من مرافق وتجهيزات جماعية.

2. **مرجع الإحداث:** القانون عدد 21-73 بتاريخ 14 أفريل 1973.

3. تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف أو أداء بين المهمة والفاعل العمومي:

مخطط التنمية 2021 – 2025 بتاريخ 1 فيفري و16 مارس2022(غير ممضى).

مخطط التنمية 2023 – 2025في طور الإعداد والتشاور مع سلطة الإشراف(غير ممضى).

II - الإستراتيجية والأهداف:

1 .الإستراتيجية:

في إطار تحسين وتثمين عمل الوكالة العقارية للسكنى، تم إعداد دراسة إستراتيجية واستشراف وتطوير نشاطها ولإضفاء الصبغة الإستراتيجية والاستشرافية لعملها المستقبلي وقد انطلقت هذه الدراسة منذ شهر مارس 2017 وتم إتمامها والشروع في تطبيقها منذ سنة 2019.

وقد شملت إستراتيجة الوكالة النظر في الأطر القانونية والتنظيمية والمؤسساتية الت ي يخضع لها قطاع السكن والمؤسسات ومختلف المتدخلين حيث تم التطرق إلى تموقع الوكالة بين المتدخلين العموميين والخواص في قطاع السكن والتهيئة . كما تم القيام بتحليل لتطور أهم العوامل المؤثرة في نشاط الوكالة . وبهدف البحث ودراسة تصورات إستراتيجية ممكنة للوكالة تمّ تقديم ثلاثة تجارب مماثلة لبعض البلدان في قطاع السكن (تركيا، المغرب وفرنسا).

هذا وتتمثل إستراتيجية الوكالة في إعداد مخطط عملي لتحديد وتطوير الإجراءات والتدابير اللازمة لتنفيذ الإستراتيجية المقترحة مع تقديم رزنامة تطبيق نتائج الدراسة الإستراتيجية للوكالة على المدى القصير والمتوسط والطويلوذلكحسبالخمس المحاور التالية:

- الوضعية القانونية والمؤسساتية والهيكلية للوكالة والشراكة مع الجماعات المحلية.
- تطوير وتعزيز سلسلة الإنتاج.
- تعزيز آليات المساندة.
- تعزيز منظومة متابعة وتسيير أداء الوكالة.

– تعزيز توجهات الجودة ودفع الإتصال الخارجيللوكالة.

2. الأهداف الإستراتيجية:

تهدف الوكالة في إطار إستراتيجيتها إلى المساهمة في تحقيق أداء السياسة العمومية حيث تندرج بعض مخرجات الدراسة الإستراتيجية ضمن تلك التوجهات كـ:

– تعديل عملية تحديد أسعار إقتناء العقارات والتكافؤ في إتجاه دعم الشرائح الاجتماعية محدودة الدخل.
– دراسة جدوى إنجاز فرع خاص بالبعث العقاري يعنى مبدئيا بالسكن الاجتماعي.
– تحديد آليات الشراكة مع الجماعات المحلية لإنجاز مشاريع التهيئة.
– تعزيز آليات الإقتناء للوكالة والتفعيل العملياتي للسيطرة العقارية.
– تصميم ووضع منظومة لتسيير الأداء يعتمد على مؤشرات أداء محددة في الغرض.
– توطيد مقاربة الجودة للوكالة.
– تعزيز التعاون والتفاعل بين مختلف الأطراف المتدخلة (حرفاء وشركاء الوكالة...).
– مواصلة المساهمة في تعديل سوق الأراضي المهيأة للسكن ومقاومة الإحتكار بالضغط على الأسعار،
– الضغط على كلفة وآجال التهيئة عبر إنجاز تهيئة سكنية تفاضلية وتطوير الموارد الداخلية لإنجاز الدراسات،
– المساهمة في إحداث مدن جديدة في إطار متطلبات التناسق الاجتماعي والبيئي والتنمية المستدامة.

3.تدخلات الفاعل العمومي:

تتمثل أهم الإستثمارات والمشاريع التي ستتولى الوكالة تنفيذها في إطار المساهمة في تحقيق أداء السياسة العمومية في التالي:

الولاية	المشروع	* الكلفة (م.د.)	الطور
منوبة	حدائق منوبة الفجة قسط 2	220	في طور إعداد الدراسة

	حدائق منوبة الفجة قسط 3		في طور إعداد الدراسة
	هضاب المرناقية	23.8	في طور إعداد الأشغال
	حدائق تونس قسط 5	85	في طور إعداد الأشغال
	حدائق تونس قسط 2	61.7	في طور إعداد الأشغال
	حدائق تونس قسط 1	51.3	في طور إعداد الأشغال
	حدائق منوبة الفجة قسط 1	19.7	في طور إعداد الأشغال
أريانة	حدائق المنزه 2	9	في طور إعداد الدراسة
	رواد سيتي سنتر	40	في طور إعداد الدراسة
	الياسمين حدائق المنزه 2	3	في طور إعداد الأشغال
بنزرت	الفتح 2 تينجة	8.9	في طور إعداد الأشغال
	الأندلس ماطر 3	8.7	في طور إعداد الأشغال
تونس	الأمل السيجومي	45	في طور إعداد الدراسة
	حدائق تونس قسط 3	100	في طور إعداد الأشغال
	حدائق تونس قسط 4	91	في طور إعداد الأشغال
	الأمل السيجومي 2	40	في طور إعداد الدراسة
باجة	باجة المستقبل 3	49	في طور إعداد الأشغال
	تستور اشبيلية	13.4	في طور إعداد الأشغال
الكاف	يوغرطة	14.5	في طور إعداد الدراسة
جندوبة	الريحان عين دراهم	10	في طور إعداد الدراسة
سليانة	حدائق سليانة	170	في طور إعداد الدراسة
	سليانة الجديدة	50	في طور إعداد الدراسة
	مكتريس	9.6	في طور إعداد الأشغال
	سليانة 3 القسط 1	3.4	في طور إعداد الأشغال
	برقو 1 و2	4.1	في طور إعداد الأشغال
بن عروس	الزهراء رادس	323	في طور إعداد الدراسة

	المحمدية الحنايا 2	32.4	في طور إعداد الدراسة
	ضفافرادس	23	في طور إعداد الأشغال
	الزهراء الشاطئ	30.7	في طور إعداد الأشغال
	المحمدية الحنايا 1	125	في طور إعداد الأشغال
زغوان	الفحص 2	2.8	في طور إعداد الدراسة
نابل	نيابوليس	160	في طور إعداد الدراسة
	اليسر الحمامات	35	في طور إعداد الدراسة
سوسة	الروابي	136.6	في طور إعداد الدراسة
	النفيضة الجديدة	31.7	في طور إعداد الأشغال
	الريحان 2	15.9	في طور إعداد الأشغال
	الحي الأولمبي بوحسينة	127.4	في طور إعداد الأشغال
القيروان	المنصورة	103.9	في طور إعداد الدراسة
	الهدى بوحجلة	14.1	في طور إعداد الأشغال
	الصحبي 5	14.2	في طور إعداد الأشغال
القصرين	الكابيتول	42	في طور إعداد الدراسة
	فريانة	17.5	في طور إعداد الأشغال
صفاقس	المرسى الصخيرة	5	في طور إعداد الدراسة
	الأنس 6 ساقية الزيت	28.3	في طور إعداد الأشغال
	المعهد النموذجي	4	في طور إعداد الأشغال
	قرمدة 2	15	في طور إعداد الأشغال
	قرمدة 3	13.1	في طور إعداد الأشغال
قابس	مارث	6	في طور إعداد الدراسة
	د.ت.عالشماطي قابس	90	في طور إعداد الدراسة
قبلي	الواحات قبلي قسط 2	11.9	في طور إعداد الأشغال
قفصة	القصرالزياتين	23	في طور إعداد الدراسة

	المنتزه رأس الكاف قفصة	19.9	**في طور إعداد الأشغال**
توزر	**د.ت.ع. توزر**	75	**في طور إعداد الدراسة**

* يتم تحيين قيمة كلفة المشاريع حسب تقدم الإنجاز (دراسة، أشغال...).

III - الميزانية والتقديرات على المدى المتوسط (2025-2027):

1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2025-2027):

تجدون في ما يلي إنجازات الوكالة العقارية للسكنى لسنة 2023 (أرقام وقتية) وميزانية سنة 2024.

أما تقديرات سنوات 2025 و2026 و2027 فما تزال في طور الإعداد ليتم بعد ذلك مناقشتها من قبل أعضاء مجلس الإدارة وذلك قبل موفى شهر أوت 2024.

البيان			إنجازات 2023	ميزانية2024	تقديرات (مقترح)		
					2025	2026	2027
الإنتاج	الاقتناءات العقارية	المساحة	74,08	45,28	15,10	16,50	14,80
		القيمة	35 541	20 883	5 616	5 700	4 930
	الدراسات		631	1 232	1 956	1 688	1 680
	أشغال التهيئة		13 466	75 938	95 481	106 025	105 923
	مصاريف إنتاج أخرى		2 618	4 773	2 093	1 176	1 147
مجموع نفقات الإنتاج			52 256	102 825	105 146	114 569	113 680
نفقات التصرف	أعباء الأعوان		22 414	23 589	25 772	26 058	26 819
	نفقات التسيير		6 306	8 331	9 474	9 228	9 216
نفقات التجهيز			1 880	2 959	4 313	4 643	3 291
نفقات الصندوق الإجتماعي			1 803	2 311	2 431	2 362	2 515
مجموع نفقات التصرف والتجهيز والصندوق الإجتماعي			32 403	37 190	41 991	42 291	41 841
مجموع النفقات			84 659	140 015	147 137	156 860	155 521

بطاقة عدد7 : وكالة التهذيب والتجديد العمراني

I - التعريف:

1. **النشاط الرئيسي :**التهذيب والتجديد العمراني.
2. **مرجع الإحداث :**القانون عدد 69 الصادر بتاريخ غرة أوت 1981 المنقح بالقانون عدد 53 لسنة 1993 المؤرخ في 17 ماي 1993.
3. **تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو هدف بين الوزارة والمنشأة/ المؤسسة (إذا وجد):**مقترح عقد برامج وكالة التهذيب والتجديد العمراني للفترة (2023-2025) في طور الإمضاء.

II- الاستراتيجية و الأهداف:

1.الإستراتيجية:

تتولى وكالة التهذيب و التجديد العمراني تنفيذ سياسة الدولة التي يتم إقرارها في مجال قطاع السكن ويتم تكريسها عبر البرامج الوطنية التي تعنى بالنهوض بالأوضاع السكنية والعمرانية والتي تهدف إلى تحسين ظروف عيش المتساكنين بتوفير وتحسين الخدمات العمرانية.

وفي هذا الإطار تسهر وكالة التهذيب و التجديد العمراني على إنجاز البرامج الوطنية للتهذيب والتجديد العمراني التي يقع تكليفها بإنجازها كصاحب مشروع مفوض.

وتسعى وكالة التهذيب والتجديد العمراني لتعزيز مكانتها كمؤسسة وطنية رائدة في مجال تنفيذ برامج التهيئة العمرانية المتصلة بالتهذيب والتجديد العمراني والتي تهدف إلى النهوض بالأوضاع السكنية من خلال تحقيق النجاعة في تنفيذ المشاريع وتدعيم مردوديتها وإحكام تنفيذها بما يمكن من ضمان جودة خدماتها للإستجابة لتطلعات حرفائها والمتعاملين معها.

كما تسعى وكالة التهذيب والتجديد العمراني لتنويع نشاطها لتنمية مواردها المالية وتدعيم توازناتها المالية دون اللجوء إلى دعم من الدولة وذلك بإنجاز بعض العمليات ضمن نشاط البعث العقاري والتي تساهم فـي

تحسين مواردها الذاتية.

2.الأهداف الإستراتيجية:

- إدماج وتهذيب الأحياء وتحسين ظروف العيش داخلها بتزويدها بالخدمات العمرانية وبالشبكات الأساسية ؛
- معاضدة الجماعات المحلية في تنفيذ المشاريع التنموية المدرج ببرامجها الإستثمارية
- إنجاز مشاريع سكنية ذات طابع إجتماعيأوإقتصادي ؛
- تحقيق النجاعة في تدخلاتها وتحسين مردوديتها والإرتقاء بجودة خدماتها لتستجيب لتطلعات الحرفاء والمتعاملين معها ؛

3.تدخلات الفاعل العمومي :

من أهم برامج الوكالة التهذيب والتجديد العمراني التي بصدد الانجاز نذكر منها :

- **برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية (الجيل الأول)** والذي يتضمن تهذيب 155 حيّا يقطنها حوالي 864,5 ألف ساكنا موزعين على 71 بلدية بكلفة جمليةمحينة تبلغ حوالي**618,313 مليون دينار** ويمتد إنجازه خلال الفترة (2012-2024) ؛

- **برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية (الجيل الثاني)** والذي يشمل تهذيب 160 حيّا متواجدة بـ 99 بلدية ويقطنها حوالي 780,7 ألف ساكن موزعة على 4 أقساط خلال فترة إنجاز البرنامج الممتدة من سنة 2019 إلى سنة 2028 بكلفة جملية تبلغ حوالي **664,7 مليون دينار** ؛

- **البرنامج الخصوصي لتهذيب الأحياء الشعبية للحد من التفاوت الجهو ي** تم تكليف والوكالة بتهذيب 155 حيا بكلفة جملية تقدر بحوالي ب**172,322 مليون دينار** ؛

- **مشاريع مدرجة بالبرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي** موزعة على 6 ولايات وتهم بناء 815 مسكنا إجتماعيا و516 مقسما إجتماعيا بكلفة جملية تقدر بحوالي 55 مليون دينار ويمتد إنجازها من سنة 2014 إلى سنة 2023.

- **مشاريع بعث عقاري** ويشمل نشاط الوكالة خلال الفترة (2025-2027) إنهاء إنجاز قسط أول من مشروع بناء مجمع سكني بالمرازقة بنابل الذي يحتوى على 73 شقة بكلفة حوالي **17,0 مليون دينار** وإنطلاق أشغال القسط الثاني من هذا المشروع الذي يحتوي على 55 شقة بكلفة حوالي **12,7 مليون**

دينار وإنطلاق أشغال بناء مجمع سكني بالمقسمين HC103 وHC104 بتقسيم سهلول بسوسة الذي يحتوي على 66 شقة بكلفة حوالي **15 مليون دينار** وانطلاق الأشغال بمشروع بناء مجمع سكني بالمقسم C9 بحي الرمانة الذي يحتوي على 100 شقة بكلفة حوالي **18 مليون دينار**.

كما سيتم الشروع في إعداد الدراسات الدراسات لمشروع بناء مجمع سكني بتقسيم كنزة بتونس بكلفة حوالي 20 مليون دينار وبمشروع بناء مجمع سكني بالمقسم HC79-HC80بسهلول بسوسة بكلفة حوالي 8 **مليون دينار** ومشروع بناء مجمع سكني بحدائق تونس بكلفة حوالي **16 مليون دينار** ومشروع بناء مجموع سكني بالزهراء بكلفة حوالي **13 مليون دينار**.

ويتم متابعة نجاعة انجاز البرامج والمشاريع الموكل تنفيذها للوكالة وفقا لمؤشرات نظام الجودة من مقاييس إيزو 9001 صيغة 2015، حيث تمكّنت الوكالة عبر تحصلها على شهادة الجودة من تحسين جودة الأشغال المنجزة وفقا للمواصفات الفنية المطلوبة، والتحكّم في كلفة وآجال انجاز المشاريع والتقيّد بالاستثمارات المرصودة لها. كما تشمل المتابعة الجانب البيئي للمشاريع حسب مؤشرات عالمية باعتبار أن الوكالة قد تحصلت على شهادة البيئة حسب مقاييس إيزو 14001 صيغة 2015.

كما تمكنت الوكالة خلالسنة 2023 من تجديد شهائد الجودة والبيئة والصحة والسلامة المهنية لكافة البرامج الموكل تنفيذها للوكالة وذلك وفقا لمقاييس إيزو 9001 صيغة 2015 بالنسبة لشهادة الجودة ومقاييس إيزو 14001 صيغة 2015 بالنسبة لشهادة البيئة ومقاييس ايزو 45001 صيغة 2018 بالنسبة لشهادة الصحة والسلامة المهنية وذلك تبعا لمهمتي التدقيق الخارجي والمتابعة التي قام بهما مكتب تدقيق مختص خلال شهر جويلية 2023.

وفي إطار إعداد الميزانية بإعتماد منهجية التصرف حسب الأهداف فقد تم وضع عدة مؤشرات لقيس الآداء تتعلق بإحكام تنفيذ المشاريع وتدعيم الموارد المالية وترشيد النفقات وحسن استغلال الموارد المادية والبشرية المتاحة نذكر منها :

- نسبة بلوغ التقديرات السنوية للإستثمارات
- النسبة التراكمية لتنفيذ البرامج
- نسبة بلوغ التقديرات السنوية لنفقات التأجير
- نسبة بلوغ التقديرات السنوية لنفقات التسيير
- نسبة إستهلاكالإعتمادات المخصصة للتكوين

- الموارد المتأتية من البيوعات بعنوان مشاريع البعث العقاري.

الإجراءات المصاحبة:

- تطوير المنظومات الإعلامية لمتابعة المشاريع
- إنجاز دوارات تكوين في مختلف المجالات
- لتدعيم الموارد البشرية :تمإنتداب 13 إطار وعون خلال سنة 2024 بعنوان إنتدابات سنة 2018 وسيتمإنتداب 15 إطار وعون خلال سنتي 2020 و2021 وإنتداب 4 أعوان (3 إطارات و 1 عون تسيير) تمت المصادقةعليها بميزانية سنة 2024.

III–الميزانية على المدى المتوسط :

1 -تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2025-2027)

البيان	إنجازات 2023	2024	التّقديرات		
			2025	2026	2027
ميزانيّة التّصرّف	**9 815**	**12 600**	**12 990**	**13 380**	**14 275**
منها :					
بعنوان التأجير	7 465	9 700	10 130	10 420	11 260
بعنوان التسيير	1 906	2 405	2 365	2 465	2 520
ومنها :					
منحة بعنوان التأجير	---	---	---	---	---
منحة بعنوان التسيير					
ميزانيّة الإستثمار (منها التّحويلات المخصّصة لدعم التّدخّلات في الميدان الإقتصاديوالإجتماعي ودعم الإستثمار في المشاريع والبرامج التّنمويّة وكذلك لتسديد القروض والتّوازن المالي وتطوير وإعادة هيكلة المؤسّسة).	**51 171**	**163 890**	**130228**	**238 470**	**195 650**

المجموع	98660	176 490	241 120	850251	925209

بطاقة عدد8: شركة النهوض بالمساكن الاجتماعية

I- التعريـــف

1. **النشاط الرئيسي**: باعث عقاري
2. **مرجع الاحداث**: القانون عدد53 لسنة1977 في 03اوت1977 والمنقح بالقانون عدد78 لسنة 1993 المؤرخ في 19 جويلية 1993.
3. **تاريخ امضاء اخر عقد برنامج**: سنة2002(عقد البرامج للفترة 2023-2025 تم النظر فيه من قبل اللجنة الوزارية المشتركة بتاريخ 19 مارس 2024 ولم يمضى بعد)

II.الإستراتيجية والأهداف:

1. الاستراتيجية :

- تجسيد سياسة الدولة في قطاع السكن وخاصة السكن الاجتماعي.
- توفير السكن اللائق بثمن ميسر.
- إعطاء الأولوية للمشاريع ذات المردودية العالية لتحقيق التوازنات المالية.
- تحسين أداء الشركة في انجاز المشاريع الخاصة بالبعث العقاري وبالبرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي.
- الضغط على كلفة السكن من خلال الحصول على مقاسم بشروط ميسرة من الدولة وتحسين التقنيات المستعملة في البناء في اتجاه الحد من الكلفة.
- حوكمة التصرف في الرصيد العقاري للصناديق الاجتماعية وتمليك أكبر عدد ممكن من المضمونين الاجتماعيين.

- تسوية الوضعيات العقارية للمقاسم التي تشكو من مشاكل عقارية واستخراج رسوم الملكية الفردية لكل مالك وذلك بالتعاون مع الجماعات العمومية وديوان قيس الأراضي والمسح العقاري،
- إبرام اتفاقيات شراكة مع القطاع الخاص والعام لإنجاز مساكن لمنظوريهم قصد الرفع من رقم المعاملات،
- حوكمة التصرف في الموارد البشرية والمادية للرفع من قدرة الشركة على المساهمة في تحقيق برامجها وتطوير سياسة الانتاج.

2. الاهداف الاستراتيجية:

- إعادة تموقع الشركة في السوق من خلال الرفع في الإنجازات السنوية حتى تتمكن من تغطية المصاريف وتحقيق الأرباح.
- المحافظة على دورها الريادي في تعديل اثمان السوق من خلال الضغط على كلفة المساكن وتكون بذلك اثمانها في متناول الشريحة المعنية.
- ملائمة المساكن المنجزة من ناحية الخاصيات الفنية والموقع مع حاجيات ومتطلبات مختلف الشرائح الاجتماعية.
- الانتهاء من عملية التفويت في الأحياء الأربعة للتخلص من مصاريف الصيانة وإعادة توظيف الأعوان ضمن نشاط البعث العقاري.

3. تدخلات الفاعل العمومي:

- انجاز وتسويق مساكن بثمن ميسر،
- اقتناء أراضي،
- تنفيذ سياسة الدولة في مجال السكن الاجتماعي،
- التصرف في الرصيد العقاري للصناديق الاجتماعية.

III- الميزانيــة و التقديرات على المدى المتوسط :

1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2025-2027):

(مليون دينار)

البيان	انجازات 2023	ميزانية 2024	تقديرات		
			2025	2026	2027
ميزانية التصرف:	6832	8991	11204	10108	10613
منها:					
*أعباء الاعوان	5495	6725	7706	7446	7845
*أعباء التسيير	1337	2266	3498	2662	2768
ميزانية التجهيز	701	400	665	685	1500
المجموع	7533	9391	11869	10793	12113
ميزانية الاستثمارات (البعث العقاري)	11511	24510	38597	41012	31908
المجموع	19044	33901	50466	51805	44021

بطـاقة عدد9 :الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية

I - التعريـــف:

1. **النشاط الرئيسي:** البعث العقاري
2. **مرجع الإحداث:** القانون عدد 19-57 المؤرخ في 1957/09/10
3. **تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف أو أداء بين الوزارة والمنشاة :**عقد البرامج 2023-2025

II - الإستراتيجية والأهداف:

1. الإستراتيجية:

تتموقعالشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية كفاعل عمومي في قطاع السكن على المستويين الوطني والدولي، وتساهم في تعديل السوق من حيث الأسعار والجودة، **وتدعم جهود الدولة وتلتزم بتعزيز تطوير عرض سكني متوافق مع القدرة الشرائية للفئات الاجتماعية ذوي الدخل المحدود** مع احترام المساءلة الاقتصادية والاجتماعية والتنمية المستدامة .كما تعمل جاهدة على إرساء نظام التصرف الحكيم في ممتلكات الدولة المتعلقة بأملاك الأجانب والتصرف في عمارتي الكوليزيوالناسيونال .

2.الأهداف الإستراتيجية:

يبقى تطبيق سياسة الدولة في مجال السكن عامة وفي مجال السكن الاجتماعي على وجه الخصوص من أهم أولويات الشركة وذلك عبر النهوض بالسكن الاجتماعي والميسر وتجديد الأحياء السكنية القديمة.

3.تدخلات الفاعل العمومي :

تساهم الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية في تحقيق البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي التابع لسلطة الإشراف عبر بناء مساكن اجتماعية و تهيئة مقاسم اجتماعية التى تنضوي تحت الآليات التي وفرتها الدولة وهي نظام الفوبرولوس و السكن الأول.

●أهم الأنشطة :

من المنتظـر أن يرتكــز نشاط الشركة خلال سنة 2024 على مواصلة أشغال بناء المشاريع المبرمجة لسنوات 2020،2021،2022 و 2023والشروع في إنجاز مشاريع سنـة 2024 .

ويمكن حوصلة أنشطة البرنامج لسنة 2024 كما يلي :

- الشروع في انجاز مشروع إقامة "ازور" بنابل التي تشتمل على 92 شقة من الصنف الاقتصاديالمضمنة ببرنامج 2023
- مواصلة أشغال مشروع إقامة "عرائس النيل " بالزهروني التي تشتمل على 245 شقة من الصنف الاجتماعي المضمنة ببرنامج 2018
- مواصلة أشغال مشروع إقامة "بلقيس " بالمرناقية التي تشتمل على 100 شقة من الصنف الاجتماعي المضمنة ببرنامج 2020
- مواصلة أشغال مشروع إقامة "التانيت " بحدائق المنزه 1 التي تشتمل على 151 شقة من الصنف الاقتصادي المضمنة ببرنامج 2021
- مواصلة أشغال مشروع إقامة "الاميتيست" بحدائق المنز ه 1 التي تشتمل على 132 شقة من الصنف الاقتصادي المضمنة ببرنامج 2022
- مواصلة أشغال مشروع إقامة "النرجس" بالزهروني الذي يشتمل على 126 شقة من الصنف الاجتماعي المضمنة ببرنامج 2022 .
- مواصلة أشغال مشروع إقامة "خلدون 1 " بسيدي حسين التي تشتمل على 63 شقة من الصنف الاجتماعي المضمنة ببرنامج 2022

III - الميزانية على المدى المتوسط:

1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2025-2027):

البيان	إنجازات 2023	2024	التقديرات		
			2025	2026	2027
ميزانية التصرف:	**311.**	**14.39**	**15.32**	**16.37**	**16.3**
منها: – بعنوان التأجير – بعنوان التسيير	**8.4** **92.**	**10.57** **3.82**	**11.5** **3.82**	**12.41** **3.96**	**12.5** **3.80**
ميزانيّة الاستثمار (انتاج و أراضي):	**18.6**	**66.54**	**82.68**	**93.93**	**94.00**
المجموع	**29.9**	**80.93**	**98.0**	**110.3**	**110.3**

بطاقة عدد10: الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية للشمال

I. التعريـــف :

1.النشاط الرئيسي:

- إنجاز المساكن الاجتماعية و الاقتصادية قصد البيع أو الكراء و إنجاز العمارات السكنية والمحلات التجارية في 5 ولايات و هي على التوالي بنزرت و باجة و سليانة و الكاف و جندوبة .

- التصرف في أملاكها و أملاك الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية بالمنطقة الموكولة لها.

- القيام بكل العمليات المتعلقة بالمنقولات أو ذات الصبغة المالية والتجارية والصناعية المرتبطة بهدف المؤسسة.

2. مرجع الاحداث: 1 جانفي 1979

3.تاريخ امضاء أخر عقد برنامج أو أهداف أو أداء بين المهمة والفاعل العمومي:

تم امضاء أخر عقد برنامج **2007 -2011** بين الوزارة و الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية للشمال.

II.الإستراتيجية والأهداف:

1 -الاستراتيجية العامة:

- إنجاز المساكن الاجتماعية والاقتصادية قصد البيع أو الكراء و إنجاز العمارات السكنية والمحلات التجارية في 5 ولايات و هي على التوالي بنزرت و باجة و سليانة و الكاف وجندوبة.

2 أهم الأولويات والأهداف الاستراتيجية:

- توفير المسكن اللائق للمواطن
- تطبيق سياسة الدولة في توفير المساكن الاجتماعي
- تكوين وتثمين المدخرات العقارية

3 تدخلات الفاعل العمومي

- توفير سكن بثمن ميسر
- تسويق المشاريع
- تنفيذ سياسة الدولة في مجال السكن الاجتماعي
- اقتناء الأراضي
- تسوية وضعية الأراضي الغير صالحة للبناء

II. الميزانيــة و التقديرات على المدى المتوسط :

1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2025-2027):

النفقـــــــــــــــات		إنجازات 2023	2024	التقديرات 2025	2026	
	أعبـاء الأعــوان	1.354	1.560	1.620	1.864	1.994
نفقات التصرف	التسيير	0.829	0.765	0.881	0.862	0.948
	نفقات الإنتاج	3.386	10.328	13.016	21.211	12.629
نفقات الاستثمار	نفقات شراء الأراضي	0	3.707	2.042	0	0
المجموع		5.569	16.360	17.559	23.937	15.571

(مليون دينار)

- تسوية التجهيزات المبنية والغير مبنية في التقاسيم المنجزة سابقا

بطاقة عدد11: الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية للوسط

I. التعريـــف:

1.النشاط الرئيسي:

-انجاز المساكن الاجتماعية والاقتصادية قصد البيع وكذلك تجسيم سياسة الدولة في المساكن الاجتماعية على غرار برنامج السكن الخصوصي وبرنامج السكن الأول وتهيئة مقاسم اجتماعية وذلك بولايات الوسط التونسي (سوسة، المنستير، المهدية، القيروان والقصرين).

2. مرجع الاحداث:15 ديسمبر 1978

3.تاريخ امضاء أخر عقد برنامج أو أهداف أو أداء بين المهمة والفاعل العمومي: 2022/08/22

تاريخ إمضاء ملحق عدد 02 لاتفاقية إنجاز 21 مسكن إجتماعيبالرجيش من ولاية المهدية في إطار البرنامج الخصوصي للسّكن الاجتماعي

II. الإستراتيجية والأهداف:

1 -الاستراتيجية العامة:

تطبيق برنامج الدولة في مجال **السّكـــن** وذلك بـإيجاد الآليات لمساعدة المواطنين وخاصة الفئات الضعيفة والمتوسطة الدخل (نساء ورجالا على قدر المساواة) على توفير مساكن لائقة بأسعار مدروسة واعتبارا إلى أن الشركة تتموقع ضمن البرنامج الثالث لوزارة التجهيز المتعلق بالتهيئة الترابية والتعمير والإسكان فهي تلعب دورا رئيسيا في توفير المساكن الاجتماعية والاقتصادية وتتمثل أهم المحاور الاستراتيجية للشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية للوسط في ما يلي:

- إنجاز مساكن لائقة لكافة الفئات الاجتماعيّة.
- شراء الأراضي الضرورية لإنجاز مشاريعها

2 -أهم الأولويات والأهداف الاستراتيجية:

- توفير مسكن لائق بأسعار مدروسة والضغط على تكاليف إنجازه.
- توفير رصيد عقاري قابل للاستغلال يضمن ديمومة الشركة.
- خلاص ديون الشّركة.

3 -تدخلات الفاعل العمومي

- انجاز مساكن ومركبات سكنية وتهيئة مقاسم اجتماعية بمناطق الوسط.
- تسوية وضعية التقسيمات القديمة لإنجازات الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية بولايات الوسط.

III. الميزانيــة و التقديرات على المدى المتوسط :

1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2025-2027):

البيان	انجازات 2023	2024	تقديرات

				2025	2026	2027
ميزانية التصرّف: – بعنوان التأجير – بعنوان التسيير	2 276 675	2 420 600	5202 630	6202 680	7002 700
ميزانية الاستثمار والتجهيز: (منها التحويلات المخصصة لدعم التدخلات في الميدان الاقتصادي والاجتماعي ودعم الاستثمار في المشاريع والبرامج التنموية وكذلك لتسديد القروض والتوازن المالي وتطوير وإعادة هيكلة المؤسسة).	8525	11440	14850	14900	15 000
المجموع:	**8 803**	**14460**	**18000**	**18200**	**18400**

البيان	انجازات 2023 (غير نهائية)	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026	تقديرات 2027
الموارد: البيوعات	7 848	8 700	8 400	10 000	12 000

بطاقة عدد12:الشركة الوطنية العقارية للبلاد للجنوب

I.التعريـــف:

1- النشاط الرئيسي: البعث العقاري

2- مرجع الأحداث:محضر الجلسة العامة التأسيسية بتاريخ 1978/12/15

3-.تاريخ امضاء أخر عقد برنامج أو أهداف أو أداء بين المهمة والفاعل العمومي:

II-الإستراتيجية والأهداف:

1. الإستراتيجية:

تقوم مهمة الشركة على تنفيذ سياسة الدولة في ميدان السكن وذلك بتوفير المسكن اللائق الذي تتوفر فيه جميع المرافق الحياتية لكافة الفئات الاجتماعية وتخصيص العدد الأوفر من المساكن لذوي الدخل المحدود

2. الأهداف الإستراتيجية:

تطبيق سياسة الدولة في مجال السكن عامة وفي مجال السكن الاجتماعي على وجه الخصوص .

3- تدخّلات الفاعل العمومي:

من المنتظر أن يرتكز نشاط الشركة خلال سنة 2025 على مواصلة أشغال بناء المشاريع المبرمجة لسنوات 2020 - 2021 و 2022و2023و 2024الشروع في إنجاز مشاريع سنة 2025 واستكمال الدراسات للمشاريع المبرمجة لسنوات 2026 – 2027.

ويمكن حوصلة أنشطة البرنامج لسنة 2025 كما يلي:

- مواصلة أشغال مشروع إقامة الغزلان الذي يشتمل على 82 شقة من الصنف الاقتصادي و9 محلات تجارية (في طور فسخ الصفقة مع مقاول الهندسة المدنية)

- مواصلة إنجاز مشاريع برنامج 2021 :

* 38 مسكن اجتماعي جماعي بساقية الزيت صفاقس(قسط اول)

- مواصلة إنجاز مشاريع برنامج 2022 :

* 59 مسكن جماعي و 7 محلات تجارية بإقامة قرمدةصفاقس(قسط اول)

- مواصلة انجاز برنامج 2023 والمتكون من :

*38 مسكن اجتماعي جماعي بساقية الزيت صفاقس(قسط ثاني)

* 41 مسكن جماعي و 5 محلات تجارية بإقامة قرمدةصفاقس(قسط ثاني)

- مواصلة انجاز برنامج 2024 والمتكون من :

*70 شقة من الصنف الجماعي بطريق المحارزة صفاقس(قسط اول)

* 34 مسكن جماعي بحي الأمان الحرس الوطني صفاقس(قسط اول)

*49 شقة من الصنف الجماعي بحي الياسمين سيدي بوزيد

- الشروع في انجاز برنامج 2025 والمتكون من :

* 58 شقة من الصنف الجماعي بطريق المحارزة صفاقس(قسط ثاني)

* 45 مسكن جماعي بحي الأمان الحرس الوطني صفاقس(قسط ثاني)

- مواصلة الدراسات للمشاريع المبرمجة لسنوات 2026 – 2027.

ومن المنتظر أن يبلغ حجم الاستثمارات بعنوان الإنتاج خلال سنة 2025 حوالي **22**مليون دينار و260ألف دينار بعنوان الأصول الثابتة.

- في إطار تجديد تنمية الرصيد العقاري للشركة تمت برمجة اقتناءات جديدة خلال سنة 2025 بحوالي **2** مليون دينار.

III- الميزانية على المدى المتوسط:

1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2025-2027):

البيان	إنجازات 2023	تقديرات 2024	التقديرات		
			2025	2026	2027

ميزانيّة التّصرّف بعنوان التّأجير بعنوان التّسيير	1.731 621	1.900 800	2.050 830	2.200 850	2.300 860
منها: -منحة بعنوان التّأجير - منحة بعنوان التّسيير					
ميزانيّة الاستثمار نفقات العمليات المالية	7.477 -	20.165 7.000	24.460 6.500	25.000 7.000	26.000 8.000
(منها التّحويلات المخصّصة لدعم التّدخّلات في الميدان الاقتصادي الاجتماعي و دعم الاستثمار في المشاريع و البرامج التّنمويّة و كذلك لتسديد القروض و التّوازن المالي و تطوير و إعادة هيكلة المؤسّسة)					
المجموع	9.829	29.865	33.840	35.050	37.160

بطاقة النوع الاجتماعي – تعهدات

1 - السياق العام

تعتبر مهمة التجهيز والإسكان بمثابة قاطرة لبقية القطاعات التنموية الأخرى كالصناعة والفلاحة والتجارة والصحة والنقل ... إذ يعتبر البعد الأفقي والعام لخدماتها من الركائز الأساسية لتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي وإدماج جميع جهات البلاد وفئات المجتمع وخاصة منها التي تعيش في وضعيات هشاشة على غرار النساء في الحياة العامة وفي الدورة الإقتصادية وذلك عبر توفير الوصول الآمن والسريع لجميع المرافق والخدمات العمومية وتحقيق التمكين الاقتصادي والمالي لها .وفي هذا الإطار انخرطت مهمة التجهيز والإسكان في الخطة الوطنية لمأسسةوإدراج النوع الاجتماعيوتنزيل أهداف هذه الخطة على مستوى سياساتها العمومية من خلال تجاوز الاشكاليات التالية:

-صعوبة تنقل النساء بالمناطق الريفية المعزولة مما يحد من النفاذ للخدمات بجميع أنواعها، وذلك جراء بنية أساسية طرقية غير ملائمة لحاجيات التنقل لديهم وكذلك في ظلّ التغيرات المناخية.

-عدم الأخذ بعين الاعتبار للنوع الاجتماعي في ظلّ التغيرات المناخية عند حماية الشريط الساحلي والمدن (عند التخطيط والتنفيذ والتقييم) وإنجاز مشاريع البنايات المدنية والاقتصار على العوامل التقنية والمالية فقط نظرا لعدم توفر المعلومات الكافية والاحصائيات اللازمة.

-عدم الاقتناع وعدم القدرة على إدراج النوع الاجتماعي في علاقة بالتغيرات المناخية نظرا لعدم وضوح الرؤيا لهذا المفهوم الجديد وأهميته.

-عدم المساواة بين النساء والرجال على مستوى سياسة الإسكان بخصوص النفاذ للسكن اللائق وللتجهيزات والفضاءات العامة وذلك بسبب عدم مراعاة النوع الإجتماعي والتغيرات المناخية في سياسة التخطيط الترابي والحضري إلى جانب نقص في تمثيلية المرأة في الهياكل وموا قع صنع القرار وعدم التكافؤ في القدرة المالية للحصول على قروض سكنية.

-غياب المساواة وتكافئ الفرص في سياسة التصرف الإ داري والتمثيلية في الهيآت واللجان والمجالس الإدارية والتكليف بالمهام والتمتع بالامتيازات العينية بسبب غياب الإحصائيات والجرد شامل للقوانين المنظمة لمهمة التجهيز والإسكان وبسبب غياب سياسة اتصالية والتكوين في مجال مقاربة النوع الإجتماعي.

2 - تنزيل آثار الخطة الوطنية لإدراج ومأسسة النوع الاجتماعي

الأثر عدد 3 : سياسات تضمن التمكين الاقتصادي والمالي للنساء والحق في العمل اللائق والأجر العادل

1.2 الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي

البرنامج 1

الهدف الاستراتيجي 1-1: تطوير شبكة الطرقات السيارة والطرقات المرقمة على الصعيد الوطني والمغاربي

الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي	الأسباب المباشرة	الأسباب الرئيسية	الأسباب الجذرية
الهدف العملياتي1: تدعيم التمكين الاقتصادي	**تدعيم محدود للتمكين الاقتصادي والإجتماعي للنساء صلب سياسة**	الدراسات المتعلّقة بالبنية الأساسية	نقص التحسيس حول أهمية إدراج النوع الاجتماعي بالدّراسات (إطارات البرنامج ومكاتب الدراسات)

الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي	الأسباب المباشرة	الأسباب الرئيسية	الأسباب الجذرية
والاجتماعي للنساء صلب السياسة العمومية للبنية الأساسية للطرقات	**العمومية للبنية الأساسية للطرقات**	للطرقات لا تراعي النوع الاجتماعي	نقص في تدعيم لقدرات إطارات البرنامج حول كيفية إدراج النوع الاجتماعي بطلبات العروض الخاصة بالدراسات ذات العلاقة نقص في التشبيك مع مكاتب الدراسات
		المشاريع المقترحة على الولاية غير مراعية للنوع الاجتماعي / عدم وجود معايير مراعية للنوع الاجتماعي في تصنيف المشاريع	محدودية اعتماد أسلوب علمي للتحليل متعدد المعايير يأخذ في الاعتبار النوع الاجتماعي
		عدم الأخذ بعين الإعتبار للنوع الاجتماعي عند تهيئة المسالك الريفية	عدم الدراية بكيفية ادراج النوع الاجتماعي عند اقتراح المشاريع

الهدف الاستراتيجي 1-2: تحسين نفاذ النساء والرجال في المناطق الريفية المعزولة إلى شبكة الطرقات وضمان سلامتهم

الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي	الأسباب المباشرة	الأسباب الرئيسية	الأسباب الجذرية
الهدف العملياتي 2:تحسين سلامة نفاذ النساء للخدمات والمرافق العمومية عبر المسالك الريفية	الوصول إلى المرافق العمومية عبر المسالك الريفية ليس سهلاً بالنسبة إلى النساء	عدم مراعاة جوانب السلامة المرورية بالمسالك الريفية(إحداثات– تهيئة – صيانة) المستخدمة من قبل النساء	لا تأخذ الدراسات الفنية ذات العلاقة الجوانب المتعلقة بالنوع الاجتماعي -ضعف كفاءة الإطارات الفنية في المجال -ضعف التنسيق بين الجهات والإدارة المركزية لتحديد حاجيات النساء لحمايتها من العنف -عدم الدراية بكيفية إدراج ذلك بطلبات العروض الخاصة بالدراسات -ضعف عدد مكاتب الدراسات المختصة في المجال

البرنامج2: حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشآت

الهدف الاستراتيجي عدد1:ضمان حماية المدن من الفيضانات في ظل التغيرات المناخية

الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي	الأسباب المباشرة	الأسباب الرئيسية	الأسباب الجذرية
الهدف العملياتي 1:تدعيم التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفئات الهشة عن برمجة وتنفيذ مشاريع حماية المدن من الفيضانات في ظل التغيرات المناخية	**تدعيم غير كاف للتمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفئات الهشة عند برمجة وتنفيذ مشاريع حماية المدن في ظل التغيرات المناخية**	عدم الأخذ بعين الاعتبار التمكين الإقتصاديوالإجتماعي للنساء و الفئات الهشة عند قيادة مشاريع حماية المدن من الفياضانات في ضل التغيرات المناخية	– نقص في التحسيس التكوين بخصوص ضرورة إدراج النوع الإجتماعي عند برمجة المشاريع. (عدم إدراج موضوع النوع الإجتماعي ضمن مخطط التكوين السنوي الخاص بالوزارة) – نقص في تكوين القائمين على برمجة المشاريع في مجال إدراج مقاربة النوع الاجتماعي –عدم التمكن من تقييم تقارير مكاتب الدراسات فيما يتعلق بادراج مقاربة النوع الاجتماعي. –غياب دليل توجيهي خاص بإدراج النوع الاجتماعي. –عدم وجود آليات تقييم لأثر المشاريع على النساء والفئات الهشة.

			–غياب قاعدة بيانات مفصلة خاصة بالجنسين
		غياب استراتيجية لحماية المدن من الفياضانات تراعي تأثيرات المناخية على النساء والفئات الهشة	نقص في التحسيس التكوين بخصوص ضرورة إدراج النوع الإجتماعي عند برمجة المشاريع. عدم وضوح العلاقة بين أنشطة البرنامج و تأثيرها المباشر على النساء والفئات الهشة

الهدف الاستراتيجي عدد 2:ضمان حماية مستدامة ومندمجة للشريط الساحلي

الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي	الأسباب المباشرة	الأسباب الرئيسية	الأسباب الجذرية
الهدف العملياتي 1 تدعيم التمكين الاقتصادي	**تدعيم غير كاف للتمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء**	- عدم الأخذ بعين الاعتبار التمكين الإقتصاديوالإجتماعي للنساء و الفئات الهشة عند قيادة مشاريع حماية الشريط الساحلي	-نقص في تكوين القائمين على برمجة المشاريع والمكلفين بإعداد الخطوط المرجعية للدراسات في مجال إدراج مقاربة النوع الاجتماعي. -نقص في التحسيس بضرورة إدراج النوع الإجتماعي عند برمجة المشاريع وإعداد

والاجتماعي للنساء والفئات الهشة عند برمجة وتنفيذ مشاريع حماية الشريط الساحلي في ظل التغيرات المناخية	**والفئات الهشة عند برمجة وتنفيذ مشاريع حماية الشريط الساحلي في ظل التغيرات المناخية**	في ضل التغيرات المناخية	الدراسات – غياب تمشي واضح في ادراج النوع الاجتماعي في ظل التغيرات المناخية. -غياب دليل توجيهي خاص بإدراج النوع الإجتماعي -غياب قاعدة بيانات في الغرض -عدم طلب المعطيات من INS -عدم إدراج موضوع النوع الإجتماعي ضمن مخطط التكوين السنوي الخاص بالوزارة
		- غياب استراتيجية لحماية الشريط الساحلي تراعي تأثيرات المناخية على النساء والفئات الهشة	-نقص في تكوين القائمين على برمجة المشاريع والمكلفين بإعداد الخطوط المرجعية للدراسات في مجال إدراج مقاربة النوع الاجتماعي. -عدم وضوح العلاقة بين أنشطة البرنامج و تأثيرها المباشر على النساء والفئات الهشة

الهدف الاستراتيجي عدد 3 إنشاء بنايات مدنية ومنشآت مينائية مفوضة مستدامة

الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي	الأسباب المباشرة	الأسباب الرئيسية	الأسباب الجذرية
الهدف العملياتي43: تدعيم التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفئات الهشة عند برمجة وتنفيذ مشاريع البنايات المدنية في ظل التغيرات المناخي	**تدعيم غير كاف للتمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفئات الهشة عند برمجة وتنفيذ مشاريع البنايات المدنية في ظل التغيرات المناخية**	– عدم الأخذ بعين الاعتبار التمكين الإقتصاديوالإجتماعي للنساء و الفئات الهشة عند قيادة مشاريع البنايات المدنية،	-نقص في تكوين القائمين على برمجة المشاريع والمكلفين بإعداد الخطوط المرجعية للدراسات في مجال إدراج مقاربة النوع الاجتماعي. -نقص في التحسيس بضرورة إدراج النوع الإجتماعي عند برمجة المشاريع وإعداد الدراسات -غياب دليل توجيهي خاص بإدراج النوع الإجتماعي -غياب قاعدة بيانات في الغرض -عدم طلب المعطيات من INS – عدم إدراج موضوع النوع الإجتماعي ضمن مخطط التكوين السنوي الخاص بالوزارة

4 نفس الأسطر سيتم إضافتها في حال إدراج أهداف عملياتية مراعية للنوع الاجتماعي ومرتبطة بنفس الهدف الإستراتيجي

		– غياب سياسة بناء مراعية للنوع الاجتماعي.	- نقص في التحسيس بضرورة إدراج النوع الإجتماعي عند برمجة المشاريع - عدم وضوح العلاقة بين أنشطة البرنامج و تأثيرها المباشر على النساء والفئات الهشة

البرنامج 3:التهيئة الترابية والتعمير والإسكان

الهدف الاستراتيجي عدد1 :تحقيق تهيئة ترابية وعمرانية دامجة ومستدامة وشاملة للجميع

الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي	الأسباب المباشرة	الأسباب الضمنية	الأسباب الجذرية

<u>الهدف العملياتي 1</u>:تعزيز التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات في ظل التغيرات المناخية صلب سياسة التهيئةالترابية. **<u>الهدف العملياتي 1</u>:تعزيز التمكين الاقتصادي**	1-محدودية التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات صلب سياسة التهيئة الترابية في ظل التغيرات المناخية.	1-1 النصوص القانونية ومخططات التنمية ودراسات التهيئة الترابية لا تأخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي لا سيما التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات لاسيما في ظل التغيرات المناخية.	1-1-1 نقص في وعي المتدخلين المباشرين بأهمية النوع الاجتماعي لا سيما إدراج التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات في ظل التغيرات المناخية صلب مخططات التنمية. 1-1-2 نقص في تكوين المتدخلين المكلفين بالتخطيط والبرمجة المباشرين بأهمية النوع الاجتماعي لا سيما إدراج التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات في ظل التغيرات المناخية صلب مخططات التنمية.

والاجتماعي للنساء والفتيات في ظل التغيرات المناخية صلب سياسة التهيئةالترابية.	1-محدودية التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات صلب سياسة التهيئة الترابية في ظل التغيرات المناخية.	1-1 النصوص القانونية ومخططات التنمية ودراسات التهيئة الترابية لا تأخذ بعين الاعتبار التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات لاسيما في ظل التغيرات المناخية.	1-1- 3 نقص في وعي المتدخلين المباشرين على المستوى الوطني والجهوي بكيفية إدراج النوع الاجتماعي لا سيما التمكين الاقتصادي والاجتماعي و تأثيرات التغيرات المناخية على النساء والفتيات صلب النصوص القانونية.
			1-1-4 نقص في تكوين المتدخلين المباشرين بأهمية إدراج النوع الاجتماعي لا سيما إدراج التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات في ظل التغيرات المناخية صلب النصوص القانونية.
			1-1-5 نقص في تكوين المتدخلين المباشرين على المستوى الوطني والجهوي بكيفية إدراج النوع الاجتماعي لا سيما التمكين الاقتصادي والاجتماعي و تأثيرات التغيرات المناخية على النساء والفتيات صلب

<u>الهدف العملياتي 1</u>:تعزيز التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات في ظل التغيرات المناخية صلب سياسة التهيئة الترابية	1 –محدودية التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات صلب سياسة التهيئة الترابية في ظل التغيرات المناخية.	1-1 النصوص القانونية ومخططات التنمية ودراسات التهيئة الترابية لا تأخذ بعين الاعتبار التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات لاسيما في ظل التغيرات المناخية.	الضوابط المرجعية لدراسات التهيئة الترابية.
			6-1-1 نظام المعلومات الجغرافية لا يتضمن إحصائيات النوع الاجتماعي موزعة حسب الجهات تأخذ بعين الاعتبار تقييم المخاطر الناتجة عن التغيرات المناخية وتأثيرها على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للنساء والفتيات

		1-2 عدم إدراج النوع الاجتماعي لا سيما التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات في ظل ال تغيرات المناخية المبرمج صلب المثال التوجيهي من قبل مختلف القطاعات عند تنفيذ المشاريع.	1-2-1غياب المناصرة والتحسيس بأهمية إدراج النوع الاجتماعي لا سيما التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات في ظل التغيرات المناخية من قبل مختلف القطاعات
		1-3 عدم إدراج النوع الاجتماعي لا سيما التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات في ظل التغيرات المناخية عند متابعة دراسات التهيئة الترابية وتقييمها.	1-3-1 غياب مخطط اتصالي لمتابعة وتقييم مخططات البرامج المنبثقة عن الأمثلة التوجيهية للتهيئة الترابية المتضمنة للمشاريع الاقتصادية التي تساهم في التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات لا سيما في ظل التغيرات المناخية.

<u>الهدف العملياتي 2</u>:تعزيز التمكين الاقتصادي والاجتماعي للفتيات والنساء في ظلّ التغيرات المناخية صلب سياسة التعمير	1-محدودية إدراج التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات في ظلّ التغيرات المناخية صلب سياسة التعمير.	1-1 النصوص القانونية ومخططات التنمية الوطنية والمحلية لا تأخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي لا سيما التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات في ظل التغيرات المناخية.	1-1-1 نقص في تكوين المتدخلين المباشرين المكلفين بالتخطيط والبرمجة بكيفية الأخذ بعين الاعتبار التمكين الاقتصادي للنساء والفتيات في ظل التغيرات المناخية صلب مخططات التنمية الوطنية والمحلية. 1-1-2 نقص في وعي المتدخلين المباشرين المكلفين بالتخطيط والبرمجة بأهمية الأخذ بعين الاعتبار ا لنوع الاجتماعي لا سيما التمكين الاقتصادي للنساء والفتيات في ظل التغيرات المناخية صلب مخططات التنمية الوطنية والمحلية. 1-1-3 نقص في وعي المتدخلين المباشرين المكلفين بصياغة النصوص القانونية بأهميةالأخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي لا سيما التمكين الاقتصا دي للنساء والفتيات في ظل التغيرات المناخية صلب النصوص

	1 – محدودية إدراج التمكين الاقتصادي والاجتماعي للفتيات والنساء في ظلّ التغيرات المناخية صلب سياسة التعمير.	1-1 النصوص القانونية ومخططات التنمية الوطنية والمحلية لا تأخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي لا سيما التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات في ظل التغيرات	القانونية.

الهدف العملياتي 2: تعزيز التمكين الاقتصادي والاجتماعي للفتيات والنساء في ظلّ التغيرات المناخية صلب سياسة التعمير.		المناخية. 2-1 دراسات التخطيط العمراني وأمثلة التهيئة العمرانية لا تأخذ بعين الاعتبار التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات خصوصا في ظل التغيرات المناخية	1-1-4 نقص في تكوين المتدخلين المباشرين المكلفين بصياغة النصوص القانونية بكيفية الأخذ بعين الاعتبار التمكين الاقتصادي للنساء والفتيات في ظل التغيرات المناخية صلب النصوص القانونية. 1-2-1 نقص في المكونين المختصين في مجال النوع الاجتماعي والتغيرات المناخية. 2-2-1 نقص في تكوين المتدخلين المباشرين على المستوى الوطني والمحلي بكيفية إدراج التمكين الاقتصادي والاجتماعي وتأثيرات التغيرات المناخية على النساء والفتيات صلب دراسات التخطيط العمراني وأمثلة التهيئة

			العمرانية. 3-2-1 قاعدة معطيات الرصد العمراني لا تأخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي

	1-محدودية إدراج التمكين الاقتصادي والاجتماعي للفتيات والن ساء في ظلّ التغيرات المناخية صلب سياسة التعمير.	1-3 عدم إدراج النوع الاجتماعي لا سيما التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات خصوصا في ظل التغيرات المناخية عند متابعة وتنفيذ دراسات التخطيط العمراني وإعداد أمثلة التهيئة العمرانية.	1-3-1 عدم تحسيس الجماعات المحلية بأهمية إدراج النوع الاجتماعي لا سيما التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات خصوصا في ظل التغيرات المناخية عند متابعة وتنفيذ دراسات التخطيط العمراني وإعداد أمثلة التهيئة العمرانية.

الهدف الاستراتيجي عدد2 :تيسير نفاذ الجميع لسكن لائق ومستدام

<u>الهدف العملياتي 3</u>:تيسير نفاذ النساء والفتيات لسكن لائق ومستدام لتعزيز تمكينهن الاقتصادي والاجتماعي.	1-محدودية التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات في ظل التغيرات المناخية ضمن السياسة السكنية.	1 -1 محدودية إدراج المتدخلين المباشرين المكلفين بالتخطيط والبرمجة للنوع الاجتماعي لا سيما التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات في ظل التغيرات المناخية صلب مخطط التنمية.	1-1-1 نقص في تكوين المتدخلين المباشرين المكلفين بالتخطيط والبرمجة في كيفية إدراج النوع الاجتماعي لا سيما التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات في ظل التغيرات المناخية صلب مخطط التنمية.
			1-1-2 نقص في وعي المتدخلين المباشرين المكلفين بالتخطيط والبرمجة في كيفية إدراج النوع الاجتماعي لا سيما التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات في ظل التغيرات المناخية صلب مخطط التنمية

			1-2-1 نقص في تكوين المتدخلين المباشرين المكلفين بإدراج النوع الاجتماعي لا سيما ا لتمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات في ظل التغيرات المناخية صلب القوانين والبرامج السكنية
			1-2-2 نقص في وعي المتدخلين المباشرين المكلفين بإدراج النوع الاجتماعي لا سيما التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات في ظل التغيرات المناخية صلب القوانين والبرامج السكنية
			1-3-1 نقص في تكوين المتدخلين المباشرين المكلفين بإعداد الدراسات ومتابعة المشاريع السكنية في كيفية إدراج التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات في ظل التغيرات

	1-محدودية التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات في ظل التغيرات المناخية ضمن السياسة السكنية.	2-1 محدودية إدراج المتدخلين المباشرين النوع الاجتماعي لا سيما التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات في ظل التغيرات المناخية صلب القوانين والبرامج السكنية.	المناخية صلب الخطوط المرجعية للدراسات والأشغال.
			2-3-1 نقص في وعي المتدخلين المباشرين بضرورة الأخذ بعين الاعتبار التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات في ظل التغيرات المناخية صلب الخطوط المرجعية للدراسات والأشغال.
		3-1 محدودية إدراج المتدخلين المباشرين	

		النوع الاجتماعي لا سيما التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات في ظل التغيرات المناخية صلب الدراسات وأشغال إنجاز المشاريع السكنية.	
		1-4 غياب الإحصائيات والدراسات المراعية للنوع الاجتماعي لا سيما التمكين الاقتصادي والاجتماعي صلب سياسة السكن.	1-4-1 نقص في تحسيس المتدخلين المباشرين بأهمية طلب إدراج إحصائيات حول النوع الاجتماعي حول تأثير البيئة السكنية على التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات صلب الإحصائيات الوطنية.
		1-4 غياب الإحصائيات والدراسات المراعية للنوع الاجتماعي لا سيما التمكين الاقتصادي والاجتماعي صلب سياسة السكن.	1-4-2 عدم تنصيص الدراسة حول المرصد الوطني للعقار على إدراج إحصائيات حول النوع الاجتماعي
		1-5 نفاذ محدود للنساء والفتيات للمساكن المعدة للاقتناء أو الكراء أو للمقاسم المهيأة لا سيما في	1-5-1غياب دراسة مراعية للنوع الاجتماعي تتعلق بالمساكن المعدة للكراء للتمكين

	1 محدودية التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات في ظل التغيرات المناخية ضمن السياسة السكنية.	ظلّ التغيرات المناخية.	الاجتماعي والاقتصادي النساء والفتيات
			1-5-2 غياب إطار قانوني ينظم المساكن المعدة للكراء للتمكين الاجتماعي والاقتصادي النساء والفتيات.
			1-5-3 البرامج السكنية لا تأخذ بعين الاعتبار القدرة التسديدية للمرأة ووضعها الاجتماعي للنفاذ لسكن لائق ومستدام.
			1-5-4 عدم تفعيل صندوق الضمان لفائدة الفئات الاجتماعية من ذوي الدخل غير القار لتمكين النساء والفتيات من النفاذ لسكن لائق.
		1-5 نفاذ محدود للنساء والفتيات للمساكن المعدة للاقتناء أو الكراء أو للمقاسم المهيأة لا سيما في	1-5-5 ارتفاع كلفة إنتاج المساكن في إطار "فوبرولوس" مما يحدّ من التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء.

		ظلّ التغيرات المناخية.	
	1- محدودية التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات في ظل التغيرات المناخية ضمن السياسة	6-1 معرفة محدودة للنساء والفتيات حول البرامج والمشاريع السكنية التي تمكن من تعزيز تمكينهن الاقتصادي والاجتماعي.	1-6-1 محدودية الحملات التحسيسية للتعريف بالبرامج السكنية الاجتماعية أو الميسّرة والمستدامة يستقطب النساء والفتيات يحدّ من تمكينهن الاقتصادي والاجتماعي.

	السكنية.		2-6-1 غياب خطة اتصالية داخلية و خارجية للتعريف بالبرامج السكنية الاجتماعية أو الميسّرة والمستدامة يستقطب النساء والفتيات يحدّ من تمكينه ن الاقتصادي والاجتماعي.

2-2- خطة عمل الأثر 3

1-2-2 الأهداف والمؤشرات العملياتية المراعية للنوع الإجتماعي

البرنامج 1:البنية الأساسية للطرقات

المؤشرات العملياتية						
الهدف العملياتي المراعي للنوع الاجتماعي	اسم المؤشر	إنجازات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026	تقديرات 2027
الهدف الاستراتيجي 1-1: تطوير شبكة الطرقات السيارة والطرقات المرقمة على الصعيد الوطني والمغاربي						

الهدف العملياتي1: تدعيم التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء صلب السياسة العمومية للبنية الأساسية للطرقات	نسبة الدراسات التي تأخذ بعين الإعتبار النوع الاجتماعي	–	–	–	–	–
الهدف الاستراتيجي 1-2: تحسين نفاذ النساء والرجال في المناطق الريفية المعزولة إلى شبكة الطرقات وضمان سلامتهم						
الهدف العملياتي2: تحسين سلامة نفاذ النساء عبر المسالك الريفية	عدد المشاريع التي تأخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي	–	–	–	–	–

البرنامج 2:حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشآت

المؤشرات العملياتية

الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي :	اسم المؤشر	إنجازات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات2026	تقديرات 2027
الهدف الاستراتيجي 1 : ضمان حماية المدن من الفيضانات في ضل التغيرات المناخية						
تدعيم التمكين الإقتصاديوالإجتماعي للنساء والفئات الهشة في ظل التغيرات المناخية عند برمجة وتنفيذ مشاريع حماية المدن من الفياضانات في ظل التغيرات المناخية	عدد الدراسات ذات الصّلة التي تأخذ بعين الإعتبار النوع الإجتماعي	2	2	8	14	
الهدف الإستراتيجي2: حماية مستدامة و مندمجة للشريط الساحلي						
تدعيم التمكين الإقتصاديوالإجتماعي للنساء والفئات الهشة عند برمجة وتنفيذ مشاريع حماية الشريط الساحلي في ظل التغيرات المناخية	عدد الدراسات ذات الصّلة التي تأخذ بعين الإعتبار النوع الإجتماعي	0	2	1	1	
الهدف الإستراتيجي2: إنشاء بنايات مدنية ومنشآت مينائية						

مفوضة مستدامة						
تدعيم التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفئات الهشة عند برمجة وتنفيذ مشاريع البنايات المدنية في ظل التغيرات المناخية	عدد الدراسات ذات الصّلة التي تأخذ بعين الإعتبار النوع الإجتماعي	0	2	1	1	

البرنامج 3 :التهيئة الترابية والتعمير والإسكان

المؤشرات العملياتية						
الهدف العملياتي المراعي للنوع الاجتماعي	**اسم المؤشر**	**إنجازات 2023**	**تقديرات 2024**	**تقديرات 2025**	**تقديرات2026**	**تقديرات 2027**
<u>الهدف العملياتي 1</u>:تعزيز التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات في ظل التغيرات المناخية صلب سياسة التهيئة الترابية.	عدد المشاريع المهيكلة بمختلف الولايات المضمنة بمخططات البرامج لدراسات التهيئة الترابية بمختلف	-	-	100	200	300

	القطاعات التي تساهم في التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات في ظل التغيرات المناخية					
الهدف العملياتي 2:تعزيز التمكين الاقتصادي والاجتماعي للفتيات والنساء في ظلّ التغيرات المناخية صلب سياسة التعمير.	عدد دراسات التخطيط العمراني التي تأخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي لا سيما التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات في ظل التغيرات المناخية	–	–	1	2	3
الهدف الاستراتيجي عدد1:تحقيق تهيئة ترابية وعمرانية دامجة ومستدامة وشاملة للجميع						
الهدف العملياتي 3:تيسير نفاذ النساء والفتيات لسكن لائق ومستدام لتعزيز تمكينهن الاقتصادي والاجتماعي.	نسبة النساء المستفيدات بقروض سكنية لاقتناء مسكن أو مقسم اجتماعي في إطار برنامج المسكن الأول وفوبرولوس	–	–	35%	40%	45%
الهدف الاستراتيجي عدد2: تيسير نفاذ الجميع لسكن لائق ومستدام						

2-2-2الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي ومؤشرات متابعة الأنشطة الخاصة بالأثر 3

البرنامج 1:البنية الأساسية للطرقات

الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي			مؤشرات الأنشطة					الميزانية حسب الروزنامة				مصادر أخرى للتمويل
الصنف	الصنف الفرعي	ملخص الأنشطة	اسم المؤشر	إنجازات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026	2023	2024	2025	2026	
الهدف العملياتي1: تدعيم التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء صلب السياسة العمومية للبنية الأساسية للطرقات												
		– القيام بدورات تكوينية تحسيسية لفائدة الإطارات الفنية ومكاتب الدراسات	عدد الدورات التكوينية التحسيسية لفائدة الإطارات الفنية ومكاتب الدراسات	–	1	1	1	–	–	–	–	تقوم هيئات التمويل الأجنبية بدورات تكوينية في الغرض لفائدة الإطارات التي تتابع المشاريع الممولة
		القيام بدورات تكوينية معمقة لفائدة الإطارات	عدد الدورات تكوينية معمقة	–	–	–	–	–	–	–	–	

		الفنية	لفائدة الإطارات الفنية										
مجموع ميزانية الهدف العملياتي 1									–	–	–	–	
الهدف العملياتي2: تحسين سلامة نفاذ النساء عبر المسالك الريفية													
		جمع البيانات من الشركاء الحكوميين (INS، وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السنّ، وزارة الشؤون الاجتماعية، الديوان الوطني للتطهير، اتصالاتتونس، إلخ.)	نسبة الإجابات عن طلب جمع البيانات المتعلقة بالنوع الاجتماعي	–	–	–	–	–					**عمل إداري**
مجموع ميزانية الهدف العملياتي 2									–	–	–	–	

مجموع ميزانية الأهداف العملياتية للبرنامج 1								–	–	–
مجموع ميزانية الأهداف العملياتية لبرامج المهمة								–	–	–

البرنامج 2:حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشآت

الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي			مؤشرات الأنشطة					الميزانية حسب الروزنامة				مصادر أخرى للتمويل
الصنف	الصنف الفرعي[5]	ملخص الأنشط	اسم المؤشر	إنجازات 2023	تقديرات	تقديرات	تقديرات 2026	2023	2024	2025	2026	

				2024	2025						
الهدف العملياتي المراعي للنوع الاجتماعي 1 تفعيل مقاربة النوع الاجتماعي عند إعداد وثائق البرمجة والتخطيط و الإنجاز لحماية المدن من الفيضانات											
		إعداد و تطوير قاعدة للبيانات خاصة بالجنسين	نسبة تقدم إنجاز قاعدة البيانات	–	–						
		تعيين خبير في علم الإجتماع عند إعداد الخطوط المرجعية للدراسات	عدد الدراسات التي أدرجت خبير في علم الاجتماع	2	2						
		تدريب الإطارات في مجال تركيز و ادراج مقاربة النوع الاجتماعي	نسبة الإطارات الذين تم تدريبهم	10%	10%						

مجموع ميزانية الهدف العملياتي 1											
الهدف العملياتي المراعي للنوع الاجتماعي 2[6] تدعيم التمكين الإقتصاديوالإجتماعي للنساء والفئات الهشة عند برمجة وتنفيذ مشاريع حماية الشريط الساحلي في ظل التغيرات المناخية											
		اعداد دراسة خاصة بتشخيص و تقييم وضعية مشاريع حماية الشريط الساحلي في ظل التغيرات المناخية بعلاقة نمقاربة النوع الاجتماعي، و انجاز برنامج عمل لحل الاشكاليات المطروحة	نسبة تقدم انجاز الدراسة	%0	%0	%10	%60	0	0	20 ألف دينار	60 ألف دينار

البرنامج 3 :التهيئة الترابية والتعمير والإسكان

الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي			مؤشرات الأنشطة					الميزانية حسب الروزنامة				مصادر أخرى للتمويل
الصنف	الصنف الفرعي[7]	ملخص الأنشطة	اسم المؤشر	إنجازات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026	2023	2024	2025	2026	
الهدف العملياتي المراعي للنوع الاجتماعي 1: تعزيز التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات في ظل التغيرات المناخية صلب سياسة التهيئة الترابية.												
دعم وتطوير	**تكوين النساء**	تنظيم دورات تكوينية لكافة الأطراف المتدخلة حول كيفية	عدد الدورات التكوينية حول كيفية إدراج النوع	–	–	2	3	–	–	20أ.د	30أ.د	

[7] عمود إختياري

القدرات والخبرات	**والرجال في مجال النوع الاجتماعي**	إدراج التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات صلب سياسة التهيئة الترابية: (مخططات التنمية والنصوص القانونية ودراسات التهيئة الترابية).						الاجتماعي لا سيما التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات صلب سياسة التهيئة الترابية			
التحسيس والتوعية	**القيام بحملات تحسيسية لفائدة النساء والرجال**	تحسيس وتوعوية المتدخلين المباشرين المكلفين بالتخطيط والبرمجة وبصياغة القوانين وبإعداد الدراسات على المستوى الوطني والجهوي لإدراج النوع الاجتماعي لا سيما التمكين الاجتماعي والاقتصادي للنساء والفتيات في ظل التغيرات المناخية.	–	–	1	3	–	–	عدد الحملات التحسيسية والتوعوية لفائدة المتدخلين المباشرين لإدراج النوع الاجتماعي لا سيما التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات صلب سياسة التهيئة الترابية	40أ.د	15أ.د	–

مناصرة وتحسيس	**تحسيس مختلف القطاعات بإدراج النوع الاجتماعي**	مناصرة و تحسيس مختلف القطاعات بأهمية إدراج النوع الاجتماعي لا سيما التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات في ظل التغيرات المناخية صلب المشاريع.	عدد القطاعات التي تم تحسيسها بأهمية إدراج النوع الاجتماعي لا سيما التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات في ظل التغيرات المناخية صلب المشاريع.	–	–	8	15	–	–	15 أ.د	30 أ.د
إدراج النوع الاجتماعي صلب سياسة التهيئة الترابية	**إدراج النوع الاجتماعي صلب مخططات التنمية والنصوص**	إدراج النوع الاجتماعي لا سيما التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات في ظل التغيرات المناخية صلب سياسة التهيئة الترابية : (مخططات التنمية والنصوص	1-عدد النصوص القانونية التي تم تنقيحها بإدراج النوع الاجتماعي والتغيرات المناخية		–	1	2	–	–	–	–

	القانونية والدراسات	القانونية ودراسات التهيئة الترابية).	2- عدد الدراسات المحورية المراعية للنوع الاجتماعيوللتغيرات المناخية	-							
التواصل والاتصال	**إعداد مخطط اتصالي**	إعداد مخطط اتصالي داخلي وخارجي لمتابعة وتقييم مخططات البرامج المنبثقة عن الأمثلة التوجيهية للتهيئة الترابية المتضمنة للمشاريع الاقتصادية التي تساهم في التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات لا سيما في ظل التغيرات المناخية.	نسبة تقدم آجال إنجاز المخطط الاتصالي لمتابعة وتقييم مخططات البرامج المنبثقة عن الأمثلة التوجيهية للتهيئة الترابية .	-	-	%20	100%	-	-	-	-

إحصائيات النوع الاجتماعي	**تحيين قاعدة المعطيات**	تحيين نظام المعلومات الجغرافية بإدراج المخاطر الناتجة عن التغيرات المناخية وتأثيرها على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للنساء والفتيات.	نسبة تقدم آجال تحيين نظام المعلومات الجغرافية بإدراج المخاطر الناتجة عن التغيرات المناخية وتأثيرها على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للنساء والفتيات.	–	–	–	%10	–	–	–	60 أ.د

مجموع ميزانية الهدف العملياتي 1										**50 أ. د**	**160أ.د**
الهدف العملياتي المراعي للنوع الاجتماعي 2:تعزيز التمكين الاقتصادي والاجتماعي للفتيات والنساء في ظلّ التغيرات المناخية صلب سياسة التعمير.											
التحسيس والتوعية	**تحسيس النساء والرجال بإدراج النوع الاجتماعي**	تحسيس المتدخلين المباشرين (المكلفين بالتخطيط والبرمجة وبصياغة النصوص القانونية) وتوعيتهم بأهمية إدراج التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات صلب سياسة التخط يط العمراني لاسيما في ظل التغيرات المناخية.	عدد العمليات التحسيسية والتوعوية لفائدة المتدخلين المباشرين على المستوى الوطني والمحلي	–	–	2	3	–	–	30 أ.د	45 أ.د	
دعم وتطوير القدرات والخبرات	**تكوين مكونين نساء ورجال**	القيام بتكوين مكونين حول إدراج النوع الاجتماعي والتغيرات المناخية صلب سياسة التهيئة العمرانية	عدد المنتفعين بدورات تكوينية **لتكوين مكونين** حول إدراج النوع الاجتماعي والتغيرات المناخية صلب سياسة التهيئة العمرانية	–	–	–	5	–	–	–	15أ.د	

دعم وتطوير القدرات والخبرات	**تنظيم دورات تكوينية لفائدة النساء والرجال**	تنظيم دورات تكوينية لفائدة الأطراف المتدخلة حول كيفية إدراج التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات صلب سياسة التهيئة العمرانية	عدد الإطارات التي تم تكوينهم حول كيفية إدراج التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات صلب سياسة التهيئة العمرانية	–	–	10	20	–	–	–	20 أ.د	40 أ.د	
إدراج النوع الاجتماعي صلب سياسة التهيئة العمرانية	إدراج النوع الاجتماعي صلب مخططات التنمية والنصوص القانونية والدراسات	إدراج النوع الاجتماعي لا سيما التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات في ظل التغيرات المناخية صلب مخططات التنمية والنصوص القانونية والضوابط المرجعية لدراسات التهيئة العمرانية	عدد النصوص القانونية التي تم تنقيحها بإدراج النوع الاجتماعي لا سيما التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات في ظل التغيرات المناخية	–	–	1	2	–	–	–	–	–	
مجموع ميزانية الهدف العملياتي 2											**50**	**100**	

الهدف العملياتي المراعي للنوع الاجتماعي 3:تيسير نفاذ النساء والفتيات لسكن لائق ومستدام لتعزيز تمكينهن الاقتصادي والاجتماعي											
دعم وتطويرالقدرات والخبرات	**تنظيم دورات تكوينية لفائدة النساء والرجال**	تنظيم دورات تكوينية لفائدة المتدخلين المباشرين في كيفية تعزيز التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات صلب سياسة السكن : استراتيجية السكن ومخطط التنمية والقوانين والبرامج السكنية والدراسات والأشغال.	عدد الإطارات التي تم تكوينها حول كيفية تعزيز التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات صلب سياسة السكن موزعة حسب الجنس	–	–	15	20	–	–	30أ.د	40أ.د	

التحسيس والتوعية	**القيام بعمليات تحسيسية لفائدة النساء والرجال**	القيام بعمليات تحسيسية لفائدة المتدخلين المباشرين حولكيفية تعزيز التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات في ظل التغيرات المناخية صلب سياسة السكن :(استراتيجية السكن ومخططات التنمية والقوانين والبرامج السكنية والدراسات والأشغال).	عدد العمليات التحسيسية والتوعوية حول كيفية تعزيز التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات في ظل التغيرات المناخية صلب سياسة السكن	–	–	2	3	–	–	30 أ.د	50 أ.د	

التحسيس والتوعية	**تحسيس النساء والرجال بضرورة إدراج النوع الاجتماعي والتغيرات المناخية صلب الإحصائيات الوطنية**	تحسيس المتدخلين المباشرين بأهمية إدراج تأثير التغيرات المناخية على البيئة السكنية وتعميق الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية للنساء والفتيات صلب الإحصائيات الوطنية.									
إدراج النوع الاجتماعي والتغيرات الناخية صلب سياسة السكن	إدراج النوع الاجتماعي والتغيرات المناخية صلبمخطط التنمية	العمل على إدراج المتدخلين المباشرين النوع الاجتماعي لا سيما التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات في ظل التغيرات المناخية صلب مخطط التنمية .									

إدراج النوع الاجتماعي والتغيرات المناخية صلب سياسة السكن	إدراج النوع الاجتماعي صلب النصوص القانونية والبرامج السكنية	العمل على إدراج المتدخلين المباشرين النوع الاجتماعي لا سيما التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات في ظل التغيرات المناخية صلب النصوص القانونية والبرامج السكنية	1-عدد النصوص القانونية التي تم تنقيحها بإدراج النوع الاجتماعي لا سيما التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات في ظل التغيرات المناخية	–	–	2	5	–	–	–	–
إدراج النوع الاجتماعي والتغيرات المناخية صلب سياسة السكن	إدراج النوع الاجتماعي والتغيرات المناخية صلب الدراسات والمشاريع السكنية	العمل على إدراج المتدخلين المباشرين النوع الاجتماعي لا سيما التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء	عدد الدراسات والمشاريع السكنية التي تأخذ بعين الاعتبار التمكين	-	-	-					

		والفتيات في ظل التغيرات المناخية صلب الدراسات والمشاريع السكنية	الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات في ظل التغيرات المناخية								
تحيين قاعدة المعطيات	**إدراج إحصائيات حول النوع الاجتماعي صلب قاعدة المعطيات**	تحيين الدراسة حول المرصد الوطني للعقار بالتنصيص على إدراج إحصائيات حول النوع الاجتماعي حول تأثير البيئة السكنية على التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات.	نسبة تقدم آجال تحيين الدراسة حول المرصد الوطني للعقار	–	–	–	10%	–	–	–	30أ.د
إدراج النوع الاجتماعي صلب سياسة السكن	إدراج النوع الاجتماعي صلب الدراسات	إعداد الدراسة حول الحاجيات السكنية تتضمن النوع الاجتماعي	نسبة تقدم إنجاز الدراسة حول الحاجيات السكنية	–	–	30%	90%	–	–	60 أد	120 أ.د

		والتغيرات المناخية	تتضمن النوع الاجتماعي والتغيرات المناخية								
إدراج النوع الاجتماعي صلب سياسة السكن	إدراج النوع الاجتماعي صلب الدراسات	إعداد دراسة مراعية للنوع الاجتماعيتتعلق بالمساكن المعدة للكراء للتمكين الاجتماعي والاقتصادي النساء والفتيات	نسبة تقدم إنجاز دراسة مراعية للنوع الاجتماعي والتغيرات المناخية تتعلق بالمساكن المعدة للكراء للتمكين الاجتماعي والاقتصادي النساء والفتيات	–	–	–	%10	–	–	–	20أ.د

إدراج النوع الاجتماعي والتغيرات المناخية صلب سياسة السكن	إدراج النوع الاجتماعي والتغيرات المناخية صلب الدراسات والمشاريع السكنية	تفعيل صندوق الضمان لفائدة الفئات الاجتماعية من ذوي الدخل غير القار لتمكين النساء والفتيات من النفاذ لسكن لائق	عدد المنتفعات والمنتفعين من ذوي الدخل غير القار بمساكن في إطار صندوق الضمان								
التحسيس والتوعية	**تحسيس النساء والفتيات بالبرامج السكنية**	القيام بحملات تحسيسية للتعريف بالبرامج السكنية الاجتماعية أو الميسّرة والمستدامة يستقطب النساء والفتيات يعزز تمكينهن الاقتصادي والاجتماعي.	عدد الحملات التحسيسية للتعريف بالبرامج السكنية الاجتماعية أو الميسّرة والمستدامة	–	–	2	4	–	–	20أ.د	40 أد
التواصل والاتصال	**إعداد خطة اتصالية**	وضع خطة اتصالية داخلية وخارجية للتعريف بالبرامج السكنية الاجتماعية أو الميسّرة و	نسبة تقدم آجال إعداد الخطة الاتصالية	–	–	40%	100%	–	–	–	–

		المستدامة يستقطب النساء والفتيات ويعزز تمكينهن الاقتصادي والاجتماعي	الداخلية والخارجية للتعريفبالبرامج السكنية الاجتماعية أو الميسّرة و المستدامة								
مجموع ميزانية الهدف العملياتي 3									**140**	**300**	
مجموع ميزانية الأهداف العملياتية للبرنامج 3									**240 أ.د**	**560 أ.د**	

2-3 التحليل المراعي للنوع الاجتماعي للأثر3

البرنامج 1:البنية الأساسية للطرقات

- اختيار الأهداف العملياتية والاشكاليات المطروحة

IX المحور نقص في تملك القدرات حول النوع الاجتماعي لإدماج تمكين المرأة في مسار أخذ القراروادماج المساواة بين الجنسين في الإطار المرجعي لدراسة المشاريع ومن ثمة انجاز المشاريع

X المحورالضعف المعرفي بمقتضيات القانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017 لدى الإطارات الفنية المسؤولة عن دراسة المشاريع أو مكاتب الدراسات المتعامل معها فيما بالمسائل الحقوقية والمساواة بين الجنسين ومقاومة العنف ضد المرأة

XI المحور غياب الاختصاص من قبل مكاتب الدراسات

- المجموعة او المجموعات المستهدفة بالأنشطة المتعلقة بالتكوينلتحقيق الأثر الثالث

XII المحور الإطارات الفنية من مهندسين وتقنيين نساء ورجال ومكاتب الدراسات أو الاستشاريين المتعاملين مع الإدارة

XIII المحور تمكين المستفيدين والمستفيدات من المفاهيم الأساسية المتعلقة بالنوع الاجتماعي وبتكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة

تملك الإطارات الفنية من الإطار التشريعي والقانوني الذي يسمح بالقضاء على كل أشكال التمييز بين النساء والرجال في مسارات أخذ القرار ودراسة وإنجاز المشاريع

تكوين قاعدة بيانات إحصائية "Gender info"

التفاعل السليم مع مكاتب الدراسات عند تفحص الجانب الجندري من الدراسة

- الأثر المتوقع للأنشطة المبرمجة في التقليص من الفوارق المتعلقة بالأثر الثالث من الخطة الوطنية

تمكين المستعملين والمستعملات للمسالك الريفية من النفاذ إلى الخدمات التعليمية والصحية وسوق الشغل

تحديد المؤشّرات الكمّيّة والنّوعية التي تعتمد في رصد النّوع الإجتماعي ومخاطر الطريق على سبيل المثال

البرنامج 3 :التهيئة الترابية والتعمير والإسكان

تم على مستوى برنامج التهيئة الترابية والتعمير والإسكان تنزيل الآثار عدد 3 وعدد 4 وعدد 6 من الخطة الوطنية لإدراج ومأسسة النوع الاجتماعيوذلك باعتماد تمشي منهجي يتمثل في تحديد الأهداف العملياتية وتحديد الأسباب المباشرة و الأسباب الضمنية والأسباب الجذرية ومؤشرات الأداء العملياتية ، كما تم إعداد خطة عمل على المدى المتوسط.

وفي هذا الإطار تم تحديد 3 أهداف عملياتية مراعية للنوع الاجتماعي والتغيرات المناخية كالآتي:

الهدف العملياتي عدد1: تعزيز التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات صلب سياسة التهيئة الترابية في ظل التغيرات المناخية.

الهدف العملياتي عدد2:تعزيز التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات صلب سياسة التعمير في ظل التغيرات المناخية.

الهدف العملياتي عدد3: تيسير نفاذ النساء والفتيات لسكن لائق ومستدام لتعزيز تمكينهن الاقتصادي والاجتماعي.

ومثلت الأهداف العملياتية استجابة وإعادة صياغة للأسباب المباشرة أي الإشكاليات التي تمّ تحديدها على مستوى البرنامج والتي تتمثل في:

- **السبب المباشر عدد 1:**محدودية التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات صلب سياسة التهيئة الترابية في ظ ل التغيرات المناخية.
- **السبب المباشر عدد2:**محدودية التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات صلب سياسة التعمير في ظل التغيرات المناخية.
- **السبب المباشر عدد1:**محدودية التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات صلب السياسة السكنية.

وتم إثر ذلك تحليل الأسباب المباشرة وتحديد الأسباب الضمنية والأسباب الجذرية، ثم إعداد خطة عمل على المدى المتوسط وذلك بتحويل الأسباب الضمنية إلى أنشطة ومؤشرات أنشطة للتحقق من إنجازها، بالإضافة إلى تحديد تقديرات المؤشرات والميزانية المبرمجة على المدى المتوسط.

وتتمحور **الأنشطة** التي تمّ برمجتها صلب سياسات التهيئة الترابية والتعمير والإسكان في التحسيس والتوعية والتكوين حول إدراج النوع الاجتماعي لا سيما التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات والتغيرات المناخية من قبل المتدخلين المباشرين المكلفين بالتخطي ط والبرمجة وبصياغة النصوص القانونية وبإعداد الدراسات والمشاريع.

بالإضافة إلى إدراج النوع الاجتماعي لا سيما التمكي ن الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات والتغيرات المناخية صلب مخططات التنمية والنصوص القانونية، – تعتبر مجلة التهيئة الترابية والتعمير من أهم النصوص التي يمكن تحيينها – ودراسات التخطيط الترابي والعمراني والدراسات المتعلقة بالقطاع السكني والبرامج والمشاريع السكنية .

كما تعتبر تحيين قاعدة المعطيات وإدراج إحصائيات النوع الاجتماعي من بين الأنشطة التي ستمكن من توفير البيانات وتيسير مهمة مختلف المتدخلين لإدراج النوع الاجتماعي والتغيرات المناخية وسيتم في هذا الصدد صلب سياسة التهيئة الترابية العمل على تحيين نظام

المعلومات الجغرافية بإدراج إحصائيات النوع الاجتماعي موزعة حسب الجهات . كما سيتم إدراج إحصائيات النوع الاجتماعي صلب قاعدة معطيات الرصد العمراني وصلب المرصد الوطني للعقار.

كما سيتم العمل على إعداد مخطط اتصالي داخلي وخارجي لمتابعة وتقييم مخططات البرامج المنبثقة عن الأمثلة التوجيهية والتي تتضمن مشاريع اقتصادية مهيكلة يمكن برمجتها من قبل مختلف القطاعات والتي من شأنها المساهمة في التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات.

وستمكن كل تلك الأنشطة من الرفع من الوعي والتحسيس والتطوير لقدرات المتدخلين المباشرين المتمثلين فيما يلي:

- مختلف الإطارات المركزية التابعة للإدارة العامة للتهيئة الترابية والإطارات الجهوية المكلفة بسياسة التهيئة الترابية ، بالإضافة إلى المتدخلين على المستوى الجهوي والمكلفين بإعداد مخططات التنمية الجهوية ومختلف القطاعات التي من شأنها برمجة مشاري ع منبثقة عن مخططات البرامج للأمثلة التوجيهية للتهيئة الترابية.
- مختلف الإطارات المركزية التابعة لإدارة التعمير وإطارات وكالة التعمير لتونس الكبرى المكلفين بسياسة التعمير والمتدخلين على المستوى المحلي المكلفين بإعداد مخططات التنمية المحلية وإعداد ومراجعة أمثلة التهيئة العمرانية...

- مختلف الإطارات المكلفة بسياسة السكن سواء على المستوى المركزي والتابعة للإدارة العامة للإسكان ولوحدة التصرف حسب الأهداف لإنجاز البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي أو على المستوى الجهوي والمتمثلة في مصالح الإسكان، بالإضافة إلى مختلف الفاعلين العموميين المكلفين بتنفيذ سياسة السكن .

بالإضافة إلى الأنشطة ومؤشرات الأنشطة تم برمجة ميزانية مراعية للنوع الاجتماعي وللتغيرات المناخية خلال سنتي 2025 و2026 والتي تقدر بـ 140 ألف دينار و560 ألف دينار لإنجاز مختلف الأنشطة الخاصة بسياسات التهيئة الترابية والعمرانية والسياسة السكنية.

وستمكن خطة العمل المبرمجة على المدى المتوسط من تحقيق الأهداف العملياتية التي تم تحديدها والمتمثلة في تعزيز التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات في ظل التغيرات المناخية صلب سياسات التهيئة الترابية والتعمير وذلك عبر ضمان وصول عادل للنساء والفتيات إلى الخدمات والمرافق الأساسية مثل المدارس والمستشفيات ووسائل النقل العام والمتاجر وهو ما يساهم في تمكين النساء من المشاركة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وتوفير خدمات وشبكة نقل عام آمنة وميسورة التكلفة ومستدامة، ولا سيما للفئات الضعيفة، لتمكين المرأة من الحصول على الفرص الاجتماعية والاقتصادية للمدينة .كما أن الأخذ بعين الاعتبار الحاجيات الخصوصية للنساء والفتيات والأشخاص ذوي الاحتياجات الخصوصية صلب الأمثلة التوجيهية للتنقل الحضري وأمثلة التنقلات الحضرية من شأنه أن يمكن من تيسير تنقلاتهم لمراكز العمل وللخدمات والمرافق العمومية.

الأثر عدد 2:الرفع من تمثيلية النساء ومشاركتهن الفعلية في الهيئات والمجالس المنتخبة والهياكل ومواقع صنع القرار على المستوى الوطني والجهوي والمحلي

1.1 الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي

I.

البرنامج 9: القيادة والمساندة

الهدف الاستراتيجي عدد2 ترشيد التصرف في الموارد البشرية حسب الحاجة وضمان المساواة وتكافؤ الفرص

الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي	الأسباب المباشرة	الأسباب الضمنية	الأسباب الجذرية
الهدف العملياتي 1: **تطوير نسبة تمثيلية النساء في الخطط الوظيفية العليا بالإدارة**	تمثيلية ضعيفة للنساء في الخطط الوظيفية العليا في الإدارة	–عزوفالنساء لتولي الخطط خاصة في الجهات عدم استجابة الملفات لفئة معينة من النساء للشروط إعطاء أولوية للرجال في الخطط العليا محدودية مأسسة النوع الاجتماعي داخل المهمة تخوف من الحركة الجهوية (تأثير على الاستقرار العائلي) –تخوف من المسؤولية صعوبة التوفيق بين الجانب المهني والجانب العائلي خاصة عند تولي المسؤولية ––نقص في المشاركة في الدورات التكوينية الفنية والمهارات القيادية	–نقص في التكوين في المهارات الحياتية –غياب شبكة توجيه وتأطير –نقص في تفعيل النصوص الترتيبية لدعم المرونة في التوقيت الإداري نقص في ادراج النوع الاجتماعي في مناشير العمل –غياب دراسة تحليلية

		– نقص في الخبرة الميدانية وإدارة المشاريع –نقص في دور لجنة قيادة إرساء مقاربة النوع الاجتماعي – نقص في النظام المعلوماتي يأخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي	–نقص في التدابير المناسبة التي من شانها تدعيم المرونة في العمل

2.1 خطة عمل الأثر2

1-2.1 الأهداف والمؤشرات العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي

البرنامج 9: القيادة والمساندة

الهدف العملياتي المراعي للنوع الاجتماعي	المؤشرات العملياتية					
	اسم المؤشر	إنجازات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026	تقديرات 2027
الهدف الاستراتيجي2 : ترشيد التصرف في الموارد البشرية حسب الحاجة وضمان المساواة وتكافؤ الفرص						
	نسبة تمثيلية المرأة في الخطط الوظيفية بالجهات	92%	100%	97%	95%	92%
	نسبة تمثيلية المرأة في الخطط الوظيفية بالإدارات المركزية	%100	102%	102%	89%	90%

	نسبة تمثيلية المرأة بمجالس الإدارة	34%	37 %	38%	38%	39%

2.2.1 الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي ومؤشرات متابعة الأنشطة الخاصة بالأثر

البرنامج 9: القيادة والمساندة

الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي			مؤشرات الأنشطة					الميزانية حسب الروزنامة				مصادر أخرى للتمويل
	الصنف الفرعي[8]	ملخص الأنشط	اسم المؤشر	إنجازات ن-1	تقديرات ن	تقديرات ن+1	تقديرات ن+2	ن-1	ن	ن+1	ن+2	

		تشريك المرأة في الدورات التكوينية	نسبة النساء المنتفعات بالتكوين صلب المهمة –	39%	55%	50%	50%					
			نسبة النساء المتكونات في المجالات الفنية وتطوير الكفاءات القيادية	36%	53%	50%	50%					
		تحسيس المراة والمسؤولين بالنوع الإجتماعي	نسبة المتكونين في مجال النوع الإجتماعي	1%	3%	10%	20%					

		استغلال دراسات تحليل النوع الاجتماعي والتعريف بها	نسبة تقدم إنجاز توصيات الدراسة الخاصة بالنوع الإجتماعي	20%	30%	50%	80%						
		تحفيز المرأة وتشجيعها على تولي المسؤولية	نسبة الإطارات النسائية الحاصلات على امتيازات عينية (سيارة) صلب المهمة	21.5%	%22	20%	25%						
		دعم قدرات الإطارات النسائية من خلال الانتفاع بالمهمات والتربصات بالخارج	نسبة الإطارات النسائية المنتفعة بتطوير القدرات من خلال المشاركة في المهمات	43 %	53%	52%							

					%54							
					% 50	49%	%43	%53.8	نسبة الإطارات النسائية المنتفعة بتطوير القدرات من خلال المشاركة في التربصات بالخارج			
					30%	20%	10%	10%	عدد مذكرات العمل الداخلية التي تنص على إدراج النوع	إدراج النوع الاجتماعي صلب مذكرات العمل الداخلية		

									الإجتماعي			
					50%	25%	15%	10%	نسبة تقدم مأسسة النوع الاجتماعي صلب مهمة التجهيز	مأسسة النوع الإجتماعي		

2-3 التحليل المراعي للنوع الاجتماعي للأثر2

البرنامج 9: القيادة والمساندة

سيتم رسم الاطار العام والاجراءات الكفيلة لتحديد التزامات البرنامج 9 بهدف تجسيم ومزيد تكريس المساواة بين الجنسين فيما يتعلق بنشاط القطاع إضافة إلى تحديد مختلف المبادئ والأهداف والالتزامات الكفيلة لذلك وايجاد الاليات المناسبة لتنفيذها عبر وضع مخطط تنفيذي

وآليات مناسبة للمتابعة والتقييم. قصد الوصول الى النسب المثلى في نجاعة الادارة عبر التوظيف الأمثل للكفاءات النسائية بالخطط الوظيفية وبمجالس الادارة وذلك عبر الرفع من قيمة المؤشرات المذكورة.

وللحد من الإشكاليات سيتم العمل على مواصلة الترفيع في نسبة تمثيلية الم رأة في الخطط الوظيفية ومواقع صنع القرار في إطار مهمة التجهيز والاسكان وذلك تجسيما الخطة الوطنية لإدماج ومأسسة النوع الاجتماعي والمتمثل في:

– الرفع من تمثيلية النساء ومشاركتهن الفعلية في الهيئات والمجالس المنتخبة والهياكل ومواقع صنع القرار على المستوى الوطن ي والجهوي والمحلي"

– التمكين الإقتصاديو المالي للنساء وحقهن في العمل اللائق و الأجر العادل

–إعداد ميزانية تعتمد مقاربة النوع الإجتماعي

– تطوير الإطار التشريعي ووضع أهداف استراتيجية ومخطط تنفيذي في المجال القطاعي تماشيا مع مقاربة النوع الاجتماعي وذلك عبر :

* المساهمة في ارساء إطار قانوني وترتيبي يخدم مقاربة النوع الاجتماعي ذات العلاقة،

- العمل على إرساء خطة اتصالية تضمن ولوج الكل إلى المعلومة المتعلقة بالنوع الاجتماعي ومدى تقدم المخطط القطاعي لمأسسة النوع الاجتماعي
- العمل على ضمان نظم معلوماتية موحدة للنوع الاجتماعي و تطوير التطبيقات الموجودة
- العمل على إدراج مقاربة النوع الاجتماعي في المشاريع والبرامج التي تقوم بها مهمة الوزارة (البرنامج 9) بما يتلاءم مع السياسات الوطنية ومتطلبات الشركاء والممولين الدوليين،
- الحرص مستقبلا على إدراج مقاربة النوع الإجتماعي صلب التبويب الميزانياتي لوزارة التجهيز تماشيا مع التجارب المقارنة و توجهات وزارة المالية

* تحسيس الإطارات والأعوان بمقاربة النوع الاجتماعي وتحسين قدراتهم ودعم كفاءاتهم عبر التوعية والتكوين،

* رصد التمويلات اللازمة لإرساء منظومة معلوماتي ة وتطويرها للقيام بالإحصائيات اللازمة ذات العلاقة بالنوع الاجتماعي وابراز الفجوات ومعالجتها.

وقد تمّ تنزيل المحور الاستراتيجي إلى أهداف استراتيجية وأهداف عملياتية ومؤشرات قيس أداء .

– دعم تمثيلية المرأة في الخطط الوظيفية ومواقع صنع القرار من خلال العمل على التنسيق بين المصالح الادارية المعنية بالتصرف في الخطط الوظيفية وجميع الإدارات المركزية في اتجاه اعداد برنامج سنوي (أو سداسي) للتسمية بالخطط الوظيفية مع الاخذ بعين الاعتبار لمقاربة النوع الاجتماعي.

– الاخذ بعين الاعتبار لمبدأ التناصف في اعداد وبرمجة حركة ا لإطارات الجهوية بعنوان كل سنة وذلك من خلال التنسيق بين مختلف المصالح والجهات المعنية بهدف التوظيف الأمثل للكفاءات النسائية.

– العمل على التنسيق بين المصالح الإدارية المعنية بالتصرف في الخطط الوظيفية وجميع الإدارات المركزية في اتجاه اعداد برنامج سنوي (أو سداسي) للتسمية بالخطط الوظيفية مع الأخذ بعين الاعتبار لمقاربة النوع الاجتماعي.

– سحب الإجراءات المعمول بها في إطار التسمية بالخطط الوظيفية العليا قصد توفير أكثر حظوظ للإطارات النسائية بالوزارة على الخطط الوظيفية الأدنى مباشرة وذلك ببرمجة ثلاث ترشحات كحد اد نى لتقديمها لرئيس الإدارة يؤخذ فيها بعين الاعتبار لمبدأ لتقديمها لرئيس الإدارة يؤخذ فيها بعين الاعتبار لمبدأ التناصف بين الجنسين للتكليف بخطة مدير إدارة مركزية أو جهوية أو رئيس وحدة تصرف حسب الأهداف بخطة وامتيازات مدير إدارة مركزية .

– احداث منظومة احصائية مراعية للنوع الاجتماعي بالوزارة والتنسيق مع مختلف المتدخلين في المجال وخاصة مكاتب الدراسات.

– مقترح اعتماد آلية التناظر للتسمية بالخطط الوظيفية العليا.

– تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص وذلك بمراعاة خصوصيات المرأة (كالوضع الاجتماعي والعائلي ...) بالوزارة لمزيد توفير الشروط الملائمة للعمل وتحقيق المردودية المطلوبة (دراسة امكانية إحداث محاضن مدرسية في الوسط المهني وتقييم أثره على الوضعية المهنية للكفاءات النسائية)

– تفعيل مخرجات الدراسة المتعلقة بالتوقيت الإداري الجديد المراعي للوظيفة الاجتماعية والأسرية للمرأة

– توفير حظوظ أوفر للإطارات النسائية في التكوين والرسكلة واشتراط مبدأ المساواة والتناصف في إطار الاعداد لقائمات المرشحين للتكوين أو التربص أو القيام بمختلف المهمات بالخارج.

–سيتم العمل مستقبلا على الأثر 1 المتعلق بالقضاء على كل أشكال العنف والتمييز ضد المرأة بإعتباره حافزا لدعم ولوج المرأة لمراكز القرار و شعورها بالثقة والطمأنينة لتحمل المسؤوليات و ذلك بعد تشخيص الوضع القائم من خلال مكتب دراسات.

كما سيتم العمل على تطوير الإطار التشريعي ووضع أهداف استراتيجية ومخطط تنفيذي في المجال القطاعي تماشيا مع مقاربة النوع الاجتماعي وذلك عبر:

* المساهمة في ارساء إطار قانوني وترتيبي يخدم مقاربة النوع الاجتماعي ذات العلاقة ،

– العمل على إدراج مقاربة النوع الاجتماعي في المشاريع والبرامج التي تقوم بها مهمة الوزارة (البرنامج 9) بما يتلاءم مع السياسات الوطنية ومتطلبات الشركاء والممولين الدوليين،

– الحرص مستقبلا على إدراج مقاربة النوع الإجتماعي صلب التبويب الميزانياتي لوزارة التجهيز تماشيا مع التجارب المقارنة و توجهات وزا رة المالية

* تحسيس الإطارات والأعوان بمقاربة النوع الاجتماعي وتحسين قدراتهم ودعم كفاءاتهم عبر التوعية والتكوين،

* رصد التمويلات اللازمة لإرساء منظومة معلوماتية وتطويرها للقيام بالإحصائيات اللازمة ذات العلاقة بالنوع الاجتماعي وابراز الفجوات ومعالجتها.

وقد تمّ تنزيل المحور الاستراتيجي إلى أهداف استراتيجية وأهداف عملياتية ومؤشرات قيس أداء .

بالتالي سيتم رسم الاطار العام والاجراءات الكفيلة لتحديد التزامات البرنامج 9 بهدف تجسيم ومزيد تكريس المساواة بين الجنسين فيما يتعلق بنشاط القطاع إضافة إلى تحديد مختلف المبادئ والأهداف والالتزامات الكفيلة لذلك وايجاد الاليات المناسبة لتنفيذها عبر وضع مخطط تنفيذي وآليات مناسبة للمتابعة والتقييم. قصد الوصول الى النسب المثلى في نجاعة الادارة عبر التوظيف الأمثل للكفاءات النسائية بالخطط الوظيفية وبمجالس الادارة.

تلخيص لتعهدات المهمة فيما يتعلّق بتحقيق المساواة على أساس النوع الإجتماعي

1 تلخيص للأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي

البرامج	الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي	مؤشرات الأنشطة					
		إسم المؤشّر	إنجازات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026	تقديرات 2027
الأثر 3: سياسات تضمن التمكين الاقتصادي والمالي للنساء والحق في العمل اللائق والأجر العادل							
البرنامج1	**الهدف العملياتي1:** تدعيم التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء صلب السياسة العمومية للبنية الأساسية للطرقات	نسبة الدراسات التي تأخذ بعين الإعتبار شروط الأمن للنساء	–	–	–	–	–
	الهدف العملياتي2:تحسين سلامة نفاذ النساء عبر المسالك الريفية	عدد المشاريع التي تأخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي	–	–	–	–	–
البرنا ج2	**الهدف العملياتي1** تدعيم التمكين الإقتصاديوالإجتماعي للنساء	عدد الدراسات ذات					

	والفئات الهشة في ظل التغيرات المناخية عند برمجة وتنفيذ مشاريع حماية المدن من الفياضانات في ظل التغيرات المناخية	الصّلة التي تأخذ بعين الإعتبار النوع الإجتماعي					
البرنامج عدد 3	**الهدف العملياتي 1**:تعزيز التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات في ظل التغيرات المناخية صلب سياسة التهيئة الترابية.	عدد المشاريع المهيكلة بمختلف الولايات المضمنة بمخططات البرامج لدراسات التهيئة الترابية بمختلف القطاعات التي تساهم في التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات في ظل التغيرات المناخية					
	الهدف العملياتي 2:تعزيز التمكين الاقتصادي والاجتماعي للفتيات والنساء في ظلّ التغيرات المناخية صلب سياسة التعمير.	عدد دراسات التخطيط العمراني التي تأخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي لا سيما التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات في ظل التغيرات المناخية					

	الهدف العملياتي 3:تيسير نفاذ النساء والفتيات لسكن لائق ومستدام لتعزيز تمكينهن الاقتصادي والاجتماعي	نسبة النساء المستفيدات بقروض سكنية لاقتناء مسكن أو مقسم اجتماعي في إطار برنامج المسكن الأول وفوبرولوس						
الأثر عدد 2:الرفع من تمثيلية النساء ومشاركتهن الفعلية في الهيئات والمجالس المنتخبة والهياكل ومواقع صنع القرار على المستوى الوطني والجهوي والمحلي								
البرنامج 9	**الهدف العملياتي 1:** تطوير نسبة تمثيلية النساء في الخطط الوظيفية العليا بالإدارة	نسبة تمثيلية المرأة في الخطط الوظيفية بالجهات						
		نسبة تمثيلية المرأة في الخطط الوظيفية بالإدارات المركزية						
		نسبة تمثيلية المرأة بمجالس الإدارة						

2 تلخيص للأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي

بحساب ألف دينار المحور XVI

أصناف الأنشطة	الأصناف الفرعية للأنشطة	الأثر	البرامج	الأهداف العملياتية المراعية للنوع الإجتماعي	الميزانية حسب الروزنامة				مصادر أخرى للتمويل
					إنجازات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026	
		الأثر 3: **سياسات تضمن التمكين الاقتصادي والمالي للنساء والحق في العمل اللائق والأجر العادل**	**البرنامج 1**	**الهدف العملياتي 1:** تدعيم التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء صلب السياسة العمومية للبنية الأساسية للطرقات					تمويل أجنبي على غرار FKDEA
				الهدف العملياتي 2 :تحسين سلامة نفاذ النساء عبر المسالك الريفية	161	16	204,671	174,422	
			البرنامج 2	**الهدف العملياتي 1:** تدعيم التمكين الإقتصاديوالإجتماعي للنساء والفئات الهشة في ظل التغيرات المناخية عند برمجة وتنفيذ مشاريع حماية المدن من الفياضانات في ظل التغيرات المناخية	–	–	20	60	

				البرنامج 3	**الهدف العملياتي1:** تعزيز التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات في ظل التغيرات المناخية صلب سياسة التهيئة الترابية.		50	160
					الهدف العملياتي 2: تعزيز التمكين الاقتصادي والاجتماعي للفتيات والنساء في ظلّ التغيرات المناخية صلب سياسة التعمير.		50	100
					الهدف العملياتي 3:تيسير نفاذ النساء والفتيات لسكن لائق ومستدام لتعزيز تمكينهن الاقتصادي والاجتماعي		140	300
	الأثر 2: **الرفع من تمثيلية النساء ومشاركتهن الفعلية في الهيئات والمجالس المنتخبة والهياكل ومواقع صنع القرار على المستوى**			**البرنامج 9**	**الهدف العملياتي 1:** تطوير نسبة تمثيلية النساء في الخطط الوظيفية العليا بالإدارة			

	الوطني والجهوي والمحلي					
	مجموع الميزانية للصنف 1 من الأنشطة				**464,671**	**794,422**

3 - التحليل المراعي للنوع الاجتماعي للمهمة

تم على مستوى مهمة التجهيز والإسكان تنزيل الآثار عدد 2 وعدد 3 من الخطة الوطنية لإدراج ومأسسة النوع الاجتماعيمن خلال تحديد الأهداف العملياتية والأسباب المباشرة والأسباب الضمنية ومؤشرات الأداء العملياتية، كما تم إعداد خطة عمل على المدى المتوسط.

وفي هذا الإطار تم تحديد، على مستوى البرنامج 1، هدفين عمليين مراعيين للنوع الاجتماعي والتغيرات المناخية وهما :

- " تدعيم التمكين الاقتصادي والإجتماعي للنساء صلب سياسة العمومية للبنية الأساسية للطرقات " وتحديد السبب المباشر له " تدعيم محدود للتمكين الاقتصادي والإجتماعي للنساء صلب سياسة العمومية للبنية الأساسية للطرقات" .

- "تحسين سلامة نفاذ النساء للخدمات والمرافق العمومية عبر المسالك الريفية " وتحديد السبب المباشر : " الوصول إلى المرافق العمومية ليس سهلاً بالنسبة إلى النساء وذلك عبر المسالك الريفية"

أما على مستوى البرنامج 2، فقد تم تحديد ثلاثة أهداف عملياتية مراعية للنوع الاجتماعي والتغيرات المناخية وهي:

- "تدعيم التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفئات الهشة عند برمجة وتنفيذ مشاريع حماية المدن من الفيضانات في ظل التغيرات المناخية" وتحديد السبب المباشر :" تدعيم غير كاف للتمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفئات الهشة عند برمجة وتنفيذ مشاريع حماية المدن في ظل التغيرات المناخية"
- "تدعيم التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفئات الهشة عند برمجة وتنفيذ مشاريع حماية الشريط الساحلي في ظل التغيرات المناخية" وتحديد السبب المباشر:" تدعيم غير كاف للتمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفئات الهشة عند برمجة وتنفيذ مشاريع حماية الشريط الساحلي في ظل التغيرات المناخية"
- " تدعيم التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفئات الهشة عند برمجة وتنفيذ مشاريع البنايات المدنية في ظل التغيرا ت المناخي"

وتحديد السبب المباشر : " تدعيم غير كاف للتمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفئات الهشة عند برمجة وتنفيذ مشاريع البنايات المدنية في ظل التغيرات المناخية"

أما على مستوى البرنامج 3 فقد تم تحديد ثلاثة أهداف عملياتية مراعية للنوع الاجتماعي والتغيرات المناخية وهي:

- " تعزيز التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات في ظل التغيرات المناخية صلب سياسة التهيئةالترابية " وتحديد السبب المباشر: " محدودية التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات صلب سياسة التهيئة الترابية في ظل التغيرات المناخية"
- "تعزيز التمكين الاقتصادي والاجتماعي للفتيات والنساء في ظلّ التغيرات المناخية صلب سياسة التعمير " وتحديد السبب المباشر: " محدودية إدراج التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات في ظلّ التغيرات المناخية صلب سياسة التعمير".
- تيسير نفاذ النساء والفتيات لسكن لائق ومستدام لتعزيز تمكينهن الاقتصادي والاجتماعي" وتحديد السبب المباشر :" محدودية التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات في ظل التغيرات المناخية ضمن السياسة السكنية. "

أما على مستوى البرنامج 9 فقد تم تحديد هدف عملياتية واحد مراعيا للنوع الاجتماعي والتغيرات المناخية وهو:

- " تطوير نسبة تمثيلية النساء في الخطط الوظيفية العليا بالإدارة " وتحديد الأسباب المباشرة له وهي :" عزوف النساء لتولي الخطط خاصة في الجهات " و "عدم استجابة الملفات لفئة معينة من النساء للشروط " و "إعطاء أولوية للرجال في الخطط العليا " و"محدودية مأسسة النوع الاجتماعي داخل المهمة"

وتم إثر ذلك تحليل الأسباب المباشرة وتحديد الأسباب الضمنية ، ثم إعداد خطة عمل على المدى المتوسط على مستوى كل برنامج لايجاد الاليات المناسبة لتنفيذ مختلف الأهداف وذلك عبر تنزيل الأسباب الضمنية إلى أنشطة ومؤشرات أنشطة للتمكن من قياسها ومتابعة تطورها، بالإضافة إلى تحديد تقديراتها على المدى المتوسط.

وتتمحور الأنشطة التي تمّ اعتمادها من قبل برامج الوزارة، خاصة، في :القيام بدورات تكوينية وتحسيسية لفائدة الإطارات الفنية ومكاتب الدراسات ، إعداد و تحيين قاعدة للبيانات خاصة بالجنسين وإدراج إحصائيات النوع الاجتماعي لتوفير المعطيات لمختلف المتدخلين، اعداد دراسة خاصة بتقييم وضعية مشاريع المهمة في ظل التغيرات المناخية بعلاقة بمقاربة النوع الاجتماعي وانجاز برنامج عمل لحل الاشكاليات

المطروحة عند الإقتضاء و إعداد مخطط اتصالي داخلي وخارجي للتعريف ب المشاريع والبرامج والدراسات الراجعة بالنظر للمهمة وذات الصلة بالتغيرات المناخية والنوع الاجتماعي .

بالإضافة إلى الأنشطة ومؤشرات الأنشطة تم برمجة ميزانية مراعية للنوع الاجتماعي وللتغيرات المناخية بقيمة **464,671** أد خلال سنة 2025 و **794,422** أد خلال سنة 2026.

وستمكن خطة العمل المبرمجة على المدى المتوسط من المساهمة في تحقيق وتعزيز التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات في ظل التغيرات المناخية صلب سياسات مهمة التجهيز والإسكان وذلك عبر ضمان وصولهن الآمن إلى الخدمات والمرافق الأساسية كالمدارس والمستشفيات ووسائل النقل العام وهو ما يساهم في تمكينهن من المشاركة في الحياة الاق تصادية والاجتماعية، هذا إلى جانب تحقيق المساواة وتكافئ الفرص في سياسة التصرف الإداري صلب المهمة وتحسين نسب تمثيلية النساء في الهيآت واللجان والمجالس الإدارية والتكليف بالمهام والتمتع بالامتيازات العينية.